POMEPS
STUDIES
36

سياسات الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نوفمبر/تشرين الثاني 2019

PROJECT ON MIDDLE EAST POLITICAL SCIENCE

Phenix الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

الشبكة العربية للعلوم السياسية The Arab Political Science Network

قائمة المحتويات

مقدمة: سياسة الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4
شون يوم، مارك لينش، وائل الخطيب

اللارسمية والتنظيم

سياسة الشباب في تركيا المعاصرة: الهيمنة السياسية، والاستدخال الهجين، و(اللا) تعبئة الشبابية (2010-2016) 8

*سياسة الشباب في تونس: مقارنة بين الحركات اليسارية، والحركات العمالية المرتبطة بالأرض، والنخب المُؤَنْجَنة * 14*
مات جوردنر، جامعة تورنتو

الشباب الضائع في تونس: تبعات التفاوتات المناطقية وانقسام المركز- الأطراف 19
جوليا تشيميني، جامعة نابولي- لورينتال

توجهات الشباب في المغرب ومشاركتهم السياسيّة 24
يسرى قاضي، جامعة محمد الأول، وجدة

سياسة الشباب الثورية: من الاستيلاء على السلطة إلى مشاركتها 28
دينا الشرنوبي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة

توسيع الأجندة السياسية

الشابات والعنف الجنسي والسعي للعدالة في ظل مؤسسات الدولة الواهنة: حالة "ساحرات الحرم الجامعي" بتركيا 33
سارة فيشر، جامعة ماريماونت

"نشن حربا ليس على الفحم بل على أكثر من ذلك بكثير": أنواع النشاط الشبابي ضمن حركة "مصريون ضد الفحم" 37
زينة منير، معهد أفريقيا الشمالي، السويد

الشباب والنشاط والتظاهر: حراك الأردن ضد الغاز الإسرائيلي 44
كورتيس ر. ريان، جامعة ولاية الأبلاشيان

النضال لإعادة تسييس المسيس: خطاب الحقوق الاقتصادية في الحركة الشعبية الأردنية 2011-2012 48
سارة عبابنة، الجامعة الأردنية

حسابات التاريخ: شباب ناشطون، شيوخ عشائر، وتوظيف الماضي في الأردن. 54
يزن دوغان - مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط، جامعة برانديس

مستجدة ومتأقلمة

التعليم غير الرسمي وتثقيف الشباب في تركيا ما بعد جماعة كولن 57
آيدن أوزيبيك، جامعة نورث ويسترن

البطولة والرشد بين الشباب المعتقل في القدس الشرقية 61
ماكيكو نامبو، جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية

"الأولاد السودانيون المفقودون" الجدد 65
سارة أ توبين، معهد كريستيان ميشلسن

جيل ثوري؟ تقييم معايير الفعالية السياسية بين الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام المقالات الموجزة المثبتة 70
جاستن جينجلر، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر

ما وراء المظاهرات الحاشدة: إعادة التفكير بما يشكل النشاط السياسي للشباب العربي 77
سارة ان رانك، معهد الدراسات السياسية بباريس

الشبكة العربية للعلوم السياسية | Arab Political Science Network (APSN)

الشبكة العربية للعلوم السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تسعى إلى دعم ومساندة الباحثات والباحثين في حقل العلوم السياسية ومجالاته الفرعية؛ وذلك بتهيئة الفرص لزيادة المخرجات البحثية والتعليمية، وتقديم أدوات للمساعدة في التدريس والبحث في مجال العلوم السياسية في المنطقة العربية. كما تعمل الشبكة أيضا على خلق مساحات للتواصل والتشبيك بين الباحثين المهتمين بالسياسة والشأن العام في المنطقة العربية عبر عقد ندوات وورش عمل متعددة. للمزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني، أو متابعة الشبكة على منصات التواصل الاجتماعي: فيسبوك و تويتر و يوتيوب ولينكد إن.

انطلاقًا من دعم فرص التواصل وتقديم أعمال بحثية، بشكل خاص باللغة العربية، قامت الشبكة بترجمة هذه المجموعة من المقالات حول السياسات المعنية بالشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تتمحور هذه المقالات والبحوث حول ماهية هذه السياسات وكيف تغير أو تؤدي الأنشطة الشبابية والطلابية دورًا في التوجهات العامة وسياسات الحكومات؟ وهل يمكن إطلاق أي تعميمات حول دور الشباب في العمل العام، وخاصة بالنظر إلى التجارب السياسية المختلفة لبعض هذه المجموعات قبل وبعد الثورات العربية؟ حاولت المقالات المضمنة في هذه المجموعة الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها الكثير، وهي في مجملها مخرجات عمل ميداني مكثف للعديد من الباحثات والباحثين من وفي بلدان مختلفة باستخدام منهجيات متنوعة.
وعلى الرغم من مرور عدة سنوات على نشر هذه المجموعة، إلا أن التطورات المختلفة في المنطقة، وخصوصًا أوضاع الشباب التي لم تتحسن كثيرًا، وهم من يمثلون غالبية سكان العالم العربي، تجعلنا نعيد النظر في بعض هذه التساؤلات في محاولة لفهم الأوضاع المركبة للشباب في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تسود معظم مجتمعاتنا العربية.

نشرت مجموعة المقالات لأول مرة باللغة الإنجليزية في عام 2019، ويمكن الاطلاع عليها عبر هذا الرابط.

مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط | Project on Middle East Political Science (POMEPS)

مشروع العلوم السياسية في الشرق الأوسط، هو شبكة تعاونية تهدف إلى زيادة تأثير علماء السياسة المتخصصين في دراسة الشرق الأوسط في المجال العام وفي المجتمع الأكاديمي. يدير المشروع مارك لينش، ويتخذ من معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن مقرا له. تدعم برامج المشروع مؤسسة كارنيجي في نيويورك ومؤسسة هنري لوس.

مقدمة: سياسة الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شون يوم، مارك لينش، وائل الخطيب | Sean Yom, Marc Lynch and Wael El Khatib

وقف النشاط السياسي للشباب بوجه النظم السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرارا وبشدة خلال العقد الماضي. وهذه ليست ظاهرة جديدة بالطبع؛ فقد كان الشباب، تاريخيا، في صدارة الانتفاضات الشعبية والحركات الثقافية. وقد زادت الوقائع الديموغرافية الاحتمالية الكامنة للنشاط الشبابي المخل بالنظام. ستون بالمئة تقريبا من كل سكان المنطقة تحت عمر الثلاثين، نصفهم بأعمار ما بين 15 عاما و29 عاما، وفي كل البلاد تقريبا، تتجاوز بطالة الشباب في عمر العمل النسبة الكلية للعاطلين عن العمل. كشف فشل الانتفاضات العربية التي اندلعت عام 2011 بتحقيق تغير ديمقراطي مستدام عن محددات المظاهرات بالشوارع، لكن المشكلات الضمنية ما زالت قائمة جوهريا. كيف يشكك الشباب ويقوضون ويحولون محددات السياسة في شرق أوسط وشمال أفريقيا ما بعد الانتفاضات؟

في يونيو/ حزيران 2019، عقد "مشروع العلوم السياسية للشرق الأوسط" (POMEPS) ورشة عمل حول سياسة الشباب في العاصمة الأردنية عمان بالتعاون مع "مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية". سعت أوراق الورشة وتداولاتها لتفكيك معنى سياسة الشباب. وما الذي يسم الموجة الأخيرة من التعبئة الشبابية؟ وكيف يغير النشاط الشبابي وسياسة الشباب، التوجهات العامة وسياسات الحكومة؟ وهل يمكن إطلاق أي تعميمات حول الشبابية، [أن يعيش المرء حالة الشباب ولو لم يكن شابا بالعمر] وتجربة أن يكون المرء شابا وسياسيا، في الشرق الأوسط اليوم؟ تحاول المقالات المضمنة في هذا المجلد الإجابة عن هذه الأسئلة، وهي مقدمة من باحثين يدرسون، بعملهم الميداني المكثف في بلدان مختلفة، أصول وصيرورات النشاط السياسي ضمن الشباب باستخدام منهجيات وتوجهات متنوعة.

دراسة نشاط الشباب

في أعقاب الربيع العربي، عامل العديد من المراقبين غير المطلعين بما يكفي بشؤون الشرق الأوسط الاندفاع المفاجئ للتعبئة الشبابية بحالة من التهويل الثوري. لقد قاد العديد من المظاهرات الشبابية متظاهرون ومنظمون ومناصرون شباب لا ينتمون لأي حزب معارض أو فصيل سياسي قائم، ولذا فقد بدوا كأنهم انبثقوا من العدم. كانت النتيجة، كما لاحظ أحد الباحثين، هي الميل نحو تقديم المنطقة من خلال "سردية جيلية" تظهر الشباب على أنهم متمردون مندفعون ذاتيا: بكونهم مهمشين نتيجة الانكماشات الاقتصادية ومعاملين بوحشية من قبل الديكتاتوريات القمعية، تم تأطير الشباب على أنهم ثوريون مندفعون مصيرهم حتما هو هز مجتمعاتهم.[1]

إلا أن المراقبين باختزالهم الشباب ضمن صور مسبقة عاطفية وديمغرافية يفوّتون ما جعل الموجة الأخيرة من النشاط بالغة الأهمية. كما أشار آصف بيات (Asef Bayat)، فمصطلحات مثل "سياسة الشباب" أو "نشاط الشباب" لا تعني ببساطة أن الشباب مسيسون، بل تتضمن أن الشبابية كتجربة معاشة تتقاطع مع هويات أخرى مثل الطبقة الاجتماعية والجندر والوظيفة والقبيلة لتنتج أفكارا جديدة واستراتيجيات لتغيير الوضع القائم.[2] بهذه الطريقة، يصبح كون المرء شابا تصنيفا تحليليا متمايزا، كما يتيح للباحثين التركيز على الفاعلين المعرّفين بأنهم شباب، وتعقب كيف تبدع الأصوات الجديدة وتتولى القيادة والتعبئة ضمن الفضاء السياسي. لذلك، فكل الباحثين في هذا المجلد يعاملون تجربة كون المرء شابا على أنها ذات أهمية ثقافيا وتاريخيا ونظريا.

هناك توافق عام على أننا إذا استثنينا المضامين الواضحة للعمر في وصف الشباب – الأشخاص الأكبر من الأطفال، الخريجون الجدد من الثانوية أو الجامعة، ولكن ليسوا كبارا بما يكفي لتأسيس عائلات وإنجاب أطفال -، فتصنيف "الشباب" ملتبس. إنه يعتمد على السياق، لأنه يتقاطع بشدة مع فئات أخرى. خذ على سبيل المثال نسويات الحرم الجامعي والطلاب الجامعيين الذين تتبعهم سارة فيشر في تركيا، والناشطين القبليين في الأردن الذين قابلهم يزن دوغان وسارة عبابنة، والخريجين العاطلين عن العمل في أرياف تونس الذين ترصدهم جوليا تشيميني. بعيدا عن كونهم في نهاية العشرينيات، ويهاجمون البنى المتصورة للظلم والقمع؛ فهذه المجموعات المتباينة للشباب ذات انتماءات وأيديولوجيات مختلفة. إنها تسائل سلطة أصحاب السلطة الأكبر بطرق مختلفة، وتوظف استراتيجيات محددة ولغة حادة يمكن إدراكها فقط ضمن سياقها. إنهم جميعا شباب، لكنهم لا يتطابقون.

لذلك، كل مقالة مقدمة هنا تظهر موضعا فريدا للعمل السياسي. لذلك، من الضروري التأكيد، منهجيا، على أن دراسة الشباب اليوم تتطلب عملا ميدانيا مجدا يضع الباحثين على مقربة من موضع دراستهم. هذا البحث الميداني يمكن أن يأخذ أشكالا مختلفة. على سبيل المثال، تطلّب عمل جاستن جينجلر حول توجهات الشباب في الممالك الخليجية استبيانات عالية الهيكلة، حيث يمكن تحليل البيانات الكمية المقسمة طبقيا واكتشاف نتائج مفاجئة. على النقيض، استوجب استطلاع ماكيكو نامبو، حول أنماط البطولية ضمن السجناء الفلسطينيين، استخدام

[1] Emma Murphy, "Problematizing Arab Youth: Generational Narratives of Systemic Failure," *Mediterranean Politics* 17, 1 (2012): 5-22.

[2] Asef Bayat, "Is There a Youth Politics?" *Middle East – Topics and Arguments*, 9 (2017): 16-24.

الإثنوجرافيا: ببساطة، لا توجد طريقة أخرى لفهم المعايير الثقافية والتأثيرات السياسية للاعتقال القانوني بين الشباب الفلسطينيين في القدس الشرقية إلا بغمس الشخص نفسه في الجماعة المحلية، وتحليل كيفية نقاش هذه القضايا في الجلسات الخاصة والعامة. في الدراسات البينية، مثل استقصاء يسرى قاضي حول توجهات الشباب في المغرب المعاصر، حيث كشفت الملاحظات الجماعية المدموجة مع مقابلات انتقائية أن المغربيين الشباب أبعد ما يكونون عن اللامبالاة، لكنهم ما زالوا خائبي الأمل من السياسة العالية [أي المتعلقة ببقاء الدولة، مثل الأمن القومي والدولي، مقابل السياسة المنخفضة المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية] التي تمارسها الأحزاب.

بتقنيات مختلفة، يستفيد الباحثون من الوصول المكثف وتحليل البيانات المنبثقة من ألفة عميقة مع السياق التاريخي والبيئة الاجتماعية لقضاياهم. بهذا العمل، يتردد صدى ثلاثة مواضيع عبر المشاريع المقدمة هنا. أولا، يأخذ نشاط الشباب عادة بنية غير رسمية، خارج القنوات التقليدية للتعبئة والتفاعل السياسي. ثانيا، يضخ الناشطون الشباب قضايا جديدة ضمن الأجندة السياسية، ليجلبوا الاهتمام لقضايا مهملة أو متجاهلة حتى اللحظة من قبل العامة. ثالثا، تتطور توجهات الشباب وأشكال التعبئة مع الوقت، خصوصا مع تعلم الناشطين الشباب لدروس جديدة وتفاعلهم مع استجابات الدولة.

عدم الرسمية والتنظيم

أولا، يتحاشى الكثير من الشباب، في يومنا هذا، في نشاطهم السياسي العمل ضمن التنظيم الرسمي الذي يسم الأحزاب المعارضة والمجتمع المدني، ويتوسع بدلا من ذلك من خلال الشبكات الاجتماعية التي يجب تعقبها وملاحظتها عن كثب. بالتأكيد، فالعديد من الفاعلين الشباب يعملون مع، أو من خلال مؤسسات رسمية مثل المنظمات غير الحكومية. يدرس عمل بيجوم أوزون حول المشاركة السياسية في تركيا كيف استدخل "حزب العدالة والتنمية" (Adalet ve Kalkınma Partisi - AKP) الشباب من خلال الضغط والتقاط المجموعات الطلابية وأجسام البلديات، وبالتالي تحويل الناخبين الأتراك الشباب إلى كوادر ضمن القواعد باستراتيجية تذكر بالنقابوية (corporatism). ولكن، الحالة الأكثر شيوعا هي رؤية المشاركة السياسية للشباب من خلال الفضاءات غير الرسمية. مثلا، تظهر دراسة مات جوردنر لمجموعات الاحتجاج اليسارية والعمالية المرتبطة بالأرض في تونس كيف تصدر الناشطون الجدد في تونس ما بعد السلطوية الحركات لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مستقلين عن الأحزاب السياسية والنقابات العمالية. من خلال نشر عملهم على منصات على الإنترنت، مثل الفيسبوك، وباستخدام بنية تعبئة أفقية تجعل تحديد القيادة مهمة صعبة المنال؛ أطلق هذا الجيل الجديد مظاهرات جريئة وتقويضية تضغط على السياسيين المهنيين وقادة المجتمع المدني. هذه السيولة، كما تظهر دراسة جوليا تشيميني هنا، تعزز حركة الشباب الريفي في المناطق المدينية، مما يجلب المزيد من الانتباه السياسي للعوز الاقتصادي.

لماذا تنتشر عدم الرسمية؟ كما يفهم العديد من الباحثين، فميل المبادرين السياسيين الشباب لتبني التقنيات الاجتماعية، ورفض الاستدخال ضمن المجتمع المدني، وتغيير السياسة عبر وسائل خارج صندوق الانتخابات تنبثق من عدة عوامل. جيليا، يتمتع ناشطو اليوم بطيف مذهل من الأدوات المعلوماتية وأدوات الاتصال، ويستطيعون بسرعة التواصل فيما بينهم بقدر ما يتواصلون مع أهدافهم السياسية بسهولة أكبر مما استطاعه الزعماء السابقون. سياسيا، نضج الكثير منهم في حقبة فشلت بها أحزاب المعارضة والمجموعات المهنية والكيانات المؤطرة من الخارج على أنها طليعة التغيير بالتشويش على النظم السياسية المستبدة. مع وقوع الربيع العربي، تمكنت حركات القواعد الشعبية العفوية من إسقاط حصون الديكتاتورية بطريقة لم تستطعها المنظمات غير الحكومية المعقدة والمعارضة البيروقراطية المعقدة، لاعتماد الأخيرة على الاعتراف من الدولة والدعم الدولي.

اجتماعيا، يميل العديد للإشادة بشبكات التعبئة التي لا ترتكز على مجموعة واحدة من الزعماء أو سلطة النخبة، وإنما على الصلات الذرية بين المتظاهرين المتشابكين معا بالتحدي المشترك للسلطة أو السعي التشاركي من أجل قضية ما. هذا يجعل الحركات والجماعات القائمة على الشباب خارج تأثير الفاعلين الأكثر رسوخا ضمن فضاء سياسات النزاع، لكنه قد يجعل من الصعب عليها أيضا تحقيق النجاح. دراسة دينا الشرنوبي حول الشباب الثوري المصري تظهر هذه النقطة جيدا. بشكل مُتفّهم، رفض العديد من الناشطين الشباب الهيكلية الهرمية للأحزاب المعارضة الأقدم والفاعلين الإسلاميين مثل الإخوان المسلمين، وبدلا من ذلك قدموا تعدديتهم وتنوعهم كنقاط قوة، وأطروا أنفسهم كقوة قوية ومتطورة قادرة على خلق أفكار جديدة. ولكن هؤلاء الشباب جمدوا كذلك خارج العمليات الانتقالية السياسية، وظلوا مستبعدين وغير منظمين في حقبة من السلطوية المتجددة. إذا، فغير الرسمية قد تكون سيفا ذا حدين: إنها تتيح مكاسب سريعة وسياسة تقويضية، لكنها قد لا تترجم بسهولة ضمن الفضاء التقليدي للسياسة العالية.

توسيع الأجندة السياسية

بالعديد من الحالات، نجح الشباب بطرح قضايا جديدة في الأجندة السياسية. لم يتكون جمهورهم من العامة وحسب، وإنما ضم أيضا نخبا وصانعي سياسات يتجاهلون المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بقطاعات كبيرة من السكان. عمل سارة فيشر حول النسوية القائمة في حرم الجامعات التركية مثال واضح على ذلك، وقد وضعت العنف الجندري وحقوق المرأة في الصدارة. مثال معبر بالدرجة نفسها هو دراسة زينة منير حول البيئوية (environmentalism) و"المعارضة الخضراء" في مصر، والتي تكشف كيف ساعد المدافعون الشباب بقيادة الحركة المعادية للفحم بفورة تعبئة غير متوقعة، لكنها لا تنسى. تحديدا بما تسميه المقاومة "الخطرة"، أظهر

هذا النشاط عجز الدولة عن تنظيم الشؤون البيئية. بشكل مشابه، في الأردن، يظهر كورتيس ريان كيف تصدر المتظاهرون والمنظمون الشباب الحملة الوطنية ضد الاتفاقية الرسمية لشراء الغاز الطبيعي من إسرائيل. لقد مست هذه القضية حساسيات واضحة، ليس فقط بسبب العدد الكبير من السكان الفلسطينيين في المملكة، والعداوة الاجتماعية تجاه إسرائيل، وإنما أيضا للحاجة الملحة لمزيد من الطاقة في وقت تكلف به معيشة اللاجئين كثيرا.

في هذه القضايا وغيرها، ساعد الناشطون الشباب على قيادة حملات جديدة ضد سياسات الدولة غير المستساغة شعبيا أو المظالم والأضرار القائمة المتجاهلة من النخب القائمة. كان الأثر هو الإبداع ضمن المجال العام، وخلق ممارسات جديدة للمقاومة، مع استمالة الرأي العام. لم تكن هذه الحالات ناجحة دوما. في الأردن، مثلا، لم تكن الحكومة تنوي التراجع عن عقد الغاز الطبيعي الذي أبرمته مع المزودين الإسرائيليين، لأسباب ليس أقلها انقطاعات الطاقة الدائمة. إن الأردن يقدم حالة ممتازة للدراسة حول كيف ينظر النشاط الشبابي للنجاح مقابل الفشل. يظهر كل من استعراض سارة عبابنة لحركات الحراك الشعبي الجديد وتحقيق يزن دوغان حول شبكة تضامن عشائرية بعينها كيف انتقد الأردنيون العشائريون الشباب مرارا دولتهم لتبني سياسات اقتصادية نيوليبرالية تهدد رفاه ومعيشة العديد من المجتمعات القبلية. نظرا لاستبعاد تراجع الحكومة الأردنية عن عقدين من الخصخصة والتقشف المالي، قد يعد مراقب ما أن حالات التعبئة العشائرية هذه فاشلة. ولكن، يطرح منظور آخر أن أشكال المعارضة هذه قد نجحت بإحراج جهاز الدولة الذي أقام شرعيته طويلا على الولاءات العشائرية، مما يجعل الحديث الفارق حول شرعيته وحوكمته أمرا بديهيا.

لذلك، وأكثر مما يمكن به تقييم الحركات الاجتماعية الراسخة التي تقودها المعارضة الرسمية وفاعلو المجتمع المدني؛ يمكن تقييم حملات الشباب للتغيير بدرجة أقل بنجاحها المطلق بتغيير القوانين (أو، باستثناء الربيع العربي، الأنظمة نفسها)، وبدرجة أكبر بتحويلها فحوى النقاش العام. العديد من الناشطين الشباب يفهمون أن رفض السرديات الرسمية للتقدم والإخلال بالروتين العام تمثل بحد ذاتها أهدافا لا تقدر بثمن، حتى بوجه الضغوطات أو القهر من قبل الدولة.

متطورة ومتكيفة

أخيرا، النشاط الشبابي متكيف. بالتأكيد، كل أشكال سياسات النزاع تتغير مع الوقت، لأن صيغ المقاومة واستراتيجية المشاركة ليست ثابتة إطلاقا. ولكن، يظهر البحث هنا أن الشباب يظهرون وعيا عاليا ليس فقط بالمزاج العام ببلدانهم، وإنما أيضا بقدرتهم على السيطرة بالحلبة السياسية، وليس بالضرورة بطرق جمعية يمكن وصفها بوضوح من الباحثين المعتادين على دراسة الثورات أو الأحداث الكبرى الأخرى. هذا يتضمن افتراضا لم يدرس بما يكفي يستعمله الكثير من الباحثين، وهو أن التجربة المعاشة لكون المرء شابا ليست متمايزة تحليلا فقط، وإنما تملك مغزى اجتماعيا، وحتى بيولوجيا، كذلك. إنها تتضمن أن الناشطين بكونهم حاملي الماضي، وبالتالي قد يكونون فاعلين للتحويل، فهم يدركون حالتهم الجيلية، وبذلك إلحاح صياغة أفعالهم ضمن كل سياق بعينه. إن هذا يعني أن الشخصي يصبح سياسيا بطرق غير متوقعة.

هذه الفاعلية تظهر بالعديد من المشاريع المقدمة هنا. على سبيل المثال، دراسة آيدن أوزبيك عن المراكز التربوية في تركيا تظهر كيف يحاول الطلاب الوقوف بالوسط بين شبابيتهم وبين متطلبات الورع الديني في نظام تعليمي مقسم. بالنسبة لهؤلاء الطلاب الأتراك، فأولوية السياسة تظهر في الصف، مظهرة لحظات من التأمل الخاص، وأحيانا المقاومة. بشكل مشابه، فالعمل الإثنوجرافي لسارة توبين حول الشباب اللاجئين السوريين في السودان، حيث تصطدم الهويات المتداخلة من العربية والعرق والقومية، تظهر فرادة صراعهم: فبالنسبة لهؤلاء الشباب النازحين، تكون المشاركة بالسياسة من عدمها خيارا شخصيا يعكس قلق كون الشخص مهاجرا عالقا بين نظامين سلطويين. ضمن هذه الظروف المتباينة، الخيار الذي يواجه الشباب في الحالات السياسية ليس عدم التعبئة والتظاهر، وإنما كيفية التفاعل بوجه المقيدات ذات المنشأ الخارجي وتعلم الازدهار، لا البقاء وحسب.

هذه الحساسية السياقية مفيدة عند أخذ التباينات العابرة للبلدان بعين الاعتبار، والتي تكشف بشكل هام أن كلا من "الشباب" و"السياسة" ليسا تصنيفات موحدة ومتجانسة. مثلا، تركز سارة ان رانك على موجة اللا-تعبئة الظاهرة ما بعد 2011 والنشاط "اللاسياسي" الناتج عنها. بالنظر إلى سياق الجزائر وتونس ومصر ولبنان وسوريا، تؤكد أنّ أشكالا مختلفة من النشاط الاجتماعي والثقافي هي بالحقيقة أشكال بديلة عن النشاط السياسي. بحث جاستن جينجلر القائم على الاستطلاع في ممالك الخليج، حيث تتعايش الاقتصادات السياسية الريعية جنبا إلى جنب (باستثناء السعودية) مع قلة من المواطنين، يكشف أن تصورات الفعالية – أي، اعتقاد أن الشخص لديه تأثير ملموس بالحكومة، من خلال الولاء أو الثقة – ليست أعلى لدى الشباب من مثيلتها لدى الراشدين الآخرين. كون "عدم تعزيز الشباب" هذا، كما يعتبره جينجلر، مؤشرّا على صحة التشوهات السياسية للاعتماد الريعي أو قد يكون ببساطة انعكاسا للتعقيدات الاجتماعية الضمنية لم يتضح بعد، لكن النتيجة الواضحة هي أن الافتراضات حول مشاركة أو اهتمامات الشباب المأخوذة من دول أخرى قد لا تنتقل بسهولة في الخليج.

الخلاصة

اندلعت احتجاجات الشباب على الفساد والخدمات والاقتصاد مرارا عبر المنطقة، بالدرجة الأكبر بالشهور الأخيرة [في نهاية عام 2019] في مصر ولبنان والعراق. فاجأ كل من هذه الاندلاعات المراقبين الذين رأوا انفتاحات قليلة في نظم سياسية متصلبة وغير مستجيبة. كانت المظاهرات في مصر والعراق أكثر شدة وحدة من المظاهرات السابقة، مع شعارات أكثر راديكالية وقيادة سياسية أو تنظيم ضمني أقل حضورا بكثير. كانت حملات القمع الشديدة التي تبعتها من الحكومات، بدورها، وحشية وعشوائية بشكل استثنائي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى صعوبة فهم هويات ودوافع وقدرات أولئك الذين يواجهونهم. وتشير التناقضات تجاه السياسة الملحوظة في المساهمات بهذه المجموعة إلى مرحلة جديدة من دورة تعبئة الشباب واستجابة النظم، وهي دورة قد تتبع نصا مختلفا عن ذلك الذي كان متبعا في الانتفاضات العربية عام 2011.

سياسة الشباب في تركيا المعاصرة: الهيمنة السياسية، والاستدخال الهجين، و(اللا) تعبئة الشبابية (2010-2016)

بيجوم أوزون، جامعة تورنتو | Begum Uzun, University of Toronto

مقدمة

تغيرت صورة الشباب المعاصر في تركيا على أنه "لا سياسي ولا مبال" بشكل كبير عندما خرج الشباب بمشاربهم المختلفة للشوارع أثناء احتجاجات غيزي بارك (Gezi Park) [حديقة غيزي] عام 2013.[1] لكن المشاركين الشباب في غيزي عادوا إلى منازلهم بعد أسبوعين من سياسات الشوارع، ولم تتحول تعبئة القواعد الشعبية هذه حينها إلى شكل أكثر تنظيما من سياسة الشباب المعارضة. بشكل عام، رجع الشباب المعارض للحكومة إلى السكون السياسي عقب انتفاضة غيزي. لكن الداعمين الشباب لـ"حزب العدالة والتنمية" (AKP) الحاكم أصبحوا أكثر تسييسا، فبكونهم ناشطين في الحزب وأعضاء بالمنظمات غير الحكومية الموالية للحكومة، نظمت قطاعات الشباب هذه فعاليات أكاديمية واجتماعية منوعة دعما لسياسات الحزب الحاكم وأيديولوجيته.

تدرس هذه الورقة مسار سياسة الشباب في تركيا خلال الفترة ما بين 2010 و2016. كيف ولماذا واجه "حزب العدالة والتنمية" الحاكم اعتراض الشباب واستطاع احتواءه بدرجة كبيرة بينما يدعم التعبئة الشبابية الموالية للحكومة؟ دفعت الديناميات المتغيرة لسياسة النخب في فترة ما بعد عام 2010 "حزب العدالة والتنمية" الحاكم إلى إعادة تنظيم صلاته مع القوى الاجتماعية، وتحديدا، قطاعات الشباب المختلفة، التي أدّت دورا بارزا بتشكيل صلات الحكومة بالسياسة والنشاط السياسي. في حين أن "العدالة والتنمية" كان يهدف للتخفيف والسيطرة على مطالب الشباب المعارض بالمشاركة السياسية بطرق قيّدت قنوات النشاط الشبابي؛ شاركت نخب الحزب الحاكم نفسها بتعبئة قطاعات الشباب الموالية للحكومة بطرق عززت مساحات الشباب المحافظ للتفاعل مع السياسة.

يوفر النظر إلى (اللا) تعبئة للشباب المعارض والشباب التركي الموالي لـ "العدالة والتنمية" تصحيحا هاما بالدراسات القائمة حول ديناميات النزاع الشبابي الراهنة في الشرق الأوسط.[2] ويركز كثير من هذه الأعمال بشكل خاص على النشاط الشبابي الثوري ويولي اهتماما ضئيلا لتعبئة الشباب غير المشارك أو تعبئة الشباب الموالين للنظام. هذا يخلق تفسيرات غير منتظمة حول عمليتي تعبئة ولا-تعبئة الشباب. إنه من الأساسي كذلك استدخال دور سياسة النخب والديناميات السياسية على المستوى الكلي في مسار مشاركة الشباب بالشرق الأوسط. [3] تشكلت مشاركة الشباب، بقدر ما غيرت في الوقت نفسه، على يد النظم السياسية القائمة، وعلاقات الدولة- المجتمع، والتفاعلات بين النخب المؤثرة.

---

[1] Leyla Neyzi, "Object or Subject? The Paradox of 'Youth' in Turkey". *International Journal of Middle East Studies* 33, 2001: 411-32; Gülden Demet Lüküslü, Türkiye'de "Gençlik Miti" *1980 Sonrası Türkiye Gençliği*. İstanbul:İletişim Yayınları, 2009.

[2] الدور الكبير الذي لعبه الناشطون الشباب أثناء الانتفاضات العربية خلق إعادة اهتمام بالمشاركة السياسية للشباب في الشرق الأوسط. عند تفسير مصادر تعبئة الشباب، تؤكد الدراسات الموجودة على ظروف اجتماعية-اقتصادية وسياسية مشتركة يواجهها الشباب الشرق أوسطي، دفعتهم لتطوير شكل معين من الوعي والنشاط السياسي، كجيل سياسي متمايز. انظر، مثلا:

Emma C. Murphy, "Problematizing Arab Youth: Generational Narratives of Systemic Failure". *Mediterranean Politics*, vol. 17(1), 2012, 5-22; Tierry Desrues, "Moroccan Youth and the Forming of a New Generation: Social Change, Collective Action and Political Activism", *Mediterranean Politics*, Vol. 17, No. 1, 2012, 23–40; Sarah Anne Rennick, Politics and revolution in Egypt [electronic resource]: rise and fall of the youth activists, London; New York: Routledge, Taylor and Francis Group, 2018.

بالمقابل، تركز بعض الدراسات على أهمية الحركات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت قبيل الربيع العربي، مثل "شباب من أجل التغيير" و"حركة 6 أبريل" في مصر، التي تحولت إلى نشاط شبابي أوسع. انظر:

Nadine Sika, "Youth Political Engagement in Egypt: From Abstention to Uprising", *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 39 (2), August 2012,181–199.

أخيرا، دور الإعلام الجديد وتقنيات الاتصالات بتحفيز ثورة الشباب أصبحت أيضا محل اهتمام. انظر، مثلا:

Linda Herrera, "Youth and citizenship in the digital age: A view from Egypt", *Harvard Educational Review*, vol. 82 issue 3, 2012, 333-352.

[3] أبحاث العلوم السياسية الراهنة حول سياسة الشباب في الشرق الأوسط تتناول بعض الديناميات غير المدروسة بما يكفي حول تعبئة الشباب في المنطقة. مثلا، كتاب سيكا بعنوان: نشاط الشباب وسياسات النزاع في مصر (2017) يظهر كيف تقدم "النظم السلطوية الفرص والعوائق والتهديدات لتطوير الحركات وشبكاتها" (ص 12). تحاجج سيكا أنه في حين أن استيعاب المعارضة من قبل نظام مصر السلطوي كان عائقا أمام تعبئة الشباب (ص 33)؛ وفر الإقصاء السياسي الذي عاشته المجموعات المعارضة غير المستوعبة (ص 34) وأزمة شرعية النظام (ص 38) فرصا للناشطين السياسيين لمواجهة النظام القائم. انظر:

Nadina Sika, *Youth Activism and Contentious Politics in Egypt*, Cambridge University Press (online), August 2017.

بالمقابل، يظهر عمل براي-كولينز، المعتمد على المؤسساتية التاريخية، حول سياسة الشباب في لبنان ما بعد الحرب (2016) أن "الحزبيين الشباب في أحزاب لبنان السياسية ساهموا بإعادة إنتاج وإعادة الشباب للديناميات السياسية الطائفية 'من الأسفل'" (ص 3) من خلال شبكاتهم واستراتيجياتهم ونشاطهم الذي "شكل آلية 'تغذية راجعة' تعمل على مستوى القواعد الشعبية" (ص 3-4). انظر:

بالاعتماد على دراسات النخبة،[4] ونظرية الحركات الاجتماعية،[5] ودراسات الاستدخال السياسي؛[6] تستقصي هذه الورقة دور صلات النخبة السياسية- الشباب في عمليات تعبئة ولا-تعبئة الشباب في تركيا المعاصرة. إنني أعرف صلات النخبة- الشباب على أنها محاولات نخب متولي السلطة بتنظيم المشاركة السياسية للشباب بما يتسق مع مصالحهم المحددة، والطرق التي يستفيد بها الشباب، ويناورون، ويواجهون محاولات النخب لفرض السيطرة على الفاعلية السياسية للشباب. تقيم النخب المهيمنة صلات مع الشباب من خلال عمليات "الاستدخال السياسي" والتي تشير إلى "الاتفاقيات المؤسساتية، والسياسات العامة، وخطابات الشرعنة"[7] في استدخال الشباب ضمن البنى السياسية والاقتصادية.

حتى الآن، اتخذت النخب التركية ثلاثة مسارات لاستدخال الشباب: الاستدخال الحزبي، والاستدخال كسيطرة ونزع تسييس، والاستدخال الهجين. يتضمن الاستدخال الحزبي محاولات التفعيل السياسي لقطاعات بعينها من الشباب، تعتبر على أنها حليفة اجتماعية محتملة أو تعزز تعبئة قطاعات الشباب المسيس أصلا. تأخذ النخب استدخال الشباب الحزبي لزيادة قوتهم التفاوضية أمام النخب المنافسة أو لتأمين السلطة. يحيل الاستدخال كسيطرة ونزع تسييس إلى سلوكيات النخب لتعزيز عدم المشاركة السياسية ضمن الشباب وصولا للهدف النهائي المتمثل بتجنب ظهور/ إحياء معارضة شبابية ضد الدولة. الاستدخال الهجين هو عندما يحصل هذان الشكلان من استدخال الشباب في الوقت نفسه. عند تطبيق استدخال الشباب، تبدل النخب السياسية ما بين أدوات منوعة: فالسياسات التعددية والتعددية المحدودة، والخطابات السياسية العديدة التي تستهدف الشباب، والمحفزات المادية، ومبادرات النقابوية قد تمارس دورها كوسائل أساسية لاستدخال الشباب. ولكن، رغم أن عملية استدخال الشباب تعتمد بالدرجة الرئيسية على وسائل غير قمعية وممأسسة، بشكل رسمي أو غير رسمي، إلا أنها تضم كذلك قمعا انتقائيا لقطاعات الشباب الواقعة خارج عملية الاستدخال.

إن الديناميات المتغيرة لسياسات النخبة هي التي شكلت، جزئيا، مسار سياسة الشباب في تركيا ما بعد عام 2010. أثناء فترة من الاستقطاب الحاد بين النخب، اختار "العدالة والتنمية" الإصلاحات الديمقراطية استراتيجيا، والتي وفرت للمجتمع المدني بشكل عام مزيدا من الفرص للتعبئة والتنظيم، لإضعاف الشرعية السياسية للنخب الوصائية العلمانية. ولكن، حين أسس "العدالة والتنمية" هيمنته السياسية، رغم هشاشتها، في فترة ما بعد 2010؛ أعاد تشكيل صلاته مع الشباب، لتطرح بالآخر تهديدات وعوائق وفرصا لتعبئة الشباب. عندما تصور "العدالة والتنمية" وجود تهديدات لهيمنته الظاهرة في الساحة السياسية، تبنى استدخالا هجينا تجاه الشباب. من ناحية، سعى "العدالة والتنمية" الحاكم لتعزيز عدم المشاركة السياسية لدى شباب المعارضة. من الجانب الآخر، سعى للتفعيل السياسي لقطاعات الشباب ذات الخلفيات المحافظة للاستفادة من النشاط الشبابي بتعزيز هيمنته.

Elinor Bray-Collins, *Sectarianism from Below: Youth Politics in Post-war Lebanon*. (PhD Diss.), University of Toronto, Toronto, 2016.

[4] انظر مثلا :

G. Lowell Field and John Higley, *Elitism*, London: Routledge and K. Paul, 1980; Michael Burton and John Higley, "Elite Settlements", *American Sociological Review*, vol. 52(3), 1987, 295-307; Michael Burton and John Higley, "The Study of Political Elite Transformations". *International Review of Sociology*, vol. 11(2), 2001, 181-199.

[5] Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution*. New York: Random House, 1978; Theda Skocpol, *States and social revolutions: a comparative analysis of France, Russia, and China*. Cambridge; New York: Cambridge University Press,1979; Michael Burton, "Elites and Collective Protest". *Sociological Quarterly*, vol. 25(1),1984, 45-65; Doug McAdam, John D. McCarthy and Mayer N. Zald, "Introduction: Opportunities, mobilizing structures, and framing- toward a synthetic, comparative perspective on social movements", in D. McAdam, J. D. McCarthy and M. N. Zald(eds). *Comparative perspectives on social movements: political opportunities, mobilizing structures, and cultural framings* (pp:1-20), New York: Cambridge University Press, 1996; Jack A. Goldstone, "Rethinking Revolutions: Integrating Origins, Processes, and Outcomes". *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 29(1), 2009, 18-32; Sidney G. Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* Revised and Updated Third Edition. New York: Cambridge University Press, 2011.

[6] انظر مثلا :

Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies*. New Haven and London, Yale University Press, 1968; Guillermo A. O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Institute of International Studies: University of California Berkley, 1979; David Waldner, *State building and late development*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999; Ruth Berins Collier and David Collier, *Shaping the political arena: critical junctures, the labor movement, and regime dynamics in Latin America*. Notre Dame, Indiana: University of Notre Dame Press, 2002.

[7] Steven Heydemann, "Social Pacts and the Persistence of Authoritarianism in the Middle East", in O. Schlumberger (ed) *Debating Arab authoritarianism: dynamics and durability in nondemocratic regimes* (pp.20-29). Stanford, California: Stanford University Press, 2007,25.

تتبنى هذه الدراسة منهجية "تتبع الصيرورة" لتحليل البيانات النوعية التي تتنوع ما بين المصادر الثانوية حول السياسات التركية المعاصرة، والتقارير الصحفية، ووثائق السياسات، والمقابلات المعمقة شبه المهيكلة مع المشاركين الشباب في احتجاجات غيزي بارك ومع أعضاء الأجنحة الشبابية لـ "حزب العدالة والتنمية" الحاكم. لقد قمت بإجراء المقابلات في إسطنبول والعاصمة أنقرة أثناء عمل ميداني استغرق 12 شهرا بالمجموع (يونيو/ حزيران 2013- ديسمبر/ كانون الأول 2013، وأكتوبر/ تشرين الأول 2014- أبريل/ نيسان 2015).

بنية النخبة في فترة "حزب العدالة والتنمية": من التشظي إلى الهيمنة الهشة

أصبح صعود "حزب العدالة والتنمية" لحظة فارقة في السياسة التركية، مستعيدا التشظي الحاد للنخبة في الملعب السياسي. رغم أن قيادة "العدالة والتنمية" أعلنت أنها ابتعدت عن ماضيها الإسلامي السياسي، إلا أن تحالف النخب العلمانية (قيادة الجيش، والقضاء العالي، والرئاسة، و"حزب الشعب الجمهوري" (Cumhuriyet Halk Partisi - CHP) ادعى مرارا أن "العدالة والتنمية" "حافظ على أجندة سرية لاستبدال الدولة العلمانية بدولة إسلامية".[8] لذلك، شهدت تركيا، ما بين أعوام 2002 و2010، ملعبا سياسيا مستقطبا ومدفوعا بالأزمات استخدمت به النخب العلمانية مجموعة من الاستراتيجيات لإزاحة "العدالة والتنمية" من السلطة. وهدف "العدالة والتنمية"، من خلال الإصلاحات الديمقراطية، إنهاء التأثير السياسي للكتلة العلمانية.

إلا أن الفترة ما بين 2010 و2016 شهدت تحولا بالنخبة من التشظي إلى الهيمنة: حافظ "العدالة والتنمية" على "نظام حزب مهيمن"[9]، بفوزه بتسعة انتخابات بالمجموع ما بين 2002 و2015، واستطاع إنهاء السلطات الوصائية للجيش والقضاء العالي، وخلق "العدالة والتنمية" "دمج الدولة والحزب"[10] بدسه موالي الحزب في مؤسسات الدولة الرئيسية. ولكن عددا من الأزمات القديمة والجديدة على مستوى النخبة والمجتمع عززت تصورات تهديد "العدالة والتنمية" لهيمنته المستجدة.[11] أولا، منذ أن وجد "حزب العدالة والتنمية" نفسه في صراع 'حفاظ على النفس' بوجه النخب العلمانية أثناء أول فترتين في المنصب، ظل يحمل خوف إسقاطه بانقلاب عسكري علماني. ثانيا، أصبح الانقسام ضمن النخبة الحاكمة – انهيار التحالف العملي بين "العدالة والتنمية" و"حركة جولن" الدينية – مخلا بالاستقرار للحزب. وأخيرا، واجهت 'المعارضة من القاع' هيمنة الحزب، وتحديدا، عززت الانتفاضة واسعة النطاق المعروفة باسم احتجاجات "غيزي بارك" في صيف عام 2013 أزمة الهيمنة هذه.[12]

أثناء فترة استقطاب النخب الحاد (2002-2010)، كانت استراتيجية "العدالة والتنمية" الرئيسية لمواجهة النخب العلمانية هي بدء عملية ديمقراطية والسعي لتحصيل عضوية بالاتحاد الأوروبي. ولذلك، دعم "العدالة والتنمية" سلسلة من الإصلاحات الدستورية التي أدت لتحسينات ملحوظة بالحرية الفردية والحقوق السياسية.[13] وبينما أفادت هذه الإصلاحات الديمقراطية المجتمع المدني بشكل عام، إلا أنها وسعت أيضا مدى الحقوق السياسية للشباب، ومن الجدير بالذكر بينها تحديدا التعديلات التي خفضت سن الترشح للبرلمان وتأسيس الجمعيات المدنية. إلا أن "العدالة والتنمية"، لتعزيز هيمنته الوليدة، أخذ التفافة سلطوية في علاقته مع فصائل النخب المنافسة وقطاعات المجتمع المعادية للحكومة خلال فترة ما بعد 2010. وفي حين أن "العدالة والتنمية" أضعف البرلمان وزاد سيطرته على القضاء، خلق نظاما هجينا يتسم بالقيود على ممارسة الحريات السياسية وبالقهر الحكومي الموجه ضد الجماعات المعارضة.[14] شكلت الالتفافة السلطوية لـ"العدالة والتنمية" علاقاته مع الشباب بشكل كبير، وهو الموضوع الرئيس في القسم التالي.

---

[8] Ahmet T. Kuru, "Reinterpretation of Secularism in Turkey: The Case of the Justice and Development Party", in M. H.Yavuz(ed) *The Emergence of a New Turkey: Democracy and the AK Parti* (136-159), Salt Lake City: The University of Utah Press, 2006,136.

[9] Berk Esen and Şebnem Gümüşçü, "Rising competitive authoritarianism in Turkey". *Third World Quarterly* vol. 37(9), 2016,1584.

[10] Esen and Gümüşçü, "Rising competitive authoritarianism in Turkey",1587.

[11] Karabekir Akkoyunlu and Kerem Öktem, "Existential insecurity and the making of a weak authoritarian regime in Turkey", *Southeast European and Black Sea Studies* vol. 16(4), 2016, 505-527.

[12] كما قال بشيروف ولانكستر (2018) ببلاغة: "بوقوعها بخضم الثورات القائمة في الشرق الأوسط، ذكرت [احتجاجات] غيزي حزب العدالة والتنمية بالطبيعة الهشة لقبضته على المجتمع والسياسية التركيين". انظر:

Galib Bashirov and Caroline Lancaster, "End of Moderation: the radicalization of AKP in Turkey". *Democratization*, vol. 25(7), 2018,1220.

[13] William Hale and Ergun Özbudun (2010). *Islamism, democracy and liberalism in Turkey: The case of the AKP*, Abingdon, New York: Routledge, 2010,58-59.

[14] لرؤية تحليلات عن تحول تركيا إلى نظام هجين، انظر:

İlkim Özdikmenli, and Şevket Ovalı, "A success story of flawed example? The anatomy of the Turkish model for the Middle East", *New Perspectives on Turkey* vol. 51, 2014,5-33; Ergun Özbudun, "AKP at the Crossroads: Erdoğan's Majoritarian Drift". *South European Society and Politics*, vol. 19(2), 2014,155-167.

علاقات النخبة- الشباب في فترة ما بعد 2010: استدخال الشباب الهجين

كجزء من محاولاته الأوسع لإضعاف، وفي النهاية إسكات، المعارضة الاجتماعية ولإبقاء قاعدة دعمه مسيسة بشكل علني، تبنى "العدالة والتنمية" استدخالا هجينا للشباب. ففي حين كان يهدف لنزع تسييس الشباب الذي (قد) يمتلك توجهات معارضة (الاستدخال كسيطرة ونزع تسييس)، ركز جهوده على التفعيل السياسي للشباب المحافظ للاستفادة من نشاطهم السياسي في الحفاظ على السلطة (الاستدخال الحزبي).

الاستدخال كسيطرة ونزع تسييس

في فترة ما بعد 2010، تضمن الاستدخال كسيطرة ونزع تسييس، والذي استهدف بالشكل الرئيسي قطاعات الشباب المعادية للحكومة، ثلاث مكونات: قمع المجموعات الشبابية المنازعة، وتوزيع الحوافز المادية للشباب المتعلم، والانتقال من التعددية إلى التعددية المحدودة بتنظيم ملعب الحقوق السياسية للشباب. أولا، طبق "حزب العدالة والتنمية" قمعا منسقا ضد الشباب المسيس، مما أدى لانتهاكات خطيرة لحريات الشباب بالتعبير والتجمع والتنظيم. وكما توضح "منظمة العفو الدولية" (2013) بجلاء، فإن "الطلاب كانوا هدفا خاصا للسلطات التركية في قمعهم الواسع للمعارضة".[15] تحديدا، واجه الطلاب المؤيديون للأكراد والطلاب اليساريون المنظمون قمعا حكوميا ممنهجا في فترة ما بعد 2010.[16] أصبحت الآلية الرئيسية للقمع هي سجن الطلاب الناشطين، الذين ازداد عددهم بشكل ملحوظ ما بين 2010 و2012، ليصل إلى 2824 طالب سجين.[17] خضع الطلاب الناشطون أيضا لتحقيقات تأديبية أجرتها الجامعات، ففي حين أن الطلاب الذين خضعوا لهذه التحقيقات كان 2601 عام 2000،[18] أصبح عدد الطلاب الخاضعين لهذه التحقيقات التأديبية 6001 و5871 طالبا بأعوام 2010 و2011 على التوالي.[19] أخيرا، أصبح الشباب الذين يحضرون المسيرات المعادية للحكومة في الجامعات وخارجها هدفا للحكومة في فترة ما بعد 2010. ومع إدانة وتجريم نخب الحكومة احتجاجات الشباب، استخدمت الشرطة القوة غير المحدودة لتشتيت مظاهراتهم.

ثانيا، وكجزء من مخططات "العدالة والتنمية" النيو- شعبوية لإعادة التوزيع، وفر الحزب للشباب، وتحديدا للمتعلمين منهم، حوافز مادية لتقليل احتمالية المعارضة الطلابية شعبية القواعد. كان من بين هذه الحوافز المادية إلغاء الرسوم في الجامعات الحكومية، وزيادة عدد السكنات الجامعية، وفرص التوظيف المتزايدة في القطاع الحكومي، وتوسيع المنح والقروض الحكومية لطلاب الجامعات. على سبيل المثال، بحسب إحصاءات "إدارة قروض وسكنات الطلاب" (2012)، كان عدد طلاب الجامعات الذين تلقوا منحا عام 2004 هو 55724 طالبا، بينما وصل إلى 522679 طالب عام 2012.[20] أصبحت إعادة تأسيس "وزارة الشباب والرياضة" عام 2011 بعد 42 عاما محورية بتنسيق توفير الحوافز للشباب المتعلم.[21]

ولكن، بينما لم تساهم الدفعات الجانبية للشباب المتعلم كثيرا بتهدئة مظالم الشباب؛ أدى قمع الحكومة للناشطين الشباب في الفترة ما بين 2010 و2013 لنتائج سلبية. أصبح الشباب، وتحديدا الطلاب الجامعيون، في صدارة متظاهري "غيزي بارك" في صيف عام 2013.[22]

---

[15] Amnesty International, "Gezi Park Protests: Brutal Denial of the Right to Peaceful Assembly in Turkey". London: Amnesty International Ltd., 2013.

[16] Gökcer Tahincioğlu and Kemal Göktaş, *"Bu öğrencilere bu işi mi öğrettiler?" Öğrenci Muhalefeti ve Baskılar*. İstanbul:İletişim Yayınları,2013.

[17] Bianet, "Adalet Bakanlığının Geç Kalmış İtirafı", (Link), Accessed on January 20th 2017.

[18] Benan Molu, Esra Demir Gürsel,Gülsah Kurt, Hülya Dinçer and Zeynep Kıvılcım, Üniversitelerde Disiplin Soruşturmaları:Öğrencilerin İfade ve Örgütlenme Özgürlüğü AİHS Çerçevesinde Bir Değerlendirme. İstanbul: On İki Levha Yayıncılık,2013.

[19] Tahincioğlu and Göktaş, *"Bu öğrencilere bu işi mi öğrettiler?"*, 136.

[20] Cited by Yörük Kurtaran. "Türkiye Gençlik Alanı İzleme Raporu 2009-2012" In *Özerklik ve Özgürlükler açısından Türkiyede Gençlik Politikaları*, edited by Laden Yurttagüler, Burcu Oy, Yörük Kurtaran, İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları: Şebeke Gençlerin Katılımı Projesi Kitapları-No:8. 2014. p.103.

[21] من الجدير بالذكر أنه رغم أجندة "حزب العدالة والتنمية" الحاكم بإعادة التوزيع في مساحة سياسات الشباب، ظلت الإنفاقات العامة في قطاع الشباب منخفضة بشكل بارز وشملت بشكل كبير الشباب خارج التعليم. انظر:

Kurtaran. "Türkiye Gençlik Alanı İzleme Raporu 2009-2012". 92-93

بالاعتماد على إحصاءات تركيا الرسمية لعام 2015، يوثق يلماز (2017) أن "معدل فقر الدخل للشباب بين أعمار 15 و29 كان 23.4% عام 2013، في حين أن معدل الفقر لأولئك الذين كانوا فوق الثلاثين هو 16.9% (ص 47). انظر:

Yılmaz, Volkan. "Youth Welfare Policy in Turkey in comparative perspective: A case of 'Denied Youth Citizenship'". *Southeast European and Black Sea Studies*, 17(1), (2017): 41-55.

[22] Esra Ercan Bilgiç ve Zehra Kafkaslı,"Gencim, Özgürlükçüyüm, Ne Istiyorum?: #direngeziparkı Anketi Sonuç Raporu". Istanbul: Istanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları, 2013,13; Pinar Gümüş,P. and Volkan Yılmaz,"Where did Gezi come from?", in David I. and K. F.Toktamış (eds)'*Everywhere Taksim: sowing the seeds for a new Turkey at Gezi*. (185-197), Amsterdam: Amsterdam University Press,2015, 188.

تكشف المقابلات التي أجريت لهذه الدراسة مع المشاركين الشباب في مظاهرات "غيزي بارك" أن الشباب قاموا بالتعبئة ضد الحزب الحاكم للتعبير عن استيائهم المتراكم من احتكار "العدالة والتنمية" لسلطة الدولة، وعدم استقلالية القضاء، والقيود على الحريات الفردية والحريات السياسية. مثلا، اعتقد المشاركون بالبحث أنه "لم يعد هناك فصل للسلطات" في تركيا، وأن النظام السياسي تحول تقريبا إلى "ديكتاتورية"،[23] وأن القانون استخدم لـ"إرهاب الناس" بدلا من الحفاظ على النظام والسلم،[24] وأن الحزب الحاكم "فشل بخلق بيئة حرة للتعبير السياسي والنقاش العام".[25] بجانب ذلك، دفع الشعور بالإقصاء السياسي وتصورات التهديد لأنماط حياة الشباب العلمانية لأخذ نشاط تنازعي ضد الحكومة. أكد المشاركون بالبحث أن الحكومة مارست التمييز ضد المواطنين الذين صوتوا للأحزاب المعارضة،[26] وبدا منع الكحول انتهاكا لخياراتهم الشخصية،[27] وأصبحت خطابات الحكومة التي تدخلت بحقوق إنجاب المرأة مزعجة بشكل خاص.[28]

أخيرا، دفعت التعبئة الشبابية للقواعد الشعبية أثناء احتجاجات "غيزي بارك" الحزب الحاكم لمزيد من إضعاف قدرة الشباب كقوة معارضة. لذلك، وبعد إنهاء احتجاجات غيزي بالعنف؛ سعى "حزب العدالة والتنمية" بمنهجية أكبر إلى تعزيز عدم المشاركة السياسية بين قطاعات الشباب المعارض للحكومة. ولتحقيق هذا الهدف، عمق الحزب عملية الاستدخال كسيطرة ونزع تسييس بتحويل بنى المشاركة السياسية التعددية إلى بنى ذات تعددية محدودة. ظهرت التعددية المحدودة بشكل رئيسي في فرض قوانين جديدة أدت لقيود ملحوظة على حرية التعبير والتجمع. مثلا، شكلت تعديلات "قانون الإنترنت" في فبراير/ شباط 2014 أحد أكبر الضربات لحرية التعبير ولحماية الخصوصية.[29] أيضا، فرضت "حزمة الأمن الداخلي" لعام 2015، وهي قانون شامل ضم تعديلات لقوانين عدة، منها "قانون واجبات وسلطات الشرطة" و"قانون الاجتماعات والمظاهرات" و"قانون مكافحة الإرهاب"، قيودا خطيرة على حرية التعبير وحرية التجمع.[30]

الاستدخال الحزبي

في حين أن تصور التهديدات لهيمنة النخبة دفعت "حزب العدالة والتنمية" الحاكم لتخفيف مطالب الشباب الذي (قد) يمتلك توجهات معارضة بالمشاركة السياسية، إلا أنه دفع الحزب الحاكم للحشد المضاد لقواعده الشبابية للاستفادة من النشاط الشبابي بمواجهة خصومه النخب والمعارضة الاجتماعية الأوسع. وبعكس علاقاته مع الشباب المعارض، تبنى "العدالة والتنمية" بذلك 'الاستدخال الحزبي' تجاه القطاعات الشبابية في قاعدة ناخبيه.

أولا، أصبح تجنيد الشباب كأعضاء الجناح الشبابي أحد أكبر القنوات لقيادة "حزب العدالة والتنمية" لتعبئة الشباب. كشفت المقابلات التي أجريت لهذه الدراسة مع الأعضاء الشباب لـ"العدالة والتنمية" أن الحزب الحاكم، بتلاعبه بالترتيبات التعددية القائمة لمصلحته، قام بجهود معتبرة في الجامعات والمحليات لتعبئة الشباب كناشطين للحزب. بمعنى آخر، في حين أن الحزب الحاكم قيد نشاطات الأحزاب المعارضة والشباب المعادي للحكومة في حرم الجامعات؛ تمتع ناشطو "العدالة والتنمية" بسياق أفضل بكثير وتمتعوا بإمكانية الوصول لموارد كبيرة بحشد الشباب ضمن بنى الحزب.

تبنى "حزب العدالة والتنمية" الحاكم أيضا مبادرات نقابوية غير رسمية كجزء من استدخاله الحزبي الموجه للشباب. مثلا، سعى "العدالة والتنمية" لتقويض استقلالية المجالس الطلابية في الجامعات وتشكيلها كمعاهد "نقابوية للدولة" باختراق المناصب التنفيذية بالمجالس بأعضاء من الجناح الشبابي للحزب.[31] أسس "العدالة والتنمية" أيضا علاقات نقابوية مع منظمات ومؤسسات غير حكومية عملت تحديدا بمساحة الشباب. "وقف شباب تركيا" (Türkiye Gençlik Vakfı - TÜGVA)، المؤسس عام 2014، حالة توضح هذه الفكرة جيدا. يوضح الموقع الإلكتروني للوقف أنه تأسس "للمساهمة لأجيال الشباب لهذا البلد بدعم تنميتهم الاجتماعية والبدنية والعقلية والنفسية والروحية، وتعليمهم كيف يكونون منتجين ومتقدمين ومبدعين وذوي قيمة لهذا البلد".[32] حاجج النقاد أن الحزب الحاكم دعم نشاطات

[23] أموت (Umut)، 22 عاما، مقابلة مع المؤلفة، إسطنبول، يونيو/ حزيران 2013.
[24] فرات (Fırat)، 24 عاما، مقابلة مع المؤلفة، إسطنبول، يونيو/ حزيران 2013.
[25] إيفي (Efe)، 22 عاما، مقابلة مع المؤلفة، إسطنبول، نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.
[26] إمره (Emre)، 23 عاما، مقابلة مع المؤلفة، إسطنبول، مارس/ آذار، 2015.
[27] فوليا (Fulya)، 23 عاما، مقابلة مع المؤلفة، إسطنبول، نوفمبر/ تشرين الثاني، 2013.
[28] ميريتش (Meriç)، 30 عاما، مقابلة مع المؤلفة، أنقرة، ديسمبر/ كانون الأول، 2013.
[29] European Commission, "Turkey 2015 Report". (Link). 2015, Accessed on December 6th 2016.
[30] Human Rights Foundation of Turkey, "HRFT's Critique of the New Internal Security Package Draft Law". (Link), January 27th 2015. Accessed on December 3rd 2016.
[31] انظر: Evrensel. "ODTÜ'yü kınayan konsey başkanı bakanlık müşaviri çıktı". (Link), December 29th 2012. Accessed on January 4th 2017; OdaTV. "AKP gözünü Öğrenci Konseyi seçimlerine dikti". (Link). November 27th 2014. Accessed on January 4th 2017.
[32] TUGVA Turkey Youth Foundation. (Link) Accessed December 20th 2018.

الوقف ووفر له أراضي مملوكة من الحكومة من أجل مقراته وسكناته، وشجعت "وزارة التعليم" طلاب الجامعة والثانوية على الاستفادة من خدمات الوقف.[33]

الخلاصة

شكلت الديناميات المتغيرة لسياسة النخب علاقات الحزب مع الشباب. عندما تصور "حزب العدالة والتنمية" وجود تهديدات لهيمنته الناشئة، أقام نوعين من العلاقات مع الشباب من خلال عملية الاستدخال الهجين. ما تأثير ذلك على المشاركة السياسية للشباب؟ تخلص الورقة إلى أن الاستدخال كسيطرة ونزع تسييس لم يمكن الحزب من تجنب تصاعد الاحتجاجات التي يقودها الشباب بشكل فعال وسريع، وحسب؛ بل إنه عزز أيضا حالة متزايدة من خيبة الأمل لدى الشباب المعادي للحكومة حول النشاط السياسي. أكد المشاركون بالبحث أن الانتهاكات المتكررة للحزب الحاكم لممارسة الحقوق السياسية للشباب كانت حافزا قويا للشباب ليظلوا خارج السياسة المنظمة.

على النقيض، مكن الاستدخال السياسي للشباب الموالي للحكومة الحزب الحاكم من تعبئة عدد معتبر من الشباب ذوي الخلفيات المحافظة ضمن سياسات الحزب والنشاط المدني الموالي للحكومة، كما حفز السعي لسياسة الشارع المسلحة ضمن الشباب الموالي للحكومة. بحسب الموقع الرسمي لـ"أجنحة شباب حزب العدالة والتنمية"، يملك الحزب الحاكم مليوني عضو ما بين أعمار 18 و30 عاما في عام 2015، وفي إسطنبول وحدها، جند "حزب العدالة والتنمية" 400 ألف عضو شاب.[34] بشكل مشابه، جندت المنظمة الشبابية شبه النقابوية "وقف شباب تركيا" مؤخرا ما يقارب 51 ألف متطوع شاب وتواصلت مع 480 ألف شاب من خلال خدماتها وأسست فروعا في كل مدن تركيا.[35] أخيرا، كشفت المقابلات مع الجناح الشبابي لـ"حزب العدالة والتنمية" أن قيادة الحزب استطاعت تعبئة الشباب المضادة كقوة سياسية جاهزة لمواجهة التعبئة المعادية للحكومة في المستقبل. أظهرت سرديات أعضاء الجناح الشاب أن الأعضاء الشباب للحزب طوروا ارتباطا وتعريفا قويا مع زعيم الحزب [رجب طيب] إردوغان. أثناء المقابلات، أكد معظم المشاركين بالبحث، تحديدا، على أنهم لن يترددوا باتخاذ إجراءات نزاعية لمنع إسقاط "حزب العدالة والتنمية" وإردوغان من السلطة.

[33] Cumhuriyet, “MEB’de aslan payı İmam hatip ve Bilal Erdoğan’ın TÜGVA’sına”. (Link), August 18th 2018. Accessed on November 25th 2018.
[34] Ak Parti Istanbul Gençlik Kolları, (Link), Accessed on May 20th 2019.
[35] Evrensel, “TÜGVA nedir? Amacı ve faaliyetleri nelerdir?”, (Link). October 22nd 2018. Accessed on May 28th 2019.

سياسة الشباب في تونس: مقارنة بين الحركات اليسارية، والحركات العمالية المرتبطة بالأرض، والنخب المُؤَنْجَنة [1*]

مات جوردنر، جامعة تورنتو | Matt Gordner, University of Toronto [2]

المقدمة

ربما كانت حرية التعبير والتجمع هي أكثر ما كان يُطمع به من إنجازات في السنوات الثمانية التي تلت الانتفاضات التونسية. ولكن، ليست كل أشكال التعبئة وتوجيه الرسائل مسموحة، أو حتى محمية، في الفضاء العام التونسي في فترة ما بعد بن علي. ما زال التونسيون متمسكين بالمظالم عينها التي بلغت أوجها في 2010-2011، والتي تستدعي بشكل رئيسي العدالة الاجتماعية والسياسية: انتهاكات الفساد، وانعدام فرص العمل، والحياة الكريمة. مع بعض الاستثناءات الملحوظة، كانت المنظمات غير الحكومية تعمل بحرية بمراقبة أبعاد الحريات الانتخابية والمدنية في التجربة الديمقراطية الناشئة لتونس. لكن بعض الاحتجاجات اليسارية والعمالية/ المرتبطة بالأرض الراهنة، الموجهة أكثر نحو قضايا العدالة الاقتصادية والاجتماعية، جوبهت بالقمع. هذا الرد غير المتناظر لأشكال الاحتجاج الشعبي يمثل تحديا لسرديات تحقق العدالة السياسية، إذ إنّ تأسيس "التونساتية" (*Tunisianité*) [أي حضور "تونس" كهوية متمايزة الخصوصية التونسية التاريخية والاجتماعية الثقافية ظاهرة بالهوية والدين والممارسات الفنية والثقافية] يذكر بـ الفضائل المدنية (*civisme*) المتحكم بها من الدولة في الماضي.[3]

يمكن فهم سياسة الشباب في تونس اليوم من خلال التمييز بين المجتمع "المدني" التي تأخذ شكل المنظمات غير الحكومية ذات الكادرين "النزاعيين": المظاهرات "العمالية/ المرتبطة بالأرض"، مثل وين البترول؟، من ناحية، والحركات "اليسارية" مثل مانيش مسامح (لن أسامح)[4] وفاش نستناو؟ (ماذا ننتظر؟)، على الناحية الأخرى. غالبا ما تكون العضوية والمساهمة ضمن أشكال المشاركة الثلاثة هذه مشتركة، وتتقاطع الفعاليات أحيانا حول النضالات المشتركة من "العمل، والحرية، والكرامة الوطنية"، مشكلة ما يسميه [عالم اجتماع المعرفة الألماني] كارل مانهايم (Karl Mannheim) "وحدة جيلية".[5] لكن الانقسامات ضمن ثلاثي المجتمع المدني هذا واضحة، وخصوصا بكيفية تحديد الجغرافيا للمظالم، كما توضح جوليا تشيميني أيضا في هذا المجلد. تحضر كذلك الخلافات في خياراتهم التكتيكية، والمجال المحلي مقابل الوطني والاستراتيجيات على مستوى التنظيم واتخاذ القرار، وينبع من هذه الخلافات غالبا التمايز الجغرافي. تحول هذه الخلافات دون النشاط السياسي الموحد بشكل واضح، وكثيرا ما تخدم استراتيجيات النظام بالاستيعاب والاستخدام (المدنية)، والقمع (اليسارية)، و"فرق تسد" (العمالية /المرتبطة بالأرض). لذلك، لم تنجح معارضة النموذج النقابوي الذي تقوده النخب، والساعي للتحول الديمقراطي والشكل النيوليبرالي للحوكمة، بشكل كبير رغم تعرضه مرارا للضوابط ومواجهته بصوت عالٍ.

أسقط ثوار تونس النظام لكنهم لم يستطيعوا إزاحة النخبة السياسية والاقتصادية التي دعمته. هذه الثورة " غير الفاعلة" أو ذات الشكل "السياسي" تقف شاهدة على عبء الماضي، إذ إن تجربتها الديمقراطية الوليدة تظل، بأشكال عدة، غارقة في تركة السلطوية التي سبقتها. كما تظل دعوات التعبئة تجاه الأهداف المركزية للثورة بالعديد من الأحيان "خطوطا حمراء" في الرمال. تتفاعل أشكال المعارضة المدنية ضمن حدود "المقبول" كما تمليها الحكومة التونسية، مدعومة بالإعلام التونسي الموالي لها بشدة،[6] ومدعومة ومتأثرة بهيمنة الحوكمة النيوليبرالية.[7] يقيد هؤلاء الفاعلون، في الوقت نفسه، أشكال المنازعات التي يمكن توظيفها .ويستخدم "قانون الإرهاب" وتجديد "قانون الطوارئ" كأدوات خطابية وميكانيزمات عملية لوسم المتظاهرين اليساريين والعماليين/ المرتبطين بالأرض بأنهم مخربون ولصوص ومهددون للأمن الذي يستدعي قمع الشرطة والجيش.[8] ولكن، تصعد أشكال قوية جديدة من التعبئة، والنشاط السياسي، و"القيادية" (كما في مقالة دينا الشرنوبي بهذا المجلد) عبر المنطقة.

[1*] على غرار "الدمقرطة" و"العلمنة"، استخدمت كلمة "الأنجنة" لترجمة "NGO-ization"، والمقصود بها تحويل السياسة والمعارضة إلى "منظمات غير حكومية" (NGOs) (المترجم).

[2] كان إجراء البحث لهذا المشروع ممكنا بفضل تمويل من منحة "بيير إليوت ترودو" وزمالة "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية". يود الكاتب أيضا أن يشكر المساعدة الممتازة للبحث من قبل سارة السنوسي، ووائل جارا، ونورة زوالي، وأمينة غربل، وأمينة دبش .

[3] Eva Bellin. "Civil Society in Formation: Tunisia," in *Civil Society in the Middle East*, Vol. 2, ed. Richard Augustus Norton (Leiden: Brill, 1995).

[4] Matt Gordner. "Manich Msema7." *Participedia.net* (2019): (Link)

[5] " يمكن القول إن الشباب الذين يواجهون المشاكل التاريخية نفسها جزء من الجيل نفسه، في حين أن المجموعات ضمن الجيل نفسه الذين يشكلون مادة التجارب المشتركة بطرق مختلفة يشكلون وحدات جيلية" مانهايم 1970، ص (304)

[6] Marc Lynch. "How the Media Trashed the Transitions." *Journal of Democracy* 26, no. 4 (2015): 90-99

[7] Emel Akçalı ed. *Neoliberal Governmentality and the Future of the State in the Middle East and North Africa*. (New York: Palgrave Macmillan, 2016).

[8] Corinna Mullin. "Tunisia's 'transition: Between Revolution and Globalized National Security." Pambazuka News (12 October, 2015): (Link).

منظمات غير حكومية أم "أنجنة"؟

يعد انتشار المنظمات غير الحكومية (NGOs) في تونس، والذي ينظر له كدليل على تطور المجتمع المدني القومي، هو أحد السمات البارزة للانتقال التونسي. إلا أن العديد من الناشطين التونسيين الشباب يعزون قطاع المنظمات غير الحكومية هذا للداعمين الدوليين وينظرون بالريبة لدوره بتشكيل وتقييد الخطاب العام.[9] إن تأثير تحويل الرفاه والتنمية والتحول الديمقراطي "لمشاريع" و"مهن" يؤدي لنزع السياسة عن الإصلاحات وينطلق من فرض أنماط الحوكمة النيوليبرالية.[10] وكما يرى النقاد، فتحويل السياسة إلى منظمات غير حكومية (NGO-ization) يهدد بتحول المقاومة إلى وظيفة أنيقة عقلانية مدفوعة الراتب ومحددة من التاسعة صباحا للخامسة مساء، بدلا من كونها تحديا حقيقيا للنظام.

بدءا من عام 2011، وفرت الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية مزيدا من الدعم للمنظمات غير الحكومية التونسية أكثر من البرامج السياسية نفسها.[11] تحولت شريحة مؤثرة من ثوار ساحة القصبة إلى عمل المنظمات غير الحكومية بعد أن أصبحت سياسة الأحزاب رسمية، وأصبح الدخول بالقوى العاملة للمنظمات غير الحكومية ثقافة فرعية بحد ذاتها، مكررة نموذج "وادي السيليكون" الذي "تحقن" به المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشبابية التونسية "بالقيم والخطابات النيوليبرالية". طورت العديد من المنظمات الشبابية لغة "الخطاب الجديد"**[12] خاصتها، حيث تستدخل العبارات الجاذبة والأمثال الكثيفة والطرف الداخلية نقاطا مرجعية إنجليزية وفرنسية وتونسية شائعة، وتستخدم بشكل كبير بما يكفي لتنفير متلقي خدمات المنظمات غير الحكومية. لقد أصبحت الإنجليزية متطلبا سائدا للتوظيف في المنظمات غير الحكومية، فنماذج المنح وتقارير الإنجاز واجتماعات الدعم تتطلب إتقانا عاليا لها.[13]

بذلك، أدت الأنجنة لاستدامة غياب المساواة التنموية من حيث الوصول والدعم. معظم مكاتب المنظمات غير الحكومية واقعة على محور تونس- صفاقس، مانحة الامتياز بذلك للمراكز المدينية لتونس أو مقدمة الوظائف لأولئك الذين يستطيعون الهجرة داخليا.[14] إن عدم المساواة هذا أصبح مصدرا للارتياب بين المجتمعات المحلية التي تنظر لأهداف "دعم" المنظمات غير الحكومية على أنهم نخب أو محاولات مفروضة من الأعلى "تعجز عن الاشتباك مع الجماعات بالمجتمع المدني، ولا تستطيع أكثر من سعيها الرمزي بالاستشارات والشراكة وإيصال الصوت".[15] لذلك، تحول الأنجنة مشهد سياسات النزاع بعيدا عن الثقافة المضادة للهيمنة، وتجرد الحركات الاجتماعية من تمكينها بتأكيدها على مشاريع محددة القضايا واستراتيجيات براجماتية[16] وتأخذ شكل تمويل الأنماط غير النزاعية لمعارضة الدولة، كما يعيد إنتاج النمط المحمود من تربية قيم المواطنة.[17]

الحركات اليسارية: "مانيش مسامح" و"فاش نستنو"

واجهت مقاومة الشباب خارج عالم المنظمات غير الحكومية هذا نجاحات بقدر ما واجهت فشلا، وأشكالا مختلفة من استجابة الدولة. الحركتان اليساريتان "مانيش مسامح" و"فاش نستنو" تقدمان نموذجا لهذا المسار. يمكن اعتبار هاتين الحركتين حملتين للحركة

---

[9] تشير "الأنجنة" (NGO-ization) إلى صيرورة عالمية، انتشرت دوليا في التسعينيات، وتشجع بموجبها المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية على تبني برامج الانضباط الهيكلي (الدعم الحكومي الأقل، وفرض إجراءات التقشف، وخصخصة الشركات العمومية) وتتضمن تحويل مسؤوليات التنمية والترفيه إلى المنظمات غير الحكومية. في غياب الخدمات المدعومة حكوميا، يتم تحويل الحصص الضئيلة نسبيا إلى برامج التنمية والرفاه الحيوية ويتم إيكالها "بعقود فرعية" إلى المنظمات غير الحكومية.

[10] Islah Jad. "NGOs: Between buzzwords and social movements." *Development in Practice* 17, no. 4-5 (2007): 622-629.

[11] Sarah Yerkes. "Where Have All the Revolutionaries Gone?" *Center for Middle East Policy, Brookings Institution* (2017).

[12]**لغة "الخطاب الجديد" لغة متخيلة من رواية "1984" الديستوبية للكاتب البريطاني جورج أورويل، وهي لغة دعائية بسيطة المفردات ومحدودة القواعد ومقيدة ومسيطر عليها من الدولة التوليتارية، وقد وصفها أورويل بأنها شبيهة ببعض الحالات الواقعية المعاصرة، مثل خطابات الحزب النازي أو المكتب السياسي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي (المترجم).

[13] Omar Somi. "Youth Policies in Tunisia: The Internationalization of Youth as a Public Policy Issue." *POWER2YOUTH*, Working Paper no. 9 (2016)

[14] **جمعيتي**، المنظمة التي تحصي منظمات المجتمع المدني في تونس، أحصت 3000 منظمة غير حكومية تقريبا على موقعها. من بينها، ما يقارب 800 منظمة في تونس العاصمة، 240 في صفاقس، 165 في منستير، 135 في سوسة، 120 في الحمامات- نابل (محور تونس- صفاقس). في سيدي بوزيد، المدينة ذات الـ 50 ألف نسمة بأكثر من عشرة أضعاف منستير، هناك فقط 90 منظمة غير حكومية.

[15] Paul Stubbs. "Community Development in Contemporary Croatia: Globalisation, Neoliberalism and NGOisation," in *Revitalizing Communities in a Globalizing World*, ed. Lina Dominelli (Aldershot: Ashgate, 2006).

[16] Aida Bagić. "Talking About Donors: Women's Organizing in Post-Yugoslav Countries," in *Ethnographies of Aid: Exploring Development Texts and Encounter*, eds. Henrik Secher Marcussen and Jeremy Gould. Roskilde University Occasional Paper in International Development Studies 24 (2004).

[17] Ana Bela Ribeiro, Andreia Caetano, and Isabel Menezes. "Citizenship Education, Educational Policies and NGOs." *British Educational Research Journal* 42, no. 4 (2016): 646-664.

الاجتماعية عينها بكونهما منظمتين بأساسهما من المجموعة نفسها من الناشطين.[18] العديد من الناشطين الأساسيين شاركوا باعتصامات ساحة القصبة في يناير/ كانون الثاني 2011، وكانوا نشطين بالحملات التي تلتها، مثل "حتى أنا حرقت مركز" و"حاسبوهم"، وينحدرون من "الاتحاد العام لطلبة تونس"، وما زالوا مرتبطين بـ "اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل"،[19] وكانوا أو مازالوا أعضاء في أحزاب سياسية واقعة يسار الوسط، ويتبنون الأفقية كاستراتيجية للتنظيم واتخاذ القرار[20] ، ويتوافقون حول الشعار المركزي: إسقاط النظام[21].

بدأت "مانيش مسامح" ردا على "مشروع قانون أساسي يتعلق بإجراءات خاصة المصالحة في المجال الاقتصادي والمالي"، بتاريخ 14 يوليو/ تموز 2015 التي قدمها الرئيس الباجي قائد السبسي للبرلمان للعفو عن الشخصيات السياسية والإدارية لأنظمة تونس السياسية ما بعد الاستعمار. تم تطوير الهاشتاج في أغسطس/ آب 2015 عبر محادثات على الإنترنت ومجموعة جوجل التي شاركها عدد ضئيل من الشباب لمناقشة كيفية حرف مشروع القانون لعملية العدالة الانتقالية التي رسخها "القانون الأساسي للعدالة الانتقالية لعام 2013[22]." قوبلت التعبئة بالاختراق والرقابة والقمع والاعتقالات، وقد عززت شرعية وزخم الحركة.[23] انتشرت الحركة سريعا عبر البلاد، وحصلت على دعم دولي. ما بين أغسطس/ آب 2015 وسبتمبر/ أيلول 2017، وقعت أكثر من 70 حالة تعبئة، كان أبرزها حشدا عابرا للطبقات من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للشوارع بأعداد بلغت الآلاف.[24]

تم استدخال المنتديات الثقافية والفكرية مثل مسابقات الشعر والحفلات الصاخبة ومحاضرات المتحدثين جنبا إلى جنب مع المظاهرات، و"كانت دلالة على استراتيجية جديدة من النشاط تتجاوز النشاط السياسي المجرد".[25] تضمنت التكتيكات الأخرى استحضار أغاني مشجعي كرة القدم والشعارات الكاريكاتيرية، وأغنية "أنت كلب من؟" مترافقة مع الشعلات والألعاب النارية، وإلصاق لوحات "مطلوب للعدالة" لرجال الأعمال المتهمين بالفساد في الميادين العامة، وإرسال رسائل للسياسيين تدعوهم أن لا يشاركوا بنقاش مشروع القانون بالبرلمان. تضمنت الحملة كذلك استهداف غسيل الأموال المزعوم في ماجل بلعباس (بولاية القصرين)، والأيادي القذرة في مشروع بناء "مارينا قمرت"، ودعم احتجاجات محطة نفط الكامور وواحة جمّنة حول قضايا العمال والأرض، وغيرها. [26]

وبينما بدأت "مانيش مسامح" بـ 100- 200 عضو أساسي، تجاوز عدد متابعي صفحتها على الفيسبوك 70 ألف متابع. كانت العضوية مفتوحة لأي وكل من يريد المشاركة في القضية طالما كانوا أفرادا، في حين حازت دعما ماديا ولوجستيا من منظمات قائمة.[27] ولأن الحركة استطاعت حشد مجموعات مشتتة معا، استطاعت تحقيق نجاح جزئي، فقد أجبر البرلمان على تعديل مقترحاته في يوليو/ تموز 2016 وأبريل/ نيسان 2017 وسبتمبر/ أيلول 2017، ليتم تمرير "القانون حول المصالحة الإدارية" فقط في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، تحت مسمى "القانون الأساسي49/ 2015" ليمنح في النهاية العفو للإداريين، ولكن، والأهم، وليس للسياسيين.

"فاش نستناو؟" تأسست ردا على إجراءات التقشف التي فرضت على تونس من قبل "صندوق النقد الدولي" من خلال "قانون المالية" في 1 يناير/ كانون الثاني 2018.[28] بدأ خمسة أعضاء من الجناح الشبابي لـ"الحزب الشيوعي" الحركة استباقيا في 25 ديسمبر/ كانون الأول 2018،[29] وتوسع إلى لجنة من 25 عضوا تضم أفرادا من "الحزب الشيوعي" و"التيار الديمقراطي" و"الجمعية التونسية للنساء

---

[18] سفيان جاب الله، "الحملات الشبابية في تونس: حملة "فاش نستناو" نموذجا"، في **سوسيولوجيا الاحتجاج والتنظم لدى الشباب التونسي**، راج، (2018).

[19] Matt Gordner. "UDC." *Participedia.net* (2017): (Link)

[20] للمزيد حول الأفقية في تونس، انظر :

Matt Gordner. "Tarek (T7arek). *Participedia.net* (2019): (Link)

[21] مقابلات مع ناشطين في "مانيش مسامح" و"فاش نستناو؟"، تونس العاصمة، 2016-2019؛ المصدر السابق.

[22] 2019 مقابلة مع ناشط، منستير، 19 أبريل/ نيسان

[23] بحسب وثائق داخلية، وقعت أول حادثة مسجلة في 25 أغسطس/ آب عندما لاحظت قوات الأمن ناشطين يرتدون "مانيش مسامح". تم إيقاف الناشطين وإزعاجهم أثناء حضور فعالية في مسرح قرطاج.

[24] عدد المظاهرات مأخوذ من وثائق داخلية لـ "مانيش مسامح" (تم التحقق من العديد منها بشكل مستقل من قبل الكاتب).

[25] Laryssa Chomiak and Lana Salman. "Refusing to Forgive: Tunisia's Maneesh M'Sameh Campaign." *Middle East Report* 46, no. 4 (01, 2016): 28-32

[26] Matt Gordner. "The Association for the Protection of Jemna's Oasis (APJO)." *Participedia.net* (2017): (Link)

[27] الشخصيات التي قابلها الباحث حددت الداعمين التالين: الأحزاب السياسية وتحالفات "الجبهة الشعبية"، "التيار الديمقراطي"، "الحزب الجمهوري"، "آي ووتش" (iWatch)، "البوصلة"، "الاتحاد العام التونسي للشغل"، "الاتحاد العام لطلبة تونس"، "اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل"، "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، "الرابطة التونسية ضد التعذيب"، "راج"، و"الشباب يستطيع". أصدرت كل من "منظمة العفو الدولية" و"هيومن رايتس ووتش" تقارير حول اعتقالات لناشطين من "مانيش مسامح".

[28] "إنه سؤال يعني: 'ماذا ننتظر [لنثور]؟'. إنه دعوة ثورية، أو تحريض للثورة ضد الحكومة". مقابلة مع ناشط، باجة، 10 فبراير/ شباط 2018.

[29] بدأ الأعضاء الخمسة بأربعة أهداف رئيسية: (1) معالجة تكاليف المعايشة المتزايدة، (2) تشغيل فرد واحد من كل عائلة فقيرة في البلاد، (3) زيادة برامج الرفاه، (4) إيقاف خصخصة المؤسسات والمنشآت العامة. مقابلة مع ناشط، تونس العاصمة، 28 يونيو/ حزيران 2018.

الديمقراطيات" و"مانيش مسامح" و"الاتحاد العام لطلبة تونس". ومثل "مانيش مسامح"، كان الشعار ناتجا عن جلسة عصف ذهني على الإنترنت، قبل أن تطلق الحركة مع صفحة على الفيسبوك ومظاهرة وحملة إشارات لاستهداف سياسيين بعينهم على مواقع التواصل الاجتماعي، في 3 يناير/ كانون الثاني 2018.[30]

جلب اجتماع عقد في 6 يناير/ كانون الثاني 180 شخصًا معا، توافقوا على استهداف "قانون المالية" والاحتجاج على اعتقال الناشطين وقتل خميس اليفرني،[31] ومثل "مانيش مسامح"، تبني الأفقية كنموذج للإدارة واتخاذ القرار. "لقد قررنا السير من ساحة أفريقيا (ساحة جان دارك سابقا) لوزارة الداخلية. لقد ضربنا بقسوة من الشرطة تلك الليلة. كنا 100 شخص تقريبا، ولكن لم يعتقل أحد. سمعنا الشرطة تقول: ليس مسموحا لنا اعتقالهم، وإنما فقط ضربهم!".[32] بعد نشر الصور والمقاطع على مواقع التواصل الاجتماعي، ارتفعت "إعجابات الصفحة" لأكثر من 30 ألفاً. مع الاجتماع الثالث في 8 يناير/ كانون الثاني، كان هناك 18 لجنة عبر البلاد، مع غياب ستة مناطق فقط عن التمثيل.[33] تم التخطيط لاحتجاج وطني في 14 يناير/ كانون الثاني بهدف اقتحام مكاتب الحكومة في المناطق. من اللجان الثمانية عشرة، حشدت تسع لجان. في سوسة والقيروان والمنستير، استطاع المتظاهرون اقتحام المكاتب. التقى الناشطون مع المسؤولين المحليين الذين استلموا مطالب المتظاهرين قبل إعادتهم لمنازلهم. في تونس العاصمة، واجه ما يقارب الألف ناشط الحواجز الإسمنتية وقوبلوا بقمع عنيف.

اشتد التوجه الرسمي ضد "فاش نستناو؟" أكثر عندما بدأت التواصل مباشرة مع الأحياء الشعبية، في تحرك أثبت نجاحه بإشعال النقاشات والدعم المحلي. استجابت وزارة الداخلية بالرقابة والتخويف العلنيين.[34] ما بين 14 و22 يناير/ كانون الثاني، اعتقلت الشرطة 1000 ناشط عبر البلاد في محاولة للحد من زخم الحركة. "فهمت الحكومة أن وضع القادة في السجن لم يعد فكرة جيدة لأنهم يستطيعون حشد الرأي العام، ولذا سجنوا الحشود بدلا منهم".[35] لم تدم الحركة كثيرا، جزئيا لأن حصول أعمال الشغب كان يحصل في ظلمة الليل،[36] مما يسمح للإعلام والحكومة بإلقاء صورة سلبية على الحركة، وجزئيا لأن "الاتحاد العام التونسي للشغل" أصدر بيانا عبر صفوفه بوقف دعم المظاهرات، وبالتالي حرم "فاش نستناو؟" من التحالف العابر للطبقات الذي كان وثيق الصلة بنجاحها. ادعى "التيار الديمقراطي" أنه كان مشغولا جدا بالإعداد لانتخابات البلدية (التي كانت ستعقد بعد ذلك بشهرين) وانسحب أعضاء المنظمات غير الحكومية البارزة من لجانهم تاليا.[37]

كانت المظاهرة الأخيرة، التي حددت في 26 يناير/ كانون الثاني بمدينة باردو، "خدعة كبيرة".[38] رسم الناشطون الشعارات على النصب البارزة في وسط المدينة، ووزعت "لواء النشطاء المهرجين" المنشورات عبر المدينة استعدادا للمظاهرة.[39] جمعت صفحة الفيسبوك 80 ألف نقرة على "الحضور"، ولكن شارك فقط ما يقارب 1700 متظاهر. كانت وحدة مكافحة الإرهاب ومكافحة الشغب حاضرة بالانتظار، وكانت أعداد الشرطة أكثر من المتظاهرين. في النهاية، تحولت الفعالية للعنف، لتضع النهاية العملية لحملة "فاش نستناو؟".

"وينو البترول؟" والاحتجاجات العمالية/ المرتبطة بالأرض في جنوب تونس

واجهت احتجاجات الأرض/ العمال مجموعة مختلفة من التحديات والاستجابات. بدأت "وينو البترول؟" ردا على إعلان شركة مازارين (Mazarine) الهولندية في 1 مايو/ أيار 2015 اكتشاف حقل نفطي في بلدة الفوار بولاية قبلي.[40] أعلنت "وزارة الصناعة والطاقة والمناجم" عن هذا الاكتشاف في تونس بتاريخ 5 مايو/ أيار، مما دفع سكان الفوار للذهاب للموقع مطالبين بالتوظيف، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والاستثمار بالبنية التحتية. في اليوم نفسه، نشرت وكالة "تونس أفريقيا للأنباء" الرسمية (وات) مقالا يكشف فضائح تخص "الشركة التونسية للكهرباء والغاز" و"الشركة التونسية لصناعات التكرير" و"المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية"،

[30] لقد تم اختيار هذا التاريخ رمزيا بما يتوافق مع "مظاهرات الخبز" لعام 1986 وكانت "محاولة" مع نشر عدد من المناشير السياسية التي تدعو للحملة.
[31] تم دهس اليفرني بعربة شرطة في الأسبوع الأول من مظاهرات "فاش نستناو؟". [انظر: الرابط (المترجم)].
[32] مقابلة مع ناشط، تونس العاصمة، 28 يونيو/ حزيران 2019.
[33] كانت المناطق الستة هي: مدنين، وتوزر، وتطاوين، وقبلي، والكاف، وزغوان.
[34] في منطقة باب الفلة، مثلا، أقامت وزارة الداخلية خيمة خارج مقهى محلي كتكتيك للتخويف. مقابلة مع ناشط، تونس العاصمة، 28 يونيو/ حزيران 2019.
[35] مقابلة مع ناشط، الكاف، 9 فبراير/ شباط 2018.
[36] في مقابلة مع ناشط من "فاش نستناو؟"، ادعى أن العنف الوحيد الذي وقع من أفراد الحركة وقع عندما هاجمتهم الشرطة أثناء ذلك اليوم. مقابلة مع ناشط، تونس العاصمة، 28 يونيو/ حزيران 2019.
[37] مقابلة مع ناشط، تونس العاصمة، 28 يونيو/ حزيران 2019.
[38] مقابلة مع ناشط، تونس العاصمة، 28 يونيو/ حزيران 2019.
[39] مقابلة مع ناشط، الكاف، 9 فبراير/ شباط 2018.
[40] قالت الشركة إن الإنتاج من المتوقع أن يصل لأربعة آلاف برميل يوميا.

وجرى تداولها من جميع وسائل الإعلام.[41] انضمت مناطق دوز والقلعة المجاورة للمظاهرات بمطالب مشابهة تستهدف شركتي "وينستار" (Winstar) و"بارينكو" (Parenco) اللتين منحتا صفقات سرية تفضيلية في ظروف غامضة في عهد نظام بن علي، وتورطت بها بعض مجالس الإدارة والمجالس القبلية المحلية المسؤولة عن توزيع الأراضي الجماعية (القبلية).[42]

ولكن، تمت تنحية القضية مع توجه التغطية الإعلامية للتركيز على منح رخصة لجمعية لحقوق المثليين، وتبادل إطلاق النار في ثكنة بوشوشة. وفي محاولة لإعادة التركيز على الاكتشاف وسلسلة الفضائح، أطلق الناشطون الرقميون هاشتاجات نرجعو لموضوعنا ووينو البترول؟ في 25 مايو/ أيار، كثرت الدعوات لحملة وينو البترول؟ أحرق المتظاهرون مخافر شرطة، وتدخلت الشرطة، مما أدى لاعتصام استمر شهرين ونصف. بدأ المواطنون في العاصمة يستخدمون شعار وينو البترول على اللافتات واليافطات وخزانات البنزين الفارغة دعما للحملة، مما استدعى اهتماما وطنيا بها.

اختير "اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل" وأعضاء الجمعيات المحلية ومتظاهرون مختارون من كل بلدة لتمثيل الجموع على الطاولة للتفاوض مع "المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية"، التي مثلت شركات النفط. وبينما تم الوصول لصفقات في كل قضية بذاتها حول التوظيف والمسؤولية الاجتماعية للشركات بين "المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية" و"اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل"، لم تُنفَّذ أي من هذه الاتفاقات بشكل كامل. اندلعت مظاهرات شبيهة عبر البلاد في ذلك الوقت نفسه وما تلاه، بما في ذلك في قرقنة (2015) والكامور (2017) وقبلي (2017) والتي أوقف بها المتظاهرون الإنتاج عبر الأنابيب. كان رد النظام بكل حالة إما التهديد بالتدخل العسكري أو استخدامه. وفي كل حالة، كان رد النظام هو التعامل مع كل بلدة بشكل منفصل، والوعد بالإصلاحات والتوظيف والاستثمار، ومن ثم عدم تحقيق أي من ذلك. في قبلي، مثلا، قوبلت عودة المتظاهرين لمنازلهم عام 2017 بتنازلات عدة في القلعة والفوار ودوز.[43] ولكن حتى اليوم، لم تحقق أي من هذه المحليات مطالبها في نضالها (أو نضالاتها).

الخلاصة

أبدى النشاط السياسي الشبابي التونسي مرونة وقدرة على الاستمرار، لكن التقسيم الثلاثي للمشاركة به حال دون حصول نوع من الوحدة المطلوبة لتحقيق تغييرات كبيرة. حول الناشطون اليساريون استراتيجياتهم، مستخدمين بشكل متزايد تكتيكات خلاقة تحث النقاش وتجذب التعبئة. استخدمت الأفقية – الشاملة وإن لم تكن فعالة – في حملات مؤقتة وعرضية كاستراتيجية للتنظيم وصناعة القرار لاجتذاب الشباب الذين كانوا غير سياسيين أو بلا خبرة. ولكن، "عزلتهم" الجغرافية على طول المناطق الشمالية- الغربية والساحلية لم يستطع تحقيق مشاركة فعالة من المناطق الجنوبية والوسطى. وبشكل مشابه، رغم أن المظاهرات في العاصمة تقع بشكل محدد تضامني مع احتجاجات الأرض والعمال في المناطق النائية، ظلت هذه القضية بعيدة عن أنظار معظم الناشطين المقيمين خارج محور تونس- صفاقس. أثبت قمع النظام نجاحه ضد اليساريين، في حين "فرق تسد" تلاءمت أكثر مع أولئك المطالبين في عمق البلاد بمسؤولية أكبر من الحكومات والشركات. ظلت المطالب ضيقة الأفق لهؤلاء والمطالب الوطنية والجيوسياسية لليساريين مفككة بكل الأشكال المؤثرة، رغم الأهداف المشتركة ظاهريا بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

يلخص أحد الناشطين التونسيين الغاضبين هذا النضال بقوله:
"في تونس، اندفعنا لهذه الديمقراطية 'المعدة سلفا للاستخدام' بهذا النظام الدستوري 'المعد سلفا للاستخدام'، في عملية جرت بمساعدة المنظمات غير الحكومية. أظن أننا لم نستغرق ما يكفي من الوقت للتفكير بكل البدائل والخيارات... الجزء الحزين هو أننا سرنا للأمام، ونحن نواجه الآن واقع خسارتنا للفرصة. إننا نواجه نظاما كلاسيكيا... ولا توجد طريقة لتغيير الأمور جذريا الآن. إننا مجبرون على قبول واقع هذا الحال وكل ما يمكن فعله هو التفكير بكيفية جعله أفضل".[44]

[41] Mohamed Dhia Hammami. "Gafsa 2008 & Weinou el Petrole 2015: A Comparative Study of Media Coverage of Two Natural Resources Crises," 1 September 2015 (Unpublished).
[42] مقابلة مع ناشط، القلعة، 25 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
[43] مقابلة مع ممثل في "اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل"، الفوار، 24 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
[44] مقابلة مع ناشط، تونس العاصمة، 11 يناير/ كانون الثاني 2017.

الشباب الضائع في تونس: تبعات التفاوتات المناطقية وانقسام المركز- الأطراف

جوليا تشيميني، جامعة نابولي- لورينتال | Giulia Cimini, Università L'Orientale of Naples

في نشوة ما بعد عام 2011، وصفت الثورة التونسية بالإجماع بأنها "ثورة الشباب"، محليا ودوليا. كان "الشباب" تجسيدا للدينامية والتغيير الإيجابي، وعادة ما قُدِّموا كمرادف لجزء المجتمع "المهمش"[1] المعامَل بسوء والمقموع الذي كان أكثر من عانى من الحكم القمعي. كان التوقع التالي بعد عام 2011 هو أن هذا الشباب "المهمش" سيحرر طاقاته أخيرا ويوصل صوته.

لكن الشباب التونسي ما زال يواجه التحديات نفسها بعد ثمانية أعوام من الثورة؛ مستويات بطالة مرتفعة، وإقصاء اقتصادي، وإحباطًا سياسيًّا. إلا أن هذه الخلاصة البسيطة مضللة، ففي حين أن ظروف الشباب بلا شك ما زالت مضطربة في كل البلاد بقدر ما كانت عليه سابقا، إلا أن المشكلات ليست موزعة بالتساوي بالقدر نفسه في البلاد. يواجه الشباب التونسي في الجنوب وفي المجتمعات المهمشة تحديات مختلفة جديدة، أكثر شدة، من أولئك الواقعين في المناطق الريفية والمدينية الكبرى. التمييز المكاني يقدم رواية أكثر شمولا وتفصيلا للحالة التي تواجه "الشباب" في تونس.

تملك الانقسامات المناطقية قدرة وصفية وتفسيرية أكثر من الانقسامات الجيلية وحدها. ما الذي يعنيه هذا لخطاب "الشباب"؟ تفحص هذه المقالة أولا حضور "الشباب" كتصنيف اجتماعي وسياسي هجين في تونس، مشيرة إلى "ميوعة" مفهوم كهذا، حتى في الخطاب الرسمي الذي تقوده الدولة قبل وبعد 2011. بعد ذلك، تتناول المقالة التفاوتات المناطقية بين الشباب من حيث ديناميات "المركز- الأطراف"، وتحديدا بأفكار من ولاية تطاوين، التي كانت تقليديا إحدى أكثر المناطق تهميشا في البلاد.

ومما يثير الاهتمام، أنه بينما كان أولئك الذين في عشرينياتهم وثلاثينياتهم يشكلون غالبية المتظاهرين في السنوات الأخيرة، أصبح "الشباب" مرادفا للعاطلين عن العمل، بغض النظر عن التعريف الصارم للعمر. لذلك، استدخلت مظاهرات الشباب في تطاوين والمناطق الداخلية مطالب عامة (مثل السعي للعدالة الاجتماعية والوظائف)، بقدر ما استدخلت مطالب محلية (مثل قضايا التخلف والقضايا البيئية المحددة بالسياق) في أطرها الخطابية، مركزة على مطلب الاستفادة من الموارد المحلية بشكل محلي. كما يشير مات جوردنر في مساهمته بهذه المجموعة، فقد تميزت مظاهرات الأرض والعمال في الجنوب عن الحملات والحركات على المستوى الوطني مثل "مانيش مسامح" و"فاش نستناو؟" لحضور البعد القبلي والطرق التي تفاوضت بها السلطات معهم.[2]

ليس من المفاجئ أن أفكار الكرامة والحقرة (شعور التخلي الناتج عن الإقصاء الاجتماعي والإهانة) المرتبطة بعدم المساواة المكانية مثلت خطا مشتركا بين الشباب في المناطق الهامشية للبلاد، مطلقة ثورة "الحلفا" عام 2011، المعروفة أكثر باسمها الشهير ثورة "الياسمين".[3] لم تؤثر كل هذه المظاهرات في المستوى الوطني، ولكن كان هناك تدفق ثابت للاندفاعات التنازعية المحلية التي وسمت المسار السياسي للبلاد بالإضرابات والاعتصامات والإغلاقات ومظاهرات الخريجين العاطلين عن العمل بشكل متقطع أو يومي.[4]

"الشباب" كتصنيف إشكالي

يحضر "الشباب" كتصنيف تحليلي إشكالي في الأدبيات العلمية، لأسباب ليس أقلها "ميوعة" المفهوم. هذا واضح، مثلا، عند الإشارة إلى المدى العمري المتحول الذي يشمله أو تصنيفات الأشخاص الذين تحتويهم في موضع السياسات الحكومية. في تونس، أُدرج الشباب كتصنيف ديموغرافي بشكل كبير متجاوزا الممارسات التقليدية ليضم السكان في ثلاثينياتهم والشباب الذين لا يعملون ولا يدرسون، إضافة للشباب المتعلمين العاطلين عن العمل المصنفين تقليديا كشباب.[5] توسيع مدى العمر بضعة أعوام لا يغير بشكل ملحوظ المشهد من حيث أرقام البطالة أو غيره من المؤشرات ذات الصلة.

---

[1] Maria Cristina Paciello, Renata Pepicelli and Daniela Pioppi, "Youth in Tunisia: Trapped Between Public Control and the Neo-Liberal Economy," Power2Youth Working Paper No. 6 (February 2016). Available online at: (Link)

[2] "مانيش مسامح" و"فاش نستناو؟" هما الحركتان ضد المصالحة وضد التقشف منذ 2017 و2018 على التوالي.

[3] لقد لاحظ بعض المراقبين أن تمثيل منطقة سيدي بوزيد المهمشة، مهد الثورة، بعشب الحلفا أفضل من تمثيلها بالياسمين الذي ينمو في المناطق الساحلية. رغم أن "المركز" أصبح يعرف لاحقا بنداءات "الهوامش" الغاضبة، إلا أن كون مظاهرات 2010- 2011 الشعبية التي بدأت – مثل دورات المظاهرات الأخرى السابقة لها – من أفقر المناطق الداخلية قد وسمت في السردية السائدة برمز يتسق أكثر بوضوح مع صورة المناطق الأغنى و"المركزية" أمر له دلالته .حول هذه الفكرة، انظر:

Habib Ayeb, "Social and Political Geography of the Tunisian Revolution: The Alfa Grass Revolution", *Review of African Political Economy*, Vol. 38, No. 129 (September 2011), p. 467-479.

[4] من الأمثلة على انفجارات سياسات نزاعية بعد عام 2011 – كلها ناشئة في المناطق المهمشة – حملة "وينو البترول؟" عام 2015 التي بدأت من تطاوين، ومظاهرات القصرين احتجاجا على انتحار شاب عاطل عن العمل في يناير/ كانون الثاني 2016، والتظاهر ضد شركة النفط في جزر قرقنة في أبريل/ نيسان 2016، وحركة الكامور في 2017.

[5] انظر: Maria C. Paciello et al., "Youth in Tunisia".

لكن هذا التوجه المتحول يطرح أهمية بالغة من حيث الذاتية والتوجه الحكومي، فهو يؤكد، من ناحية، على التحول للرشد بحد ذاته، وارتباط ذلك باندماج الشخص في المجتمع، وهو جانب مرتبط بشدة بالإنجاز المتأخر للاستقلالية الذاتية والمسؤولية الاجتماعية وعدم الاعتماد على الغير، ومن ناحية أخرى، بالاعتراف الرسمي والاجتماعي الذي فشلت السياسات السابقة باستهدافه لمسألة الشباب.

ما أحيل إليه هنا على أنه "ميوعة" الشباب يعني عدم تجانس هذا "التصنيف"، وهو ما يتم التقليل من شأنه في السردية السائدة، إذ يتقاطع الشباب مع اهتمامات تحليلية أخرى، كالطبقة والجندر والانتماء الجغرافي. إنني مهتمة تحديدا بكيفية تأثير التفاوتات المناطقية بحياة الشباب بالعديد من الأشكال التي لا تتلقى التقدير الكافي، بما في ذلك الاختلافات الكبيرة بالوصول لفرص التوظيف ومعلومات سوق العمل، وجودة الخدمات العامة، إضافة لأنماط التحرك والانتقال. بالمحصلة، تجربة أن يكون الشخص شابا متأثرة بعمق بالمكان الذي يولد به وبمكان سكنه، وهو مرتبط أيضا بدرجة مختلفة بما أشير له في غير موضع على أنه "التهميش المضاعف" القائم على تمثلات الاغتراب المتشابكة.[6]

أن تكون شابا في المناطق المهمشة: شهادة من تطاوين

في حين أن فرص الشباب لإيجاد العمل ما زالت تعتمد أولا وبالدرجة الرئيسية على خلفيتهم العائلية، ما زالت التفاوتات المكانية تعزز التنافس غير العادل بين الشباب التونسي. دفعت مظاهرات 2011 الشعبية قضية التنمية المكانية المضطربة لتصبح محل اهتمام، وسلّط مزيد من الانتباه "للبلاد التي تتطور بسرعتين مختلفتين" النابعة من الانقسام المكاني: أولا، الانقسام الريفي- المديني ضمن كل منطقة، وثانيا، عدم التوازن المناطقي بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية. وفي هذا السياق، تصدرت مجموعة أفكار "لا مركزية" إصلاحية النقاش السياسي والاجتماعي في تونس، واعدة بتحسين توزيع الموارد وبكونها الحل للمظالم المستمرة.

تُعرَف محافظة تطاوين الجنوبية بكونها محور عدم استقرار نتيجة التهميش الاجتماعي- الاقتصادي وسياسات الشارع النزاعية، مثل مظاهرات الكامور عام 2017، التي تجددت في أبريل/ نيسان 2019.[7] رغم أن موارد نفط تطاوين تمثل ما يصل إلى 40 بالمئة من الإنتاج الوطني، إلا أن السكان لا يستفيدون من مستويات توظيف وإعادة توزيع موارد الدولة بحيث تتوافق مع هذا الإنتاج. هذا التجاهل المحسوس يولد شكاوى حول غياب الخدمات وتنمية البنية التحتية على أنها استراتيجية متعمدة تتبعها النخب الحاكمة.

انعكس استمرار عوائق شمول الشباب وتحقيق الذات، بناء على المظالم المناطقية، في عدد من المؤشرات الإحصائية كذلك. تشهد تطاوين أعلى نسبة بطالة في البلاد، لتبلغ 32 بالمئة تقريبا، أي أكثر من ضعف المعدل الوطني (15.4 بالمئة)،[8] وتؤثر بالشكل الرئيسي بالشباب.[9] تأتي تطاوين كذلك في ذيل التصنيف المبني على مؤشر التنمية المناطقية الذي طورته "وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي"، مع الولايات الجنوبية والوسطى الغربية.[10] أسهمت السياسات الانتقائية الممارسة على مدى عقود والهادفة لتطوير إنتاجية وتنافس المناطق التي كانت النخب الوطنية تنحدر منها، كما كانت تقدم ميزات تعد تنافسية من ناحية السوق العالمي، بعكس المناطق الداخلية، بالإفقار العام للمنطقة وقطعها عن شبكة التصنيع ضمن أمور أخرى. مثلا، كل الشركات الصناعية (92 بالمئة) تتمركز بشكل ساحق حول ثلاثة مدن كبرى: تونس العاصمة وصفاقس وسوسة.

تبدو تطاوين متأخرة بشكل ضخم من حيث الاستثمارات الخاصة، وتبلغ نسبة المساهمة الوطنية من الشركات الخاصة في كل من تونس العاصمة وتطاوين 20 بالمئة و0.9 بالمئة على التوالي،[11] الأمر الذي رتّب تبعات سلبية على طلب الأيدي العاملة، أضرت بالجنوب بشكل بالغ. رغم أهمية الاستثمارات العامة والحوافز القوية التي تخدم الاستثمارات الخاصة، لم تستفد المناطق الداخلية كثيرا من هذه

---

[6] Larbi Sadiki, "Regional Development in Tunisia: The Consequences of Multiple Marginalization" *Brookings Doha Center*, 14 January 2019.

[7] في أبريل/ نيسان 2017، استمر حصار موقع استخراج النفط في الكامور في ولاية تطاوين أكثر من ثلاثة شهور، لتحقيق مطلبين اثنين متداخلين: أولا، إعادة استثمار مكاسب النفط محليا، وثانيا، خلق مزيد من الوظائف للسكان من الشركات الخاصة النشطة محليا. بعد قمع عنيف من الشرطة، أدى لوفاة أحد المتظاهرين، الذي دهسته عربة شرطة، تفاوضت حكومة يوسف الشاهد حول حزمة من الإجراءات. وبسبب التلبية الجزئية لهذه الوعود، ظهرت حركة "الكامور 2" الجديدة مؤخرا.

[8] الأرقام من قاعدة بيانات البنك الدولي لعام 2018، والتي تعتمد لتونس على تقديرات "منظمة العمل الدولية" (تم جمع البيانات في أبريل/ نيسان 2019).

[9] Tunisian National Institute of Statistics (INS), at (Link)

[10] Organisation for Economic Co-operation and Development, "Études économiques de l'OCDE: Tunisie 2018" (Paris: Éditions OCDE, 2018).

[11] المصدر السابق، ص 122.

الفرص والمكاسب.[12] وللمفارقة، فالاستثمارات الخاصة التي قام بها السكان ما بين أعوام 1990 و2005 كانت أعلى في المناطق الداخلية منها في المناطق الساحلية،[13] إلا أنها فشلت بجذب القطاع الخاص وتحقيق انطلاقة لنموذج مستدام للتنمية المحلية.

إحدى التفسيرات لذلك هو أن الاستثمارات العامة لم تخلق وظائف محلية، وإنما حفزت الإنتاج في تلك المناطق والذي كانت أرباحه تستهلك من المناطق الأخرى، التي كانت سوقا لهذه المنتجات. نموذج التنمية القائم على التصدير خلق اقتصادا ذا شعبتين تطور به القطاع البحري، المرتكز بالأغلب في المناطق الساحلية، بشكل سريع في حين أن القطاع البري كان يعاني ليتطور ويخلق وظائف. نتيجة لذلك، كان على سكان المناطق البرية الداخلية، البعيدين عن الموانئ، إما أن يهاجروا إلى البلدات الساحلية التي تقدم فرص وظائف مربحة أكثر أو التركيز على النشاطات الريفية بإنتاج ضئيل، وبالتالي، بدخل منخفض.[14]

إن الاقتصاد في المناطق الداخلية والجنوبية مثل تطاوين أقل تنوعا من نظيره في المناطق الساحلية، ويعتمد بشكل كبير على مصادر الإيرادات الخارجية (مثل الحوالات المالية أو الأعمال التجارية غير الرسمية أو السياحة الموسمية)، ما يجعلها أكثر ضعفا أمام اضطرابات السوق والاضطرابات الخارجية. إن معظم من قابلتهم اشتكوا من غياب التنوع الاقتصادي، ودعوا للتدخل بقدرات المنطقة التي لم تستغل بما يكفي لتحسين قدرتها التنافسية. إن النشاطات الزراعية عائق أساسي كذلك للتنمية، بوجود قضايا ملحة مثل استخدام الأراضي الجمعية واستغلال موارد المياه من الشركات الخاصة.[15]

تفاقم التفاوتات في التعليم هذه الصعوبات. بسبب مساعي التحديث والعلمنة التي قام بها [الرئيس التونسي السابق الحبيب] بورقيبة كمشروعه السياسي؛ كان التعليم أحد ركائز دولة ما بعد الاستقلال، مما أدى لتمويل حكومي مستدام بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى. التعليم، والتعليم الجامعي تحديدا، كانا يُعدّان وسائل للحراك الاجتماعي [بين الطبقات] (social mobility) والمساواة بين الجنسين.[16] تقليديا، كان التعليم ميدان صراع القوى السياسية لضمان الولاء والدعم السياسي (حول هذه النقطة في تركيا، انظر لمساهمة آيدن أوزبيبك في هذا المجلد). في حالة تونس، لم تلب توقعات الشباب، وتحديدا الخريجين منهم، بشكل متزايد طيلة العقود الأخيرة. في الحقيقة، لقد ظهرت مفارقة إشكالية: كلما كانت الدرجة التعليمية أعلى، كان من الأصعب ضمان التوظيف، كما تظهر معدلات البطالة الأعلى بين حاملي الشهادات العليا[17].

مجددا، يساعد الخوض في التمايز المكاني في فك هذه الاختلافات بين الشباب. في حين أن الانقسام الريفي- المديني ضمن كل ولاية ما زال المسؤول الأساسي عن الاختلافات الصادمة من حيث الأمية والوصول للتعليم، فمعدلات الدراسة في المدارس وجودة التعليم أقل في المناطق الوسطى والجنوبية بالمقارنة مع المعدل الوطني، ما يقلل بشكل أكبر الوصول لسوق العمل لشريحة الأشخاص الأقل كفاءة.[18] وبشكل مشابه، فالدرجات المنخفضة في الامتحانات الوطنية للشهادة الثانوية هي عوامل تمييزية لصالح المؤسسات المرموقة بقابلية أعلى للتوظيف.[19] إن التوزيع الجغرافي غير العادل للمدارس والجامعات الراجح بشكل كبير لصالح تونس الكبرى[20] والساحل التونسي يسهم بتوزيع مجحف للموارد ويزيد العبء على طلاب مناطق الأطراف بتكاليف إضافية للسكن والسفر لتلك المناطق.

في تطاوين مثلا، هناك فقط مؤسستان (حكوميتان) للتعليم العالي كفروع من جامعة قابس: المعهد العالي للدراسات التكنولوجية، والمعهد العالي للفنون والحرف (ISET وISAM بالاختصارات الفرنسية) ويركزان على تقنيات المعلومات والتصميم، على التوالي، مما يكرر المؤسسات المتوائمة في الولايات الأخرى بحسب توزيع وطني للتعليم العالي لا يأخذ بعين الاعتبار خصائص النسيج الاقتصادي المحلي. كل هذا له تأثير في جودة تعليم الشباب وإمكانية توظيفهم عند بحثهم عن العمل.

---

[12] المصدر السابق.
[13] المصدر السابق.
[14] Tunisian Ministry of Regional Development, “Une nouvelle vision du développement régional : Livre blanc” (Tunis, 2011)
[15] الاستغلال التفضيلي لموارد المياه من الشركات الكبرى على حساب المجتمعات المحلية له تأثير أكبر بكثير في مناطق أخرى، مثل قفصة وقابس (مقابلات شخصية مع الكاتب في قفصة ومتلوي والرديف، تونس، أبريل/ نيسان 2019). انظر أيضا الوثائقي لعام 2014: "Gabes Labess" (قابس لاباس) [كله تمام في قابس] (رابط الفيديو) و"مرصد السيادة الغذائية والبيئة" في: (الرابط)
[16] Isabel Schaefer, *Political revolt and youth unemployment in Tunisia: exploring the education-employment mismatch* (New York: Palgrave MacMillan, 2018).
[17] Samah Ben Abada, “A university diploma is no longer a source of pride in the Maghreb”, *The Arab Weekly*, 15 July 2018. (Link)
[18] Organisation for Economic Co-operation and Development, “Études économiques de l’OCDE”
[19] في ولاية تطاوين، لا يتجاوز معدل النجاح في الاختبارات الوطنية لشهادة الثانوية بنسبة 26 بالمئة، كما يظهر تقرير مشترك من "ديوان تنمية الجنوب" و"برنامج التنمية" التابع للأمم المتحدة،
Communes en chiffres. Rapport du profil sectoriel de la commune de Tataouine” (Tataouine, 2018, 61)
[20] المناطق الأكثر حضرية في تونس تشمل أربع ولايات (تونس العاصمة، أريانة، منوبة، بن عروس).

إضافة لذلك، وكما يشير بعض المراقبين، فـ"الضغط الكبير على الحاجة لزيادة تعليم الشباب والمهارات، وعلى الريادة الشخصية للأعمال كان له فائدة بنقل عبء دخول سوق العمل للشباب على الشباب أنفسهم، بدلا من الدولة"، كما في تونس ما بعد عام 2011.[21] دون مساءلة النموذج الاقتصادي نفسه، فخطاب الفجوة التعليمية – أي عدم التوافق بين الكفاءات المطلوبة من سوق العمل وما يدرسه الشباب في التعليم العالي – يظل مبدأ مركزيا لتفسير إقصاء الشباب كما كان في الماضي،[22] إذ أصبحت الحاجة لتعليم أكثر تنوعا وتمايزا ملحة بشكل متزايد من حيث فشل الاستثمار العظيم التقليدي للدولة في الإفراط الضخم في التعليم كحل لتوظيف الشباب.[23]

الشباب وإغراء الهجرة

في غياب بدائل ناجعة، تصبح الهجرة – كما التهريب والوظائف غير المنتظمة – دوما استراتيجية على أجندة الشباب للتعامل مع الوضع، وليس دوما انطلاقا من اليأس، وإنما بحثا عن حياة أفضل ونجاح مادي.[24]

إن استمرار انعدام المساواة في الفرص، المرتبط بالتنمية المناطقية المجحفة، عامل دافع لانتقال أوسع من مناطق تطاوين. إن معظم تدفقات الهجرة تقع في المناطق الداخلية.[25] بحسب الإحصاء الأخير (2014)، فتونس الكبرى هي القطب الأكثر جذبا لرأس المال البشري، والمناطق الوسطى الغربية (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد) هي الأقل، تليها مباشرة الشمالية الغربية. بما أن هذا الانتقال غالبا ما كان مدفوعا بالبحث عن الوظائف، فمن غير المفاجئ أن القطب الجاذب هو ذو نسب الفقر والبطالة الأقل، والتركز الأكبر للشركات بالنسبة لكل ألف نسمة، بالإضافة إلى أعلى معدلات توزيع سوق العمل الناطقية والاستثمار العام (25 و48 بالمئة على التوالي). على النقيض، فالمجموعة الأخرى من الولايات ذات أداء ضعيف بحسب هذه المؤشرات نفسها.[26]

إن الهجرة للخارج ظاهرة أخرى تشمل الشباب على الأغلب (أكثر من 73 بالمئة ما بين أعمار 15 و30 عاما).[27] وليس من المستغرب لشباب الولايات الجنوبية مثل تطاوين أن تبدو فرنسا أقرب من العاصمة التونسية، لأسباب ليس أقلها الصلات مع مجتمع الشتات المستقر هناك. تؤدي العائلات دورا كبيرا بتشجيع الشباب على الهجرة. يؤكد أحد المعلمين السابقين بحزن: "إنهم لا يدركون ضياع رأس المال البشري [أي الموارد البشرية] لأرضنا، وعندما يصل أبناؤهم لوجهتهم يحتفلون، بل ويضحون بالخراف والأكباش"[28] في النهاية، لا يجب نسيان أن موارد الشتات تمثل نسبة مهمة لكل من الاقتصاد المحلي والوطني، على شكل الحوالات المالية وأصول سوق العمل التي يرسلها أو يجلبها المهاجرون أو أولئك الذين يعودون. في عام 2018 فقط، قدر البنك الدولي أن ملياري دولار أمريكي أرسلت إلى تونس كحوالات مالية، ممثلة 4.9 من الناتج المحلي الإجمالي.[29]

على الناحية الأخرى، كان حاضرا بشكل مركزي في تجربة الأشخاص الذين قابلتهم خليط من الاستياء – لكونهم ما زالوا معتمدين على أهلهم للمعيشة – وعدم تقبل القيود الاجتماعية. بمعنى آخر، أصبحت الحياة في الخارج معادلة لحرية صعبة التحصيل ضمن المجتمع المحلي للشخص.[30] لذلك تمثل الهجرة طريقة للتجاوب مع الضغط الاجتماعي والعائلي كما أنها الطريقة الأفضل لتحقيق الهوية بالهروب من رقابة السلطة الأبوية والقيود الاجتماعية الضاغطة في المجتمع المحلي.

إن التجاهل المستمر لهذه المنطقة يقوي الشعور بالإحباط من العملية السياسية والمؤسسات التي تمثلها، مما يظهر في سياسات نزاع ومشاركة أقل بسياسات الانتخابات، ضمن أمور أخرى. في الانتخابات البلدية لمايو/ أيار 2018 – الإنجاز الجديد للحقبة ما بعد الثورية -، كانت المشاركة الانتخابية في تطاوين تحت المعدل الوطني المنخفض جدا أصلا (33 بالمئة) بنسبة 28 بالمئة. ما زالت مجالس البلدية المنتخبة حديثا، وهو ما ينطبق أيضا على أعضاء مجلس نواب الشعب، بحاجة لكسب ثقة الناس، في وقت أدّت به الولاءات القبلية دورا

---

[21] Maria C. Paciello et al., "Youth in Tunisia," 5.

[22] المصدر السابق.

[23] Isabel Schaefer, *Political revolt and youth unemployment in Tunisia*.

[24] مقابلات خاصة مع الكاتب في تطاوين، تونس، أبريل/ نيسان 2019.

[25] National Institut of Statistics, *Recensement général de la population et de l'habitat 2014: caractéristiques migratoires* (Tunis, 2017)

[26] Vanessa Szakal and Lilia Ben Achour, "Migration interne, marché de l'emploi et disparités régionales" Nawaat, 9 March 2016. Accessed May 11, 2019. (Link)

[27] National Institut of Statistics, *Recensement général de la population et de l'habitat 2014*

[28] مقابلات شخصية أجراها الكاتب مع معلم سابق وناشط مجتمع مدني في تطاوين، تونس، أبريل/ نيسان 2019.

[29] World Bank Migration and Remittances data (updated April 2019). (Link)

[30] Malek Lakhal "Tunisia: Illegal migration and brain-drain, two sides of the same coin" Nawaat, 7 May 2019. (Link)

كبيرا بتشكيل التفضيلات السياسية ومارست دور الوسيط مع السلطة المركزية.[31] إن الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة ستكون محكا لمدى انفصال المواطنين، ورؤية لأي مدى يكسب المستقلون أو القوى المعادية للنظام شعبية في منطقة ما تزال محافظة للغاية ومعقلا لحزب النهضة المسلم- الديمقراطي.

التطلع قدما

تدعو التفاوتات المكانية لحلول متمايزة بعكس مسعى "حل واحد لكل شيء". هذا يتضمن أجوبة تصاغ على مستوى المنطقة للشباب ضمن خطة استراتيجية لتنمية مستدامة طويلة الأمد. على النقيض، فالمساعي السياسية قصيرة الأمد – الناتجة، من ناحية، عن تغييرات الحكومة المستمرة و"السياحة السياسية"[32] المعرقلة للمساءلة، ومن الناحية الأخرى، عن الحلول المرتجلة محددة الغرض لحلول آنية للطوارئ[33] - قد تتسبب باستبعاد الشباب أكثر، ومفاقمة هشاشتهم من خلال إعادة إنتاج، بدلا من إنهاء، التفاوتات وتؤدي لتدفقات هجرة مستمرة.

للتعامل مع مزاعم الشباب بإعادة التوزيع، وعدت عملية "اللامركزية" المرسخة في دستور عام 2014 والمفعلة في انتخابات مايو/ أيار 2018 بإعادة توزيع الموارد بشكل أكثر مساواة بغرض تقدير رأس المال البشري والموارد الطبيعية على المستوى المحلي بشكل أفضل. ولكن، ولتحقيق نتائج أكثر ثباتا، يتطلب الأمر نقلا فعالا للسلطة، ماليا أولا وقبل كل شيء، وهو ما لم يحصل بعد.

في ظل غياب إطار عمل قانوني محدد بشكل كبير، وأدوات مالية مستقلة، وآليات تنسيق بين الأطراف المعنية، فسيتباطأُ العمل الملائم لنموذج حوكمة إداري محلي جديد بشكل ملحوظ وسيظل معتمدا بشكل كبير على الإدارة المركزية. بعدم تلبية توقعات الشباب بتقليل، إن لم يكن بإنهاء، اختلالات التوازن المناطقية المستمرة، فستكون عملية اللامركزية على الأرجح عنصرا إضافيا آخر للاستياء والانفصال في المجتمعات المحلية المهمشة بدلا من أن يكون دافعًا للمصالحة مع الدولة المركزية.

[31] مقابلة مع الكاتب في تطاوين، أبريل/ نيسان 2019.

[32] منذ الانتخابات التشريعية لعام 2011، شهدت تونس خمسة رؤساء وزراء وخمس تغييرات حكومية كبيرة، وعدة تغييرات صغيرة. أيضا، كان تغيير أعضاء مجلس نواب الشعب لأحزابهم مرارا أو انشقاقاهم عن حزبهم الأصلي لتشكيل أحزاب جديدة سمة في المشهد السياسي للبلاد. من الكافي النظر لحزب "نداء تونس"، الحزب الحاكم، الذي فقد أكثر من نصف ممثليه في أقل من جولة تشريعية واحدة.

[33] مثلا، ضمن خطوط صيغة تم تجريبها بعد مظاهرات عام 2008 في مناطق التنجيم في منطقة قفصة ردا على الضغوط الاجتماعية، تم تأسيس شركات خدمة مرتجلة لتوظيف جزء من القوى العاملة المحلية، مثل الشباب الخريجين حديثا. انظر، مثلا، لـ "شركات البيئة والزراعة والتشجير" في قفصة وتطاوين وقابس، بالصلة مع الشركات الكبرى للفوسفات والنفط والمنتجات الكيميائية، على التوالي. لكن المدى الذي يوجد به الموظفون عملا حقيقا ما زال محل نقاش، فكما يشير العديد من النقاد، توزع هذه الشركة راتبا شهريا كوسيلة للحفاظ على السلم الاجتماعي بدون توفير خدمات بالمقابل. مقابلات شخصية أجراها الكاتب مع نقابيين عماليين وناشطي مجتمع مدني في قفصة والرديف ومتلوي وتطاوين، أبريل/ نيسان 2019.

توجهات الشباب في المغرب ومشاركتهم السياسيّة

يسرى قاضي، جامعة محمد الأول، وجدة | Yousra Kadi, Mohammed First University, Oujda

تهدف هذه الورقة لدراسة التوجهات السياسية ومشاركة الشباب المغربي، وذلك تحديدا بالنظر في تفاعلهم بنشاطين سياسيين رئيسيين: التصويت بالانتخابات المحلية والوطنية، والمشاركات بمؤسسات صناعة القرار، مثل مجلس النواب والأحزاب السياسية. إن من شأن هذه الورقة أن تحاول تسليط الضوء على الحالة السياسية الراهنة للشباب في المغرب، مع تركيز خاص على مشاركتهم في السياسة الرسمية وغير الرسمية، وأشكال تفاعلهم الجديدة بالسياسة. إنها تهدف لتسليط الضوء على ما يكمن في قلب الانفصال الظاهر للشباب عن السياسة الرسمية في تونس: اللامبالاة السياسية أو شعور الاغتراب السياسي. يدعم الشباب المغربي العملية الديمقراطية بشدة، لكنه مرتاب بالطريقة التي يجري بها تنظيم وقيادة النظام السياسي المغربي من قبل السياسيين. إنهم مستاؤون من الأشخاص في السلطة بشكل عام، ومن الأحزاب السياسية بشكل خاص. ولكن، ليس هناك توجه قياسي للشباب نحو السياسة.

يعاني المغرب من انفصال متزايد بين المواطنين الشباب وسياسات الانتخابات. تجلى تراجع مشاركة الشباب في الأشكال التقليدية للسياسة عبر مشاركة أقل بالانتخابات، وتقلص فارق بالعضوية في الأحزاب السياسية. إن الشباب مقيدون ومقموعون وأي محاولة منهم لإبداء استيائهم تُعدّ عصيانا ورفضا لقوانين الدولة. هذا التوجه أساسه تقليد الطاعة البطريركية (الأبوية) والقبلية: لقد أُسكت الشباب المغربي دوما من قبل مفهوم احترام الكبير البطريركي والقبلي. بحضور الكبار، تعلم الشباب أن يصمتوا ويستمعوا للشيوخ الذين يملكون الخبرة الأكبر. هذا التوجه يمنعهم من التعبير عن آرائهم أو أن يصبحوا جزءا من النخبة السياسية.[1] إن الساحة السياسية والاجتماعية بأكملها ممنوعة عليهم، مع هيمنة الشيوخ على المجال العام. لذلك، كانت درجة مشاركة الشباب في السياسة الرسمية وصناعة القرار منخفضة للغاية، ونتيجة لذلك، فالشباب المغربي في حالة بحث مستمرة عن طرق وأشكال جديدة للمشاركة السياسية.[2]

دراسة الشباب المغربي

يمتاز المغرب بكونه مجتمعا فتيًّا؛ ثلاثون بالمئة من المغاربة تقريبا تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما، ويمثلون 9-10 مليون شخص. هؤلاء الشباب، الأكثر تعلما ووعيا بالسياق العالمي من الأجيال السابقة، يقفون على مفترق طرق أمام التغير الكبير في البلاد. تاريخيا، أدى الشباب المغربي دورا بارزا في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وما بعد ذلك بتأسيس المؤسسات ما بعد الاستعمارية مثل الأحزاب والحركات الطلابية. ولكن، في العقود الثلاثة الأخيرة، تضاءلت مشاركتهم في المجالات السياسية، خصوصا من حيث مشاركتهم في صنع القرار، ضمن الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني.

هذه المقالة مبنية على منهجيات بحثية كمية ونوعية: زيارات مواقع مقدمي المعلومات، والمقابلات، وتحليل الوثائق. تستفيد هذه الدراسة من مسعى بحثي مختلط. إنها تستخدم أيضا ثلاث أدوات لجمع البيانات: الزيارات الدورية لمقرات الأحزاب السياسية لمقابلة زعمائها، وناشطيها، والأعضاء الشباب والإناث. استمرت المقابلات المكتوبة ما بين 25 و40 دقيقة، في حين استمرت المقابلات الوجاهية ما بين 45 دقيقة وساعة ونصف، ما سمح لي بخوض محادثات أعمق مع المشاركين. لقد قابلت طلابا وناشطين سياسيين شبابًا شاركوا في حركة 20 فبراير وأجريت استبيانا مع 289 شخصًا تم إرسالها عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمجموعات شبابية ونسائية مختلفة. لقد أجريت كذلك استبيانا على الإنترنت يضم مجموعة من التوجهات والسلوكيات السياسية، يضع عليها المشارك درجة توافقه/ـا معها. لقد طبقتها من خلال "استبيانات جوجل" (Google Forms) وأرسلتها لمنتديات الشباب والمجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات. لقد أرسلت كذلك لطلاب ست جامعات مغربية عبر البريد الإلكتروني والفيسبوك: جامعتي سيدي محمد بن عبد الله لكل من الفنون والعلوم، وكليات الآداب والعلوم الإنسانية في جامعات: القاضي عياض، عين الشق، محمد الأول، مولاي إسماعيل، محمد الخامس.

غالبية زعماء الأحزاب السياسية والبرلمانيين من الكبار في السن، مع عدد قليل جدا من أعضاء الأحزاب الشباب. نتيجة لذلك، لم تتلق المشكلات المرتبطة بالشباب الاهتمام الضروري من قيادة الأحزاب، ومجلس النواب، والحكومة، ومجالس البلديات. رغم أن العديد من الناس يلحظون أن الحالة قد تحسنت بشكل ما في السنوات الأخيرة، لم تتبع عملية دمقرطة البيئة السياسية في البلاد مبادرات قانونية وعملية لدعم مشاركة الشباب في السياسة.[3] تشتمل قوانين وضوابط كل الأحزاب السياسية في المغرب على أدوار وواجبات ومسؤوليات

[1] Bourqia, Rahma, Mokhtar El Harras and Driss Bensaïd (1995), Jeunesse estudiantine marocaine. Valeurs et stratégies, Rabat, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

[2] Sadi qi, F, and Moha E. "The Feminization of Public Space: Women's Activism, the Family Law, and Social Change in Morocco." *Journal of Middle East Women's Studies* (2006): 86–114

[3] Rachidi,I.(2015, February 26).*Inside the movement: what is left of Morocco's February 20?*. Retrieved from: (Link)

محددة لمنتدياتهم الشبابية، حتى إن بعض هذه الأعمال محدد أو يجري إقراره بناء على كوتا ونسب محددة.[4] يضمحل دور المشاركة السياسية للشباب وأهميتها عندما يُعَيَّنون في مواضع لاتخاذ القرار ضمن حزب ما أو على مستوى محلي أو وطني، ما يؤدي لوجود عدد قليل من الشباب في الحكومة المركزية والتنفيذية. إضافة لذلك، فنسبة شمول الشباب في عملية صناعة القرار ضمن الأحزاب السياسية منخفضة بشكل مشابه، إذ إن معظم الأحزاب السياسية لم تدعم أو توافق على حق الشباب بالتمثيل. ما زالت طريقة التفكير البطريركية تمنع المغربيين الشباب من دخول الساحة السياسية.

في ديسمبر/ كانون الأول 2010، حفزت المشاركة الضخمة للشباب في موجة المظاهرات عبر المنطقة الاهتمام المتجدد بسياسة الشباب. في المغرب، أظهرت السردية المهيمنة في الإعلام و"الأكاديميا" الشباب على أنهم خاملون سياسيا. أكدت معظم الدراسات والبحوث التي أجريت حول الشباب الاتجاه المتسق بالمشاركة السياسية الضعيفة والعضوية المحدودة في الأحزاب والاتحادات السياسية. كانت المعدلات المنخفضة للتصويت والمشاركة بالأحزاب السياسية كثيرا ما يشار إليها كدليل على اللامبالاة السياسية للشباب. وضعت انتفاضات عام 2011 هذه الافتراضات على محك الاختبار.

ولكن، يظهر بحثي أن بعض، ولكن ليس جميع، المغربيين الشباب مشاركون سياسيا وما زالوا مهتمين ومطلعين بالسياسة. ولكنهم أقل فعالية في المحافل الرسمية، مثل الأحزاب السياسية والنقابات، ويظهرون، بدلا من ذلك، تفضيلا للنشاط السياسي من خلال وسائل المشاركة غير الرسمية (مثل المظاهرات ووسائل التواصل الاجتماعي). أكثر من نصف من قابلتهم لم يكونوا مهتمين بالسياسة ولم يتفاعلوا بأي شكل من أشكال المشاركة. المستوى المنخفض لتفاعل الشباب مرتبط أكثر بعدم الثقة بالمؤسسات السياسية أكثر من عدم الثقة بالمؤسسات الديمقراطية كوسيلة للحوكمة. في حين أن العديد من الشباب مؤمنون بفاعليتهم، إلا أنهم يدركون محددات تأثيرهم من خلال السياسة الرسمية في نظام يتسم بمركزية السلطة ومشهد مسيطر عليه حزبيا. إضافة لذلك، خلقت تجارب الإقصاء السياسي والتهميش عوائق ومثبطات للمشاركة والاشتباك السياسي.[5]

التوجهات والمشاركة السياسية

الخطوة الأولى لدراسة التوجهات والمشاركة السياسية للشباب المغربي هي النظر لمدى تصويتهم في كل من الانتخابات المحلية والوطنية ومشاركتهم بالمؤسسات الرسمية مثل مجلس النواب والأحزاب السياسية. تشير دراستي لاستجابة إيجابية من الشباب المغربي بما يتعلق بالمشاركة الانتخابية في كل من الانتخابات المحلية والوطنية. معظم من قابلتهم من الذكور (60- 80) أقروا أنهم سجلوا للاقتراع وقاموا به، خصوصا بالانتخابات المحلية، نظرا إلى أنهم لم يكونوا مؤهلين للتصويت بعد بالانتخابات الوطنية عام 2011. لقد أظهروا كذلك توجها إيجابيا نحو التصويت كجزء هام من المشاركة المدنية، لكن لم يظهر من قابلتهم من الإناث درجة واضحة من المشاركة الانتخابية، لكنهن أظهرن أنهن ينوون التسجيل للاقتراع وحسب، وكذلك التصويت بالانتخابات القادمة.

هذه النتائج تواجه فكرة أن الشباب المغربي أصبح أكثر لا مبالاة؛ نظرا لأهمية التصويت بالانتخابات. إن الشباب المغربي مهتم بحقه بالتصويت ويعدّه نشاطا هاما لمشاركتهم بالسياسة. تظهر مشكلات مشاركة الشباب عند مشاركتهم الحقيقية ووصولهم لدائرة صنع القرار في الأحزاب السياسية ومجلس النواب. معدل شمول من قابلتهم في عملية صناعة القرار ضمن الأحزاب السياسية ومجلس النواب منخفضة للغاية (خصوصا للإناث الشابات)، إذ إن معظم الأحزاب السياسية لم تدعم أو تسمح تماما بحق الشباب بالتمثيل.[6] لذلك، فقد جرى إقصاؤهم عن تأدية دور ذي طابع مبادر في السياسة والتأثير بالسياسات والبرامج الجديدة، على المستويين المحلي والوطني.

بناء على مقابلاتي مع الناشطين الشباب من حركة 20 فبراير ومع أعضاء المجالس الشبابية في الأحزاب وطلاب الجامعات وأفراد الأحزاب والخبراء، فإن شمل الشباب والنساء في عملية صناعة القرار عادة ما تعيقها عقلية أعضاء الحزب القديمة التي تعد الشباب أغرارا. هذا يؤدي لتثبيط الشباب والنساء عن الانتساب للأحزاب السياسية كأعضاء. هناك توافق واسع على أن هناك ارتباطا بين جنس من قابلتهم ودرجة اهتمامهم بالسياسة، إذ تظهر الإناث درجة أقل من الاهتمام من الذكور بالسياسة والحكومة.

إحدى النتائج الأساسية لهذه الدراسة هي أن الشباب ليسوا لا مبالين أو رافضين للمشاركة، لكنهم يشعرون أن النظام السياسي لا يستمع لهم، أو لا يتكيف بما يكفي ليقارب آمالهم واحتياجاتهم. قال غالبية من قابلتهم إنه من المهم لهم كيفية إدارة الحكومة للبلاد، ولكن الشباب يعتقدون أن السياسيين ليسوا مهتمين بآرائهم وأن معظم الأحزاب السياسية فاسدة. عبر العديد من الشباب عن فكرة أن النظام الحكومي

[4] Maddy-Weitzman, B. (2012). Is Morocco Immune to Upheaval? *Middle East Quarterly*. Winter: pp. 87-93.
[5] Jaafar,L.(2012). *Moroccan Political Context. National Democratic institute*. Retrieved from: (Link)
[6] Naciri, Rabea (March 1998). 'political discourse in Morocco'. Occasional papers. United Nations Development Programme

المغربي نفسه لا يقوم بدوره ويجب إصلاحه. لقد حاججوا بأن الديمقراطية لا يجب أن تكون لصالح البعض أكثر من غيرهم، كما هي الآن، وأشاروا إلى أن العديد من فئات الناس يجري إقصاؤهم أو يستبعدون.

الشباب من اللامبالاة إلى النشاط

عام 2011، ولدت حركة سميت "حركة 20 فبراير" كنتيجة للتفاعلات بين الشباب المغربي المحب للتقنية (التكنولوجيا) وناشطي الشارع المتأثرين بالانتفاضات التونسية والمصرية التي كانت قد بدأت قبل ذلك بقليل. العديد من زعماء المجموعة كانوا من الشباب، الذين يمتلكون، بغالبيتهم، خبرة سابقة كناشطين.[7] وكما في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان المتظاهرون المغربيون يسعون لتأسيس قوانين وآليات ومؤسسات تضمن حقوق الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بناء على الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

مع تنامي المظاهرات في تونس ومصر، بدأ الشباب المغربي يعبر عن دعمه للمظاهرات على الفيسبوك، لكنه أخذ المحادثة لمستوى جديد بنقاش الإصلاحات السياسية في بلادهم. كان الشباب المغربي المستاء هو القوة الرئيسية الدّافعة وراء ما سمي "حركة 20 فبراير". لم تدع المظاهرات في المغرب، بعكس نظيرتها في تونس ومصر، لتغيير جذري بالنظام. فمثل الأردن، دعا العديد من الشباب المغربي للتطور بدلا من الثورة. ارتكزت المطالب الأساسية للمتظاهرين على إنهاء الفساد وإصلاح النظام القضائي وتحسين الوصول للتعليم وخلق نظام رعاية صحية أفضل.[8] جوهريا، أراد الشباب دولة تعمل بشكل أفضل، لم تكن تتضمن بالضرورة بالنسبة لهم التغيير الكامل للنظام.

أصبحت إحدى صفحات الفيسبوك، "الحرية والديمقراطية الآن"، هي أساس التعبئة المستقبلية، فقد كانت المنصة التي تناقش بها الشباب المغربي حول كيفية تأسيس حركة التظاهر الخاصة بهم وأين سيضعون المطالب التي أصبحت في النهاية أساس الوثيقة التأسيسية للحركة. كانت مطالب المتظاهرين كثيرة.[9] قبل أيام فقط من مظاهرات 20 فبراير/ شباط، والتي أخذت الحركة منها اسمها، أطلقت المجموعة وثيقتها التأسيسية على فيسبوك، وطالبت بتأسيس إصلاح دستوري ديمقراطي شامل يمثل إرادة الشعب، وحل مجلس النواب، وتقليص الفساد ومحاكمة المسؤولين الفاسدين، وإطلاق سراح السجناء السياسيين.[10] لقد دعت كذلك للاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد، إضافة لمجموعة أخرى من الأهداف العمالية والاجتماعية مثل الشفافية بممارسات التوظيف، وتوفير الفرص للخريجين العاطلين عن العمل، وحد أدنى مضمون للأجور، والوصول للخدمات العامة للفقراء، وتقليل تكاليف المعيشة. إضافة لذلك، طالبوا بإصلاح القطاع الصحي والقطاع التعليمي.

يقدم الحراك دليلا مهما على أن نشاط الشباب لم ينته بعد، رغم تراجع زخم حركة 20 فبراير. المظاهرات الأخيرة في منطقة الريف بالمغرب اشتعلت في أكتوبر/ تشرين الأول 2016، بعد الموت الشنيع لبائع سمك اسمه محسن فكري. لقد شابه المشهد كثيرا موت بائع الفواكه محمد البوعزيزي في تونس، والذي أشعل الانتفاضات التونسية التي أدت للربيع العربي عام 2011.[11] كانت منطقة الحسيمة في قلب اضطرابات المغرب منذ موت محسن فكري في 28 أكتوبر/ تشرين الأول، بائع سوق السمك الشاب الذي مات مطحونا في شاحنة نفايات بعد محاولته إنقاذ ما يستطيع من بضائعه التي ألقتها بها الشرطة. ولكن منذ موت فكري عام 2016، بدأت مجموعة جديدة من المظاهرات في منطقة الريف المغربي. جرى تداول الصور الصادمة لفكري، وهو يطحن حتى الموت في شاحنة النفايات بعد أن قفز احتجاجا على مصادرة السلطات لسمكة سيف اصطادها بغير موسمها، بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي وتسببت بغضب عارم. وصفت عالمة الأنثروبولوجيا مريام أوراغ انتفاضة الحسيمة بأنها "الأعمال غير المنجزة" لناشطي "الربيع العربي" المغربيين، ووصف آخرون على وسائل التواصل الاجتماعي الموجة الأخيرة للمظاهرات الواسعة بأنها "20 فبراير الجديدة".[12]

---

[7] Naciri, Rabea (March 1998). 'political discourse in Morocco'. Occasional papers. United Nations Development Programme

[8] Jaafar,L.(2012). *Moroccan Political Context. National Democratic institute*. Retrieved from: (Link)

[9] Douglase, E .A. (2015).*National Development and Local Reform Political Participation in Morocco, Tunisia, and Pakistan*. United States: Princeton university press.

[10] Rachidi,I.(2015, February 26).*Inside the movement: what is left of Morocco's February 20?*. Retrieved from, (Link)

[11] Rachidi,I. (2015, February 26) *Inside the movement: what is left of Morocco's February 20?*. Retrieved from, (Link)

[12] Allagui, I. & Kuebler, J. (2011). The Arab Spring and the Role of ICTs. Editorial Introduction. *International Journal of Communication* 5: pp. 1435- 1442.

الخلاصة

لقد ازداد اغتراب الشباب المغربي عن الأحزاب والسياسيين، لكنه نشط بالسياسة بمعنى أوسع. الدليل الذي تكشفه هذه الدراسة يشير إلى أن الشباب (ذكورا وإناثا) في المغرب مهتمون بالشؤون السياسية، ما يزيل الصورة النمطية بأن انفصالهم الظاهر عن السياسة الرسمية هو نتيجة للامبالاتهم العامة. رغم التصورات السلبية جدا عن السياسية، أكد من قابلتهم بأنهم مهتمون بالشؤون السياسية ومجموعة من القضايا السياسية.

إنهم مهتمون أيضا بطراز سياسة جديد، فبينما يتجنبون كثيرا مما يمكن اعتباره سياسة أحزاب تقليدية أو رسمية، هناك دليل على دعم كبير لنوع مختلف من السياسية أكثر تشاركية ومباشرة. كانت للشباب المغربي توجهاته الخاصة وشارك بالديمقراطية بمجموعة واسعة من الطرق. إن الشباب أنفسهم هم الذين يقومون بتنويع أشكال المشاركة السياسية: من الشوارع إلى الإنترنت، ومن الأحزاب السياسية إلى الحركات الاجتماعية وجماعات القضايا والشبكات الاجتماعية.[13] في المغرب، الشباب الآن، على الأرجح، أكثر من بقية سكان المغرب ككل مشاركون بالاحتجاجات ويعبرون عن آرائهم السياسية في منتديات الإنترنت. إضافة لذلك، أكدت السنوات الأخيرة أيضا أنهم أكثر ميلًا للمشاركة بسياسات التظاهر من الأجيال التي سبقتهم.[14]

ما زال الشباب المغربي ملتزما بفكرة الانتخابات والعملية الديمقراطية، وهم يعتقدون بقوة بأن مستقبل المغرب يمكن أن يصبح أفضل مع حصول التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. إنهم يعتقدون أنه من مسؤوليتهم وواجبهم تحقيق هذه التغيرات، إذ إنهم يعتبرون أن أولئك المسؤولين عن تنفيذ السياسات نيابة عنهم – الأحزاب السياسية والسياسيين المهنيين – يسعون لتحقيق مصالحهم الذاتية، ولا يمثلون ناخبيهم، ولا يستجيبون لمطالبهم، كما أنهم لا يبالون بتنمية البلاد.[15] لذلك، يمكن القول إن هناك توجها حضاريا في صفوف الشباب نحو العملية الديمقراطية، وينظرون لدمقرطة البلاد بشكل عام على أنها مطلب ملحّ. بالمحصلة، تُسائِل هذه النتائج افتراض أن الشباب لا مبالون سياسيا، إذ إنّ عدم مشاركتهم مبني بالنهاية على العوائق التي يواجهونها. في قلب مشاركة الشباب المتراجعة بالانتخابات يكمن شعور قوي بالاغتراب السياسي أكثر من كونه لامبالاة سياسية. يواجه النظام السياسي بالمغرب أزمة شرعية ديمقراطية، مع عجزه عن توفير الحوافز الضرورية لتشجيع الشباب والنساء على أخذ دور أكبر في الحياة السياسية.

[13] Balleria, M. (2011). Why now, what is next: The February 20th movement challenge to the state. SIT Morocco and Multiculturalism and Human Rights. January 4. ISP Collection, paper 1003 (retrieved November 6, 2011). (Link)

[14] Henn, M., Weinstein, M. and Wring, D. (2002) 'A Generation Apart? Youth and Political Participation in Britain', *British Journal of Politics and International Relations*, 4 (2), 16-92

[15] Kimberlee, R. (1998) 'Young People and the 1997 General Election', Renewal, 6 (2), 87–90. Kimberlee, R. (2002) 'Why Don't Young People Vote at General Elections?', *Journal of Youth Studies*,5 (1), 85–97.

سياسة الشباب الثورية: من الاستيلاء على السلطة إلى مشاركتها

دينا الشرنوبي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة | Dina El-Sharnouby, American University of Cairo

أظهرت الانتفاضات بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ نهاية 2010 ومطلع 2011، بشكل ملحوظ، استراتيجيات تعبئة أفقية، واجهت أشكال التنظيم المركزية بفصل فكرة التعبئة الشعبية عن كونها تحت قيادة شخصية واحدة أو أيديولوجية واحدة. أنتجت شخصية الانتفاضات معدومة القائد (أو، ربما بشكل أكثر دقة، القيادية) والعابرة للأيديولوجيات أسئلة حول سياسة الشباب والحركات الاجتماعية وعمليات التحول. تعامل الباحثون عادة مع هذه الحركات الاجتماعية من خلال أدبيات سياسات النزاع،[1] أو درسوا أحيانا معنى هذه الثورات لمفهوم جديد للسياسة.[2] قلة فقط حاولت تحليل الحركات الأفقية في ضوء دراسات الجيل والشباب، واضعة الشباب في ظرف الزمان والمكان؛ لفهم ما يشكل سياسة الشباب اليوم. يساعدنا فهم سياسة الشباب عبر استراتيجياتهم للتعبئة الأفقية بتجاوز نظريات سياسات النزاع ومخزونات النشاط. بدلا من ذلك، إنها تسمح للباحثين بمعالجة أسئلة الزمان والزمانية [3] تحديدا ضمن جيل الشباب هذا لفهم ما يشكل سياسة الشباب اليوم.

هذه الورقة تعتمد على مشروع كتابي الحالي، والمبني على بحث موسَّع أجريته مع الشباب المصري بمجموعة من السياقات: ملاحظات المشارك بالانتفاضات المصرية بعام 2011، العمل الميداني الإثنوغرافي مع "حزب العيش والحرية" اليساري الذي قاده الشباب في عام 2015،[4] والمقابلات مع الناشطين السياسيين في المنفى في برلين عام 2018. يظهر هذا البحث أن سياسة الشباب اليوم قائمة على مفهوم مشاركة السلطة بدلا من حيازتها. يتطلب مفهوم كهذا نوعا جديدا من التفكير والممارسة للسياسة الثورية. بوضع أنفسهم في سياقهم التاريخي، وبالانتباه إلى "تجاربهم الزمنية" و"آفاق توقعاتهم"[5] بعينها، يصبح واضحا أن السمة الأفقية للثورة تشير لصعود سياسة شباب جديدة أكثر شمولية وتتمحور حول سؤال كيفية مشاركة السلطة السياسية.[6]

متظاهرون في القاهرة، بتاريخ 26 ديسمبر/ كانون الأول 2013، تصوير حسام الحملاوي.[7]

[1] Abdalla, Nadine. "Egypt's Revolutionary Youth. From Street Politics to Party Politics,", SWP 11 (March 2013) 1-8; della Porta, Donatella. *Where Did the Revolution Go? Contentious Politics and the Quality of Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2016; Sika, Nadine. *Youth Activism and Contentious Politics in Egypt*. Cambridge University Press, 2017.

[2] Graeber, David. *The Democracy Project: A History, a Crisis, a Movement*. Spiegel & Grau, 2013; Nail, Tomas *"Zapatismo and the Global Origins of Occupy"* Journal for Cultural and Religious Theory. 12.3. (2013):20-37; Bayat, Asef. *Revolution without Revolutionaries. Making Sense of the Arab Spring*. California: Stanford University Press, 2017; Hardt, Michael, and Antonio Negri. *Assembly*. Oxford University Press, 2017.

[3] Schwedler, Jillian. *"Taking Time Seriously: Temporality and the Arab Uprisings"* From Mobilization to Counter Revolution. Project on Middle East Political Science. 2016.

[4] El-Sharnouby, Dina *"Conducting Participant Action Research in the Context of Drastic Change: Understanding Youth's Political Project in Revolutionary Egypt,"* SAGE Research Methods Cases Part 2, SAGE Publications Ltd. (2018) (Link)

[5] Koselleck, Reinhart. *Futures Past: On the Semantics of Historical Time*. New York: Columbia UP, 2004.

[6] El-Sharnouby, Dina, Allison West, and Ibrahim Mahfouz "Elections and the Egyptian Movement of 2011: Thinking with Alain Badiou about the Current Situation." *OpenDemocracy*, (Link). Accessed 30 May 2019.

[7] El-Hamalawy, Hossam." يسقط يسقط حكم العسكر" , 26 December 2013. (Link)

إن السؤال المفاهيمي لمشاركة السلطة يتجلى بأشكال معقدة. هذا الجيل من الشباب، الذي شكلته النيوليبرالية والشكل السياسي للديمقراطية الانتخابية، والذي ساعد قبل أي شيء في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحكومات السلطوية لادعاء الشرعية من "الغرب" للبقاء بالسلطة، يمكن فهمه كجيل مزعزع للنظام، يمر بمرحلة انتقالية ويعاني بين الأفكار وممارسات السياسة القديمة واستراتيجية التعبئة الأفقية الجديدة. بنضاله لمُثل سياسية جديدة واحتمالات المشاركة مع حشود متنوعة، علق جيل الشباب السياسي هذا بين الأفكار والممارسات السياسية التقليدية (مثل تشكيل حزب سياسي) ومُثُل الشمول الجديدة التي تتجاوز أيديولوجيا بعينها وشخصية قيادية واحدة. وبكونهم متشككين بالبطولية والسرديات الكبرى، يبحث المشاركون بهذه الانتفاضات عن سياسة شمول جديدة وطرق جديدة لتنظيم الحشود في عصر التكنولوجيا والعولمة.

سؤال القيادة

في الحين الذي غلب فيه على وصف الانتفاضة المصرية بأنها بلا قائد، قد يكون من الأدق وصفها بأنها "قيادية": حركة ذات عدة قيادات، يعملون معا لتحقيق أهداف مشتركة. يشير حسام الحملاوي، عضو "الاشتراكيون الثوريون" اليساري، أن "ثورة عام 2011 كانت لها قيادات. ولكن للتأكيد، فلم يكن هناك مجلس قيادة ثورة، وإنما كانت هناك أحزاب ومنظمات وحركات تسنّمها آنذاك قادة جلسوا معا واتفقوا جماعيا على ما يجب فعله تاليا".[8] انتُقِد شكل التعبئة هذا، الطريقة المختلفة جذريا عن ممارسة السياسة اليوم، من قِبل كثير من الباحثين والناشطين، الذين أشاروا إلى عجز الحركة القيادية عن تحقيق تغيرات في بنى الدولة وباستبعادها عن لعب دور بحكم المجتمع بعد إسقاط الديكتاتوريين.[9]

كانت آراء الناشطين الثوريين المصريين متضاربة حول وصف الثورة بأنها ثورة بلا قائد، معتبرين ذلك سردية من الثورة المضادة. يمثل الناشط والمدون المصري علاء عبد الفتاح هذا التضارب حول سؤال القيادة.[10]

يظهر علاء عبد الفتاح (في الوسط) عندما اعتقل عام 2011. تم التقاط الصورة في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011. تصوير: حسام الحملاوي.[11]

[8] نقاش مع حسام الحملاوي.

[9] Abdalla, Nadine. "Youth Movements in the Egyptian Transformation: Strategies and Repertoires of Political Participation." *Mediterranean Politics* 21.1 (2015) 44-63; Abdelrahman, Maha. *Egypt's Long Revolution: Protest Movements and Uprisings*. London: Routledge, 2015; Bayat, Asef *Revolution without Revolutionaries. Making Sense of the Arab Spring*. California: Stanford University Press, 2017.

[10] MadaMasr. Online video clip. YouTube. 26 May 2019. (Link)

[11] El-Hamalawy, Hossam. Photo of Alaa Abdel Fatah, 18 November 2018. (Link)

يحاجج علاء أن فكرة كون الحركة الثورية لعام 2011 بلا قائد كانت جزءا من الثورة المضادة. في الوقت نفسه، يشير إلى أن هذه السردية يمكن أن تنضج لأنها عكست شيئا عن الحركة الثورية.

"فكرة أن الثورة لم يكن لها قائد لم تأت منا. لقد كانت أداة احتواء (للثورة). لقد كان هناك تحديات داخلية وخارجية للسماح بظهور قادة يمكن أن يفاوضوا وما إلى ذلك. لذلك، كان هذا المصطلح جزءا من خطاب الثورة المضادة".

لكنه يشير بقوله: "ولكنها أربكتنا لأنها تقول جزءا من الحقيقة، فقد كنا شبكات ولم يكن لدينا قيادة مركزية. نعم، ليس لدينا شيء مثل الخميني أو حزب طليعي، ولذلك لم نعرف كيف نتعامل مع هذا".

هذا الاستياء من كيفية التنظير لسؤال القيادة يشير للتناقض بين الفكر الثوري وقيادة إصلاحية مضمنة في فكر ليبرالي- ديمقراطي. ربما اتضحت أهمية الإصلاحيين لدرجة ما أثناء الثورة، لكنهم أدّوا دورا بتنظيم الميدان واتخاذ قرارات استراتيجية مثل متى يجب مغادرة الاعتصام بالميدان. بحسب الحملاوي، "كان لثورة 2011 قادة، معظمهم كانوا إصلاحيين، ولذلك أخذت الثورة تلك الالتفافة".[12] بعد إسقاط مبارك وخروج العمال للشوارع والميادين، "أربك هذا العديد من الليبراليين. لقد شكل هذا حالة من عدم اليقين لدى الليبراليين، عدم اليقين للبرجوازيين الذين شاركوا في الثورة لثمانية عشر يوما، وعدم اليقين لساويرس.[13] ولكن بالنسبة لي، كان هذا استمرارا للثورة. هذا ما يجب أن نفعله "أن ندعم إضرابات العمال".[14] فضل الليبراليون في القيادة الاستقرار والانتخابات بدلا من التفاعل مع المهمشين وتنظيمهم، كالعمال.[15]

رغم بروز عديد من القادة في الانتفاضة المصرية لعام 2011، كان الحضور الرمزي لشخصية بطولية تقود الحركة الثورية ومشروعها السياسي غائبا، الأمر الذي غير معنى القائد وأهميته كشخصية تقود التغيير. هذا التحول ليس حصرا على مصر، ويمكن ملاحظته في أماكن أخرى. تظهر ماكيكو نامبو، في هذا المجلد مثلا، كيف تحولت البطولية في سياق النضال الفلسطيني عبر العقود، أصبح به سجن الفلسطينيين وضربهم أمام الملأ على يد قوات الشرطة الإسرائيلية مستخدما كـ"طقس عبور" للشباب لدخول مرحلة الرجولة. اليوم، لا يشير السجن إلى البطولية بالمعنى التقليدي، في وقت يوجد به شك حول المشروع الفلسطيني في ظل اتفاقية أوسلو لعام 1993، مما يجعل البطولية تصنيفا ضبابيا. بشكل مشابه للحالة المصرية، التجارب المعاشة بين الشباب الفلسطيني تختلف جوهريا عن الأجيال السابقة وتصورهم للنضال السياسي والبطولية والأيديولوجيا المتمثلة بالرمزية المتحولة من الشخص البطل إلى نضاله السياسي.

أحد الاختلافات الحاسمة التي تَسِمُ تجارب التغيير وبالتالي مخيالها عبر جيل الشباب هذا وأهلهم هو الحرب والمعنى الموضوعان لهذه الحروب. في القرن الماضي، بحسب الفيلسوف الفرنسي آلان باديو (Alain Badiou)، كانت فكرة خوض الحرب متخيلة على أنها الحرب الأخيرة، وكان تحقيق السلام بالحرب قيمة مثالية شائعة ومخيالا للتغيير. إنه يقول إن "المفاهيم الجوهرية التي كان بها الناس في القرن الماضي يفكرون بأنفسهم أو بطاقتهم الإبداعية كانت تتبع جميعا لدلالات الحرب اللغوية. (...) إن فكرة القرن العشرين عن الحرب هي الحرب الحاسمة، الحرب الأخيرة".[16] بحسب ذلك، كانت الأيديولوجيات القوية مرتبطة بطريقة ذات مغزى بأفكار البطولية والتضحية والتغيير الصارم لتصور الاستيلاء على سلطة الدولة. ولكن، اليوم، وفي ظل غياب حالة الحرب الكلاسيكية إذ كانت الحرب تخاض بها كحرب أخيرة، ارتكزت السياسة الثورية بدلا من ذلك على تصور سياسي لمشاركة السلطة، مما ضاءل أهمية الشخصية البطولية والأيديولوجيا والتضحية من أجل عالم جديد قادم.

من الاستيلاء على السلطة إلى مشاركتها

تطرح المقالات في هذا المجلد أسئلة مهمة حول صعود ذاتية سياسية جديدة بين صفوف الشباب. من الواضح بهذه الذاتية التوتر بين المجموعات السياسية القديمة التي كانت مشكلة بالأساس وبين ممارستهم ومخيالهم للتحول والتغيير. في الأردن، مثلا، يعرض ريان وعبابنة ودوغان الطرق المنوعة التي يمثل بها الحراك في الأردن سياسة جديدة صاعدة يمكن ملاحظتها بتنوع الأعضاء المشاركين بالمظاهرات.

---

[12] نقاش جماعي في برلين، 8 يناير/ كانون الثاني 2018.

[13] كان نجيب ساويرس قطبا كبيرا من رجال الأعمال وأحد أغنى الرجال في مصر، وبحسب فوربس، فثروته تقدر بـ 2.9 مليار دولار، مما وضعه بمنصب الملياردير رقم 775 في العالم بعام 2019.

[14] مقابلة شخصية مع حسام الحملاوي، برلين، سبتمبر/ أيلول 2018.

[15] انظر مثلا:

Sallam, Hesham. "Striking Back at Egyptian Workers." Jadaliyya, 16 June 2011 (Link). and Abdelrahman, Maha M. *Egypt's Long Revolution: Protest Movements and Uprisings*. London: Routledge, 2015.

[16] Badiou, Alain. *The Century*. Trans. Alberto Toscano. Cambridge: polity Press, 2007, p34.

أحد الاختلافات الحاسمة بالمخيال السياسي بين أجيال حركات الاستقلال الأقدم في الخمسينيات وشباب اليوم هي تصورهم وممارستهم للثورة. في حين أن الجيل الأقدم تخيل تحقيق التغيير بشخصية قيادية وأيديولوجيا، وتحديدا أيديولوجيات وطنية وإسلامية وعروبية؛ لا يتخيل شباب اليوم تحقيق التغيير من خلال شخصية واحدة، وبدلا من ذلك يفضلون التعبئة العابرة للأيديولوجيا متضمنة ناشطين وقياديين من توجهات أيديولوجية مختلفة. فهم الأجيال كـ"أجيال اجتماعية"، مشكلة انطلاقا من صيروراتهم الاجتماعية المتمايزة ومواقعهم التاريخية،[17] كانت الخمسينيات فترة حروب وحركات استقلال تسعى لتغيير الدولة من دولة إلى أخرى، أي بتغيير الدولة المستعمَرة إلى دولة أمة مستقلة.

اختلاف حاسم آخر تشكّل لدى هذا الجيل من الشباب هو تجربة الديمقراطية، والتي تتخيل بها الديمقراطية البرلمانية على أنها الطريقة الأفضل، إن لم تكن الوحيدة، للحكم السلمي، مما يعطي تفضيلا للديمقراطية الانتخابية كوسيلة ذات مغزى لتمثيل مواطني أمة ما. تشير سارة عبابنة لهذه النقطة بقولها إن الإصلاح السياسي لدى الحراك في الأردن كان مفهوما أولا بأنه "إصلاحات لقانوني الانتخابات والأحزاب". يحاجج مات جوردنر، بتحليله الشباب الذين انضموا للمنظمات غير الحكومية في ضوء الثورة التونسية أن "هذه الثورة 'غير الفاعلة' أو 'السياسية' تقف شاهدة على عبء الماضي". في مصر، كان المخيال السياسي للتغيير بضوء الانتفاضة مرتكزا أولا حول تصور لمشاركة السلطة بالديمقراطية الانتخابية التي لم تناضل بها شخصيات أيقونية مثل وائل غنيم ومحمد البرادعي بأن تصبح قيادات بالمعنى الكلاسيكي للبطل، وإنما قدموا نموذج قيادة مرتكزا على مثل ديمقراطية لتداول السلطة.[18] لكن هذه المثالية الديمقراطية بالتنافس بالانتخابات بعد سقوط الديكتاتور مباشرة لم تحول الدولة وتجعلها أكثر ديمقراطية. بدلا من ذلك، تنافست المجموعات السياسية القديمة مثل الإخوان المسلمين والجيش في الاستيلاء على سلطة الدولة، محيدين الشباب الثوري. بحسب ذلك، فتحدي الذوات السياسية للثورات العربية هو إيجاد طرق لتنظيم حركة قيادية مع الاشتباك بالديمقراطية الانتخابية لفتح الطريق لشكل جديد من الديمقراطية تضع شروطا جديدة لمشاركة السلطة بشكل حقيقي.

دروس من مصر للسودان

بخلاف الانتفاضة المصرية والانتفاضات الأخرى في المنطقة، وفي ضوء الصراع ضد النظام؛ تنظم الأفراد الذين نزلوا للشوارع أولا في السودان، ردا على أسعار الطعام المرتفعة في ديسمبر/ كانون الأول 2018، ضمن "تجمع المهنيين السودانيين"[19]، "شبكة من النقابات المحظورة".[20] لقد أصبح التجمع نقطة مرجعية لجمع الحشود وتنظيمها مع بلورة مطالب كل مرحلة. ولحشد جسم ثوري قوي، في مرحلة تالية، نظموا اعتصاما "للقيادة" بشكل عام (اعتصام القيادة العامة).[21] بدعم السمة القيادية للانتفاضة، يشير المثال السوداني لإيجاد طرق جديدة لتخيل كيفية التنظيم وتوحيد حشود منوعة من الشعب.

بدلا من النضال للوحدة بحيث يجري كبت الخلافات لصالح أيديولوجيا معينة أو شخصية بطلة يمكن أن تحقق التغيير، ناضلوا من أجل الوحدة بالتنوع، معترفين بالشخصيات العديدة للثورة وموحدين لهم ضمن قيادة واحدة. بعكس الانتفاضة المصرية التي فكر بها القادة الديمقراطيون، مثل وائل غنيم ومحمد البرادعي، بأدوارهم على أنها فقط اقتراح التغييرات والاستراتيجيات والمنافسة بالانتخابات،[22] حاولت الانتفاضة السودانية تنظيم الشخصيات القيادية في جسم جمعي أكبر يقاوم النظام العسكري وسعى لتحقيق تغييرات بشكل جمعي لا فردي. رغم أن الانتفاضة السودانية بلغت مرحلتها الحاسمة بعد إسقاط عمر البشير في أبريل/ نيسان 2019 ودخول مرحلة التفاوض مع الجيش حول المرحلة الانتقالية، بعد قمع المتظاهرين الوحشي في 3 يونيو/ حزيران 2019، والتي قد تفشل بها هذه الأشكال البديلة لتنظيم الحشود الثائرة لتعبر عن نفسها، يشير المثال السوداني لمخيال أكثر شمولية يضم التعبئة القيادية.

---

[17] Mannheim, Karl, 'The Problem of Generations", in P. Kecskemeti (ed.) Essays on the Sociology of Knowledge. London: Routledge and Kegan Paul (1952 [1928]): 276-320.

[18] El-Sharnouby, Dina. "In Absence of a Hero Figure and an Ideology: Understanding New Political Imaginaries and Practices among Revolutionary Youth in Egypt." *Middle East - Topics & Arguments* 9 (December 8, 2017): 84–95. (Link)

[19] Abbas, Reem. "How an Illegal Sudanese Union Became the Biggest Treat to Omar Al Bashir's 29 Year Reign." *The National*, (28 Jan. 2019) (Link). Accessed 9 May 2019.

[20] *Uprising in Sudan: Interview with Sudanese Comrades | Historical Materialism*. (Link). Accessed 30 May 2019.

[21] Sudan Protest Leaders to Unveil Interim Civilian Council." (Link).Accessed 9 May 2019.

[22] El-Sharnouby, Dina. "In Absence of a Hero Figure and an Ideology: Understanding New Political Imaginaries and Practices among Revolutionary Youth in Egypt." *Middle East - Topics & Arguments* 9 (December 8, 2017): 84–95. (Link)

ولكن، مع تحدي مواجهة النظام العسكري المهيمن، تشير الانتفاضة السودانية، كحركة احتجاج أخرى بالمنطقة، لجيل مخل بالنظام يسعى للانتقال نحو تصور أكثر شمولية للتغيير ويتحدى البطولية بالمعنى الكلاسيكي لقائد الثورة أو الحركة والأيديولوجيا المتبعة، مع البحث عن أشكال أخرى للممارسة وتنظيم مثل مشاركة السلطة.

عجز النموذج الانتخابي عن مواجهة النظم ما بعد الاستعمارية بالمنطقة، ولم ينجح بتثبيت الحوكمة الديمقراطية. نظم الشعب السوداني نفسه عام 2018 بشكل مختلف في نضاله لتشكيل ديمقراطية حقيقية. بدلا من الانتخابات، وتشكيل الأحزاب السياسية، شكل "تجمع المهنيين السودانيين" النقطة المحورية للتنظيم الجماعي للحشود الثائرة. بعد إسقاط عمر البشير في أبريل/ نيسان 2019، ناضلوا لتشكيل تجمعات محلية تجد التمثيلات الديمقراطية بالمرحلة الانتقالية، وتحديدا بصياغة الدستور والمشاركة بالجسم الانتقالي. ورغم ذلك، فمنذ الانضمام لطاولة التفاوض مع الجيش، هذه الاحتمالات والمخيالات الشمولية لن تجد على الأرجح تعبيرا بالممارسة، مما يشير لمخيال مختلف لمشاركة السلطة والديمقراطية يسمح بالشمولية، ليس عبر الانتخابات في السياقات السلطوية والديمقراطية الشكلية، وإنما عبر تشكيل تجمعات ومجالس محلية للقرار جماعيا حول المرحلة الانتقالية وما يجب تاليا.

في مقابلة مع موقع "مدى مصر"، أعلن علاء عبد الفتاح: "لقد تفاجأت عندما أعلن 'تجمع المهنيين السودانيين' عن الوفد الرسمي للمشاركة بالمفاوضات. لقد فكرت: يا لها من فكرة غريبة! (يضحك). إنه شيء لم يخطر ببالنا بأي مرحلة في مصر". إن سؤال القيادة يتكشف في انتفاضات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كتحد تنظيمي كبير بينما يحمل قدرات هائلة لتصور جديد للسياسة الثورية مبني على أفكار ومثل مشاركة السلطة. هذا الجيل من الشباب الثوري، الخارج في عصر من الأوقات الجديدة، يمكن إدراكه، لذلك، كجيل مزعزع لاستقرار النظام يناضل ما بين السياسة الكلاسيكية وأنماطها المرتبطة بالتنظيم – تشكيل حزب سياسي، الديمقراطية الانتخابية، وما إلى ذلك – وما زال يبحث عن ممارسات شمولية جديدة في شخصية أفقية للثورة.

الشابات والعنف الجنسي والسعي للعدالة في ظل مؤسسات الدولة الواهنة: حالة "ساحرات الحرم الجامعي" بتركيا

سارة فيشر، جامعة ماريماونت | Sarah Fischer, Marymount University

"كل يوم هناك خمسة نساء على الأقل يُقتلن على يد الرجال. إنفاذ القانون لا يوفر الحماية، والمجرمون ينالون أحكاما مخففة.
#GoVoteEndIt #WomenVoteToLive #WwomensVote."
- من حساب "ساحرات الحرم الجامعي" (Kampüs Cadıları) على الإنستجرام.[1]

تَتَعرَّض ما نسبته ست وثمانون بالمئة من النساء في تركيا لعنف قائم على الجندر (gender-based violence - GBV) خلال حياتهم.[2] وفي كل عام، تبلغ ما نسبته 11 بالمئة من النساء التركيات عن تعرُّضهن لعنف جسدي و/أو جنسي من الشريك الحميم.[3] إذًا، فليس من المفاجئ، ربما، أن عدد النساء اللواتي قتلن على يد قريب أو شريك قد ازداد بشكل كبير في الأعوام الماضية. عام 2018، وثقت منصة "سنوقف إبادة النساء"، ومقرها إسطنبول، مقتل 395 امرأة في ظروف مشابهة، بينما كان الرقم هو 121 عام 2009.[4] إحصاءات المنصة هذه هي واحدة من الأكثر موثوقية ضمن المصادر المتاحة.[5] توقفت الحكومة عن إصدار إحصاء رسمي للنساء القتيلات عام 2010،[6] ويعود ذلك على الأرجح إلى أن عدد النساء، بحسب إحصاءات الحكومة نفسها، اللواتي قتلن على يد الرجال ارتفع بنسبة 1400 بالمئة، ما بين عام 2002 (العام الذي وصل به الحزب الحاكم للسلطة)، وعام 2009 (آخر عام توافرت به إحصاءات الحكومة).[7]

عام 2014، وفي خضم ازدياد العنف، شكلت مجموعة من الطالبات الشابات مجموعة (*Kampüs Cadıları*) (ساحرات الحرم الجامعي). كانت المنتسبات للمجموعة عادة يبدون كساحرات، بارتداء قبعات وأردِيّة، وأحيانا يهاجمن الرجال المتهمين بارتكاب العنف الجنسي. سلوكهن هذا هو دعوة ملحة للتغير إثر سوء حالة النساء. توضح الساحرات:

"لقد قررنا مُتعمِّدات أن ندعو أنفسنا بالساحرات؛ لأن النساء اللواتي قاتلن، في العصور الوسطى، البطريركية وخطابها العلمي الذي رفض شرعية الطبيعة، عوملن كساحرات... إن العقلية البطريركية اليوم، التي ترفض قيمة النساء وتهمشهن، ليست مختلفة جوهريا عن عقلية العصور الوسطى، عندما تمردت النساء ضد البطريركية وأحرقن وهن أحياء؛ لما أثرنه من مشكلات. إننا متمسكات بمقاومتنا، مثل الحفيدات البعيدات للساحرات اللواتي فشلن باجتثاثهن حينها". [8]

تصف "الساحرات" ومجموعات أخرى الزيادة الدراماتيكية بقتل النساء بأنها "إبادة نساء" (femicide) [أي قتل متعمد واسع للنساء لأنهن نساء فقط].[9] هذه الزيادة ترافقت مع ضعف المؤسسات الديمقراطية لتركيا. يحلل الباحثان كمال كيريشجي (Kemal Kirişci) وأماندا سلوت (Amanda Sloat) الطرائق الكثيرة التي اتُّخِذَت لتفكيك المؤسسات الديمقراطية تحت سلطة الحزب السياسي الحاكم، حزب العدالة والتنمية، ورئيسه رجب طيب أردوغان: زيادة السلطات الرئاسية، الانقسام ضمن المعارضة، غياب متزايد للثقة بنزاهة الانتخابات: بالقواعد التي تحكم الحملات ونزاهة صناديق الاقتراع، من خلال تراجع حكم القانون، والرغبة بالزعماء السياسيين من

---

[1] Kampüs Cadıları. "Her gün en az 5 kadın erkekler tarafından öldürülüyor." *Instagram*, June 23, 2018. Accessed June 23, 2018. (Link)
ملاحظة: على طول المقالة؛ الكتابة بالخط المائل فقط تشير إلى أنها جزء من الصور أو التركيب البصري، والنص المكتوب بالخط المائل والعريض يشير إلى أنه كان العنوان التوضيحي. الترجمة [من التركية إلى الإنجليزية] لكاتبة المقال.

[2] UN Women. "Turkey," *Global Database on Violence Against Women*. Accessed May 31, 2019. Retrieved from (Link).

[3] Hacettepe University Institute of Population Studies. "Research on Domestic Violence Against Women in Turkey." Ministry of Family and Social Policies. Ankara, Turkey, 2015.

[4] Şiddetten Ölen Kadınlar İçin. "Dijital Anıt." 2019. (Link)

[5] بيانت (Bianet)، منظمة إخبارية تركية (Link) تعقبت عدد النساء اللواتي قتلن من الرجال في تركيا منذ منتصف 2009. تحدد بيانت عدد النساء اللواتي قتلن على يد الرجال عام 2010 (العام الأول الكامل الذي امتلكت به المنظمة إحصاءات) بأنه 217 على الأقل. بحسب بيانت، فعدد النساء اللواتي قتلهن رجال في تركيا بلغ الذروة بعدد 290 على الأقل عام 2017، قبل أن يتراجع بشكل ضئيل إلى 255 عام 2018. هنا، استخدم إحصاءات منصة "سنوقف إبادة النساء" لأنها أكثر شفافية، بإشارتها لتغطية إخبارية لكل جريمة تضمها المنصة بإحصاءاتها. رغم أن المنصة و"بيانت" لديهما أعداد مختلفة للنساء القتلى، إلا أن النقطة المهمة هي أن إحصاءات كلا المنظمتين تشير لزيادة ملحوظة بعدد النساء القتلى على يد رجال منذ عملهما على التسجيل.

[6] "#MeToo in Turkey: Turkey's #MeToo Movement Has Not Yet Arrived," *The Economist*, December 1, 2018.

[7] Glen Johnson, "Turkey: The Life of a Battered Woman" *al-Jazeera*. Accessed April 10, 2016. (Link)

[8] Fern Van, "They are Right to be Afraid: This is Only the Beginning." *Caravan Feminista*, Accessed April 6, 2017. (Link)

[9] Joanna Kakissis "'We Don't Want to Die': Women in Turkey Decry Rise in Violence and Killings." *NPR Morning Edition*, September 15, 2019

"الرجال الكبار"، وهي أمور حصلت جميعا في خضم ظروف صعبة للديمقراطية، بما فيها الصراع المتجدد بالشرق الأوسط، والانضمام المعطل للاتحاد الأوروبي، والمحاولة الانقلابية الفاشلة لعام 2016.[10] وقد وثق الأكاديميون ومراكز الأبحاث هذا التراجع.[11]

تفسر هند زكي ودواليا الحامد كيف تؤدي الدول الواهنة للعنف الجندري.[12] إنهما تحاججان أن "تدجين المجال العام"، الذي يحصل مع انهيار المعايير الحاكمة له، يؤدي لتمدد معايير المجال الخاص إلى المجال العام.[13] تحاجج زكي والحامد أن هذا ما تسبب بزيادة العنف الجنسي في مصر أثناء وبعد مظاهرات ميدان التحرير عام 2011.[14] بالنظر إلى تركيا، تناقش إيجي تيميلكوران (Ece Temelkuran) كيف يسمح زعماء الدولة، كجزء من التراجع الديمقراطي، بكل من تآكل المؤسسات والتركيز على إعادة مقومات المرأة المثالية، بإلغاء القيمة المثالية للنظام السابق.[15] هذا لا يعني أنه ما قبل العدالة والتنمية، كان الرجال والنساء الأتراك في مواقع متشابهة. أظهر السياسيون الجمهوريون أنهن يردن نمط النساء اللواتي يقدرن حق التصويت السياسي الذي منحته الدولة لهن، مع بقائهن خاضعات للرجال في المنزل. إن تركيا حالة جديرة بالدراسة للادعاءات حول النساء، والعنف الجنسي، ومؤسسات الديمقراطية الواهنة.

يشير الباحثون إلى أن خطاب نخب الحزب الحاكم لا يدعم حقوق المرأة.[16] لا يؤكد أردوغان على أهمية الحقوق السياسية أو المشاركة السياسية للنساء، بل يؤكد على أهمية الأمومة، داعيا النساء التركيات لأن يكون لديهن ثلاثة أولاد على الأقل.[17] لقد دعا كذلك للحد من حالات الإجهاض، ووصف تحديد النسل بـ"الخيانة"، واقترح شرعنة زواج القاصرات.[18] أعلن بولنت أرينتش (Bülent Arınç)، عضو حزب العدالة والتنمية الذي عمل كنائب رئيس وزراء تحت حكم أردوغان، أن النساء لا يجب أن يضحكن بالأماكن العامة.[19] هذه التصريحات تسعى بوضوح لتأسيس نموذج جديد للنساء في المشهد العام؛ أمهات هادئات طيعات.

ومع محاولة العدالة والتنمية لإعادة تشكيل النساء في المجال العام، عمل الحزب على إضعاف موضع المرأة في المجال الخاص. يوفر القانون التركي الحماية للنساء المهددات بالعنف، ويدين الأفراد الذين يمارسونه. لكن مؤسسات الدولة تفشل بتطبيق هذه القوانين. الشرطة والمدعون العامون غالبا ما يتجاهلون شكاوى النساء بالاعتداء، أو يوجهن النساء للعودة لأزواجهن المعتدين، أو يكشفن مكان النساء اللواتي ذهبن للملاجئ.[20] وعندما يتم الادعاء ضد مرتكبي العنف على النساء، فإن هناك ما يعرف بـ "ثقافة الإفلات من العقاب والتسامح"، خصوصا للأزواج الذين يدعون أن زوجاتهم "استفزوهن".[21]

---

[10] Kemal Kirişci & Amanda Sloat, "The Rise and Fall of Liberal Democracy in Turkey: Implications for the West," *Brookings Policy Briefs*. Accessed April 19, 2019. (Link)

[11] Kerem Öktem & Karabekir Akkoyunlu, eds., *Exit from Democracy: Illiberal Governance in Turkey* (London, Routledge, 2017); Kadir Akyuz & Steve Hess, "Turkey Looks East: International Leverage and Democratic Backsliding in a Hybrid Regime." *Mediterranean Quarterly* 29 (2018): 1-26; Freedom House, Freedom in the World 2018. Washington, DC: Freedom House (2018); Murat Somer, "Understanding Turkey's Democratic Breakdown: Old vs. New and Indigenous vs. Global Authoritarianism." *Journal of Southeast European and Black Sea Politics*. 16 (2016): 481-503; Ergun Özbudun, "AKP at the Crossroads: Erdoğan's Majoritarian Drift." *South European Society and Politics* 19 (2014): 155-167.

[12] Hind Zaki & Dalia Alhamid, "Women as Fair Game in the Public Square: A Critical Introduction for Understanding Sexual Violence and Methods of Resistance." *Jadaliyya*. Accessed July 1, 2019. (Link)

[13] Krishan Kumar & Ekaterina Makarova, "The Portable Home: The Domestication of Public Space." *Sociological Theory* 26 (2008): 324- 343.

[14] Hind Zaki & Dalia Alhamid, "Women as Fair Game in the Public Square: A Critical Introduction for Understanding Sexual Violence and Methods of Resistance."

[15] Ece Temelkuran, *How to Lose a Country: The 7 Steps from Democracy to Dictatorship*. (London, UK: 4th Estate, 2019).

[16] Feride Acar & Gülbanu Altunok, "The 'Politics of the Intimate' at the Intersection of Neo-Liberalism and Neo Conservatism in Contemporary Turkey." *Women's Studies International Forum* 41 (2013): 14-23; Kursat Cınar & Tekin Köse, "The Determinants of Women's Empowerment in Turkey: A Multilevel Analysis." *Southern European Society and Politics* 23 (2018): 365-386.

[17] Erdoğan: En az 3 çocuk yapın." *Yeni Şafak*, March 7, 2008. (Link)

[18] "Turkey's Erdoğan says childless women are 'incomplete.'" *al-Jazeera*. Accessed July 19, 2019. (Link)

[19] "Bülent Arınç: Kadın herkesin içinde kahkaha atmayacak." *Yeni Akit*. Accessed July 19, 2019. (Link)

[20] "He Loves You, He Beats You: Family Violence in Turkey and Access to Protection." *Human Rights Watch*. Accessed March 18, 2017. (Link)

[21] Elif Sarı, "In Memory of Özgecan Aslan: Sexual Violence and the Juridical System in Turkey." *Jadiliyya*. Accessed July 20, 2019. (Link)

إن هذه المخاطر التي تواجهها النساء في المجال الخاص هي ما دفعت لأنشطة "الساحرات" في المجال العام. لم يترك عجز السياسيين والبيروقراطيين ونظام العدالة الجنائي بمحاسبة مرتكبي العنف الجنسي ضد النساء الكثير من الخيارات أمام النساء. إضافة لهجماتهن على الرجال، تعقد "الساحرات" ندوات دفاع عن النفس، وتشاركن بالمظاهرات الداعية لحقوق النساء، ويكتبن وينشرن مجلة فيمنيرڤا (Feminerva) [توليفة من كلمتي Fem، اختصار فيمنست أو نسوي، ومينيرڤا، إلهة العقل والحكمة في الميثولوجيا اليونانية].

خلال خمسة أعوام، نمت المجموعة التي تملك قيادة مركزية، ليكون لها فروع في أكثر من 30 حرمًا جامعيًا على طول البلاد. تنتمي "الساحرات" لأصول إثنية متنوعة – تركيات، كرديات، أذريات، الخ – ومن طبقات اقتصادية مختلفة. ترتدي بعضهن الحجاب، والعديد الأخريات لا يرتدينه. قبل عشرة أعوام، منعت الهويات الإثنية والخلافات الدينية معظم مجموعات النساء من العمل معا، ولكن اليوم، جعل الاجتماع على إنهاء العنف ضد النساء حشد الناس من خلفيات مختلفة أمرا ممكنا. في حشدهن العابر للأيديولوجيات، تُظهر "الساحرات" تشابها مع المجموعات التي درستها الشرنوبي وآخرون في هذا المجلد.[22]

يشمل عمل الساحرات، أيضا، المظاهرات للضغط على الحكومة؛ للتحرك في قضايا محددة للعنف ضد النساء. مثلا، تؤكد المنشورات على حالة شولي تشيت (Şule Çet)، الطالبة الشابة التي وصف سقوطها من مبنى في أنقرة على أنه انتحار، ولكن، بعد الضغط من العامة، بدأت الحكومة تحقق بالأمر على أنه جريمة قتل. تريد "الساحرات" التأكد أن الحالة ما زالت قيد التحقيق على أنها جريمة، ونشرن الرسالة التالية على إنستجرام قبل جلسة استماع رئيسية بالقضية في مايو/ أيار 2019:

"العدالة الحقة، لا عدالة الرجال. سنكون في المحكمة في أنقرة في 15 مايو/ أيار- justiceforsulecet #. العدالة لشولي تشيت! سنكون بالمحكمة في أنقرة يوم الأربعاء، 15 مايو/ أيار! قتلة شولي لن يهربوا بلا عقاب، وسنحقق العدالة الحقة، لا عدالة الرجال![23]"

فكرة أن قتل النساء ليس محض قضية جنائية، بل قضية سياسية، هي سمة بارزة أخرى لمنشورات المجموعة. مثلا، يُظهر منشور آخر التالي:

"قُتِلَت الأستاذة في كلية الحقوق بجامعة تشانكايا جيرين دامار شينيل على يد طالب اسمه حسن إسماعيل هـ. بالرصاص.
كيف تسمحون بإدخال السلاح لجامعة يوجد بها الأمن الخاص في كل مكان؟ قتل النساء سياسي![24]."

توضح "الساحرات" أن قضايا إبادة النساء هذه ليست جزءا من سلوكيات جنسية خاصة أو قضايا صحة عقلية لرجال "مجانين". بدلا من ذلك، تؤطر "الساحرات" إشكالية هذه الحالات على أنها حوادث متصلة، وتنبع من عجز مؤسسات الحكومة عن اتخاذ إجراء لضمان إنفاذ القوانين. في مسعى لتصحيح فشل الحكومة هذا، حشدت "الساحرات" النساء للتصويت بـ"لا" في استفتاء النظام الرئاسي في 16 أبريل/ نيسان 2017، والذي عزز سلطة أردوغان وحزب العدالة والتنمية، كما شجعت الساحرات الناس على التظاهر عندما جرى تمرير الاستفتاء في خضم ادعاءات تلاعب بالأصوات[25] .

كانت رسائل "الساحرات" سياسية بوضوح أيضا أثناء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في يونيو/ حزيران 2018. مثلا، قبل يوم واحد من الانتخابات، نشرت المجموعة مقطعا من برنامج إخباري أوضحت به امرأة:

"لقد طردونا من الحافلات لأننا كنا نرتدي السراويل القصيرة. لقد قالوا إنني لا أملك الحق بارتداء "الشورت".
لا تنسين أننا طردنا لارتدائنا الشورت #Give(Your)VoteGive(theAKP)itsEnd".[26]

هذه المنشورات تذكر النساء بأن القيود المادية على أجسادهن في المجالين العام والخاص ناتجة عن تقاعس الحكومة، وأن النساء، بالتالي، لا يجب أن يصوتن للحزب الحاكم، كما لا تدعو المنشورات ولا تلمح لمن يجب على نساء المعارضة التصويت، وإنما تشير فقط إلى أن المشكلات التي تعاني منها النساء في حياتهن الخاصة ناتجة، جزئيا، عن الحزب الحاكم.

[22] انظر: دينا الشرنوبي، "سياسة الشباب الثورية: من الاستيلاء على السلطة إلى مشاركتها"، هذا المجلد.
[23] Kampüs Cadıları. "Erkek adalet değil gerçek adalet" *Instagram*, May 13, 2019. Accessed May 30, 2019. (Link)
[24] Kampüs Cadıları. "Çankaya Üniversitesi Hukuk Fakültesi'nde görevli olan akademisyen Ceren Damar Şenel, Hasan İsmail H. isimli öğrenci tarafından silahla öldürüldü." *Instagram*, January 3, 2019. Accessed May 27, 2019. (Link).
[25] Kampüs Cadıları. 2017. "Kampüs Cadıları's Facebook Page." Facebook, April 17, 2017. (Link)
[26] Kampüs Cadıları. "Ben şort giydiğimiz için yaşamaya hakkım yok, öyle söylüyor." Instagram, June 23, 2018. Accessed June 25, 2018. (Link)

بحسب بيجوم أوزون، فقد نجحت الحكومة كثيرا بتعزيز عدم المشاركة ضمن الشباب الذين لا تتوافق آراؤهم مع آراء "العدالة والتنمية".[27] لقد نجحت الحكومة كثيرا كذلك بإعادة تشكيل المرأة المثالية على أنها امرأة هادئة ودون توجهات سياسية. تواجه "الساحرات" هذا النموذج، بكونهن حاضرات وصاخبات بالمظاهرات العامة. عندما تتظاهر "الساحرات" – على الإنترنت أو بشكل شخصي – فهن يطالبن الحكومة بمسؤوليتها في كل من قتل النساء وعجز الدولة التركية عن إيقاف هذه الجرائم. بذلك، تحشد "الساحرات" ضد نظام يعني به فشل الدولة عدم قدرة النساء على الوصول لملجأ للمشكلات التي يواجهنها في المجال الخاص، بينما يهمّشن في المجال العام.

تقول رئيسة "اتحاد جمعيات المرأة في تركيا"، جانان جولو (Canan Güllü)، إن "سبب ازدياد العنف هو أن القوى القضائية والأمنية لا تستخدم الميكانيزمات المتاحة [لمنع العنف ضد النساء والعقاب عليه]".[28] من الممكن أنه بإظهار فشل مؤسسات الدولة، تستطيع الشابات أن يضغطن على الحكومة لإنفاذ القوانين التي تعاقب الجناة – وربما تخفف المناخ الذي يديم هذا العنف. ولكن، فعل ذلك يظهر ضعف مؤسسات الدولة، ويعني أنهن يخاطرن بمحاولة الدولة إسكاتهن. قد تكون إحدى الطرق لتخفيف ذلك على "الساحرات" هي الشراكة مع حركات الشباب الأخرى عبر تركيا، وتجسير الانقسامات الأيديولوجية بين الشباب. إذا استطاعت "الساحرات" تحصيل المزيد من القوة من خلال أعداد أكبر من الداعمين الذكور والإناث من هويات وخلفيات أيديولوجية منوعة، سيستطعن إنهاء العنف ضد النساء.

[27] بيجوم أوزون، "الهيمنة السياسية، والاستدخال الهجين، و(اللا) التعبئة الشبابية (2010- 2016)"، هذا المجلد.
[28] Daren Butler and Birsen Altayli, "Turkey Under Pressure to Tackle Sharp Rise in Murders of Women." *Reuters*, October 21, 2019.

"نشن حربا ليس على الفحم بل على أكثر من ذلك بكثير"[1]: أنواع النشاط الشبابي ضمن حركة "مصريون ضد الفحم"

زينة منير، معهد أفريقيا الشمالي، السويد | Zeina Moneer, The Nordic Africa Institute, Sweden

ملخص

تطرح موجة التمرد التي بدأت في تونس بديسمبر/ كانون الأول من عام 2010، ثم انتشرت عبر المغرب العربي والشرق الأوسط، أسئلة مهمة حول دور الشباب في عمليات التعبئة السياسية المعاصرة. بينما تتوافر العديد من الدراسات التي تتناول دور الشباب في الحركات السياسية والسلوكيات الجماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثناء الربيع العربي؛ إذ ظل دور الشباب في المشاركة الشبابية بالقضايا البيئية مسألة لم تدرس بما يكفي على نحو واضح. مطلع الربيع العربي، وبشكل مثير للاهتمام، حلت القضايا البيئية في صدارة المجال العام، واندلعت عدد من الحركات البيئية في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أحد الأمثلة على هذه الحركات البيئية هي "مصريون ضد الفحم"، والتي تشكلت بعد قرار الحكومة إعادة طرح الفحم كمصدر للطاقة في مصر. ضمن هذه الحركة، أظهر الشباب مقاومة شديدة لسياسات حكومتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تدعم النمو الاقتصادي على حساب حقوقهم الصحية والبيئية. ولكن، وبشكل مفاجئ، لم تلق أنماط المقاومة بين الشباب وتأثيراتها على السياسة وعلاقات الدولة- المجتمع كثيرا من الاهتمام والتحليل. بالتركيز على حركة "مصريون ضد الفحم"، أتناول الطرق المختلفة التي يواجه بها الشباب علاقات السلطة المستخدمة كوسائل لتشكيل وشرعنة وتطبيع النمو الاقتصادي دون أي تغيير، والمعتمد على الوقود الأحفوري في مصر. تعتمد الدراسة على تحليل مقابلات مع الناشطين الشباب الذين شاركوا بهذه الحركة، وعلى مراجعة الأعمال البحثية لنظرية الحركات الاجتماعية والسياسة الخضراء في الشرق الأوسط.

الربيع العربي والصحوة الخضراء

لم تطرح موجة التمرد التي بدأت في تونس بديسمبر/ كانون الأول عام 2010 ثم انتشرت عبر المغرب العربي والشرق الأوسط القضايا السياسة، وحسب، على صدارة المجال العام، بل طرحت كذلك القضايا البيئية (Loschi, 2019). في لبنان عام 2015، على سبيل المثال، تظاهر آلاف اللبنانيين لشهور؛ احتجاجا على أزمة النفايات التي نتجت عن بلوغ مكب النفايات الرئيسي في بيروت نهاية قُدرَته الاستيعابية وإغلاقه (Hancey, 2017). ولد الاستياء من الأزمة حركة عُرفت باسم "طلعت ريحتكم"، وقادها ناشطون شباب أظهروا براعتهم، كما العادة، في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، وتكتيكات تظاهرية خلاقة تُذكر بالنشاط السياسي في الانتفاضات العربية (Kraidy, 2016). مع استمرار أزمة النفايات، مترافقة مع رد الفعل العنيف من الحكومة تجاه المظاهرات والنشاطين المشاركين، أُطّرَت الحركة أزمة النفايات بوصفها أزمة سياسية تكشف فساد النخب السياسية في لبنان، وعجز الحكومة عن توفير أبسط أساسيات الخدمات العامة (Chaaban, 2016). في تونس، تأسست منظمة غير حكومية تدعى "SOS BIAA" [أي أنقذوا البيئة] على يد مهندس شاب يدعى مرشد قربوج نهاية عام 2011. حشدت المنظمة حراكا لتحسين إجراءات إدارة النفايات في تونس. كان أحد أهم جوانب الحشد هو مكب برج شاكير، أكبر مكبات تونس العاصمة، ومصدر المخاطر الصحية والبيئية (Chaabane & Bellamine, 2015). نجحت الحركة بعدة جوانب؛ إذ اجتذبت مؤيدين من جهات معنية مختلفة، منهم العلماء والسكان المحليون والمنظمات غير الحكومية الأخرى، ورفعت الوعي العام حول التلوث، وضغطت لتحقيق إصلاحات تشريعية ومؤسساتية وإدارية لا غنى عنها من أجل نظام إدارة مخلفات أكثر فعالية ومحاسبة في تونس (Loschi, 2019).

في عين صلاح، بقلب الصحراء الجزائرية، اندلعت حركة أخرى احتجاجا على عمليات التنقيب عن الغاز الصخري من قبل شركة نفط فرنسية عام 2013 (Petitjean and Chapelle, 2016). ادّعت الحملة أن المواطنين الجزائريين لم يكونوا يواجهون أخطارا بيئية وصحية وحسب؛ بل كانوا يواجهون أيضًا شكلا من الاستعمار الجديد. بعد عامين، احتضنت الحملة تحالفا رسميا يمثل المجالس المحلية، وأجبر وزير الطاقة على الاستقالة، وما زالت عمليات "التكسير الهيدروليكي" معطلة (Kinninburgh, 2015).

لم تجذب الحركات البيئية المذكورة أعلاه الشباب للتعبير عن مخاوفهم البيئية وحسب؛ بل هيّأت لهم فرصة التعبير عن استيائهم من النظام السياسي القائم، والاعتراض على المظالم الاجتماعية (Onodera et al, 2018). بالنسبة للشباب بالمجتمعات العالقة بأزمة مؤسساتية والمتسمة بدرجات متباينة من القمع ووجود العوائق للمشاركة السياسية؛ لا تبدو المواجهة العلنية لأصحاب السلطة بالمهمة السهلة (Scott, 2005). بهذه الطريقة، قدمت مجموعات الناشطين البيئيين ممارسات جديدة وخلاقة للوساطة، وأشكالا بديلة للتحركات للتعبير عن معارضتهم، ولكن دون مواجهة مباشرة أو علنية مع السلطة (Onodera et al, 2018). أمثلة هذه التحركات تشمل أنواعا جديدة من الموسيقا وجرافيتي "فن الشارع"، والأداءات التي لا يمكن تناولها بالطريقة نفسها لتناول الأشكال المنظمة من الاحتجاج

[1] مقابلة مع ناشط بيئي من الحراك المعادي للفحم، يوليو/ تموز 2015. طلبت المصادر إخفاء هوياتها.

السياسي؛ كالإضرابات أو الاعتصامات أو الضغط المؤسساتي (Marche, 2012a)، إلا أنها تعد أشكالا من المقاومة لإيصال معاني معارضة، والمساهمة بالحياة السياسية بنقد وممارسات مواطنة مضافة (Marche, 2012b).

هذه الحركات البيئية لم تنل انتباها بحثيا كافيا، بوجود دراسات قليلة تركز على استراتيجيات التعبئة، وتشكل الشبكات في تونس (مثل Loschi, 2019)، ودوافع الحركة البيئية في الجزائر (مثل Hamouchene, 2015)، وتأطير الحركات البيئية في لبنان، وطرق تحويلها إلى نشاط سياسي رسمي (مثل Nasrallah, 2017 وNieuwburg, 2018). هناك أعمال بحثية غير كافية تركز بوضوح على الطرق المختلفة للتعبير عن النشاط البيئي، وتحديدا في مصر المتسمة بشح الحركات البيئية.

في هذه الدراسة، أركز على حركة "مصريون ضد الفحم"؛ لاستعراض الطرق المختلفة التي يعارض ويتحدى بها الشباب السياسة القائمة والتدابير المؤسساتية التي تحاول جعل ممارسات اقتصادية غير مستدامة أمرا مستداما. ستلقي نتائج الدراسة ضوءا على رؤى الشباب المصري وأولوياته للتغيير في مصر، لا سيما بالعلاقة مع وجود سياسة وتوجه بيئيين.

حركة "مصريون ضد الفحم": استعراض قصير

الاقتصاد السياسي لمصر، وأنواع التهديدات البيئية المفروضة من مسار تنميتها، يعني أن عديدًا من المصريين يواجهون تعرضا خطيرا للعديد من المواد الملوثة (Sowers, 2013). أنواع التهديدات البيئية هذه، مع عوامل أخرى، مثل: النمو السكاني، والتمدين السريع، ونقص المياه، والتغيير المناخي، أدت لصعود نشاط بيئي (Sowers, 2017). أثناء حقبة مبارك، كان الناشطون البيئيون يحتشدون عادة حول قضايا تؤثر بالصحة وسبل كسب العيش. كان الناشطون – الذين يتشاركون التوجّه القيمي – يجتمعون معا من خلال مشروع مشترك، وهو تحديدا تنفيذ حملة لتعميم إشكالات بيئية بعينها، وحشد المجتمعات المحلية، والتأثير بصناعة القرار (Sowers, 2013). أصبحت حملات الناشطين أكثر فعالية وتأثيرا بصناعة السياسات أثناء نهاية التسعينيات ومطلع الألفية مع حضور الإعلام المستقل، والاستغلال الاستراتيجي للمؤسسات السياسية الرسمية القائمة (مثل البرلمان والنظام القضائي) والرغبة المتزايدة لدى المواطنين العاديين بالمشاركة بالنشاط المباشر (Moustafa, 2007). بعد الثورة المصرية، أصبحت القضايا البيئية أكثر بروزا، وتكثفت الحركات البيئية (Sowers, 2017). أحد الأمثلة على هذه الحركات البيئية هي حركة "مصريون ضد الفحم"، التي حصلت بعد العجز المزمن لإيرادات النفط والغاز المحلية، وأثرت سلبا في استهلاك الكهرباء في المصانع والبيوت (Egypt Network for Integrated Development, 2015).

خشية الاستياء العام من انقطاعات الكهرباء والعواقب السياسية المخلة بالاستقرار لتقنين الطاقة في البيوت، لجأت الحكومة لتقليل إيرادات الغاز للصناعات المستهلكة بشدة للطاقة. إثر العجز بالطاقة، تراجع الإنتاج في مصانع الإسمنت بنسبة 11 بالمئة عام 2013، وبالتالي، حاجج ممثلو الطاقة أن التراجع في إنتاج الإسمنت قد يؤدي لضربة كارثية للاقتصاد المصري؛ بالضغط على تنمية الإسكان والبنية التحتية (Zayed & Sowers, 2014).

كنتيجة للتراجع الدراماتيكي في إيرادات الغاز الطبيعي الذي أدى لتراجع الإنتاج الصناعي، تشكلت مجموعة ضغط شديدة تقودها شركات ورجال أعمال الإسمنت، للضغط على الحكومة المصرية لتعويض عجز الغاز الطبيعي باستيراد الفحم. تعزز هذا الضغط بالحكومة المصرية من قبل وزارتي الصناعة والكهرباء (Mada Masr, 2014). أثناء ذلك، شكلت عدة منظمات حقوقية ونشاطات بيئية، وعدة منظمات حماية، قائمة تحالف "مصريون ضد الفحم"، بالالتفاف حول المخاوف المشتركة للكلفة البيئية لخلق بنية تحتية للفحم، نظرا للتنظيم غير الفعال للتلوث الصناعي بمصر. بدأ التحالف بالدعاية للطاقة والحوكمة، ونقل مخاوف استيراد الفحم للعامة، محاججا أن التكاليف المرتبطة باستخدام الفحم ستتجاوز أي مكاسب قد تنتج عن السماح للطاقة الرخيصة، ولكن الملّوثة، بدخول البلاد (Mada Masr, 2015). كذلك، كان لوزيرة البيئة ليلى إسكندر توجه قوي معادٍ للفحم، وكانت خصما بارزا له، لتنضم لها وزارة السياحة التي كانت تحاول الدفاع عن البيئة الطبيعية لمصر كعامل جذب سياحي كبير. بهذا الخصوص، انتقدت إسكندر وعارضت خطط الحكومة لاستيراد الفحم، محاججة أن الفحم يمكن استبداله بمواد متجددة لا تقارن تأثيراتها البيئية بالتأثيرات العكسية التي يتسبب بها حرق الفحم (Esterman, 2014). وحول هذا الشأن، أصدرت وزيرة البيئة ليلى إسكندر تصريحات تدعو لتبني "خليط طاقة" بديل لتشغيل صناعة الإسمنت، بما فيها استخدام النفايات، والعجلات المطاطية، والرواسب الطينية، مع مصادر الطاقة المتجددة (Sarant, 2017).

رغم الآراء المعارضة بالحكومة، والاستياء الواضح من قرار استيراد الفحم، صوتت الحكومة عام 2014 للسماح بواردات الفحم من أجل الاستخدام الصناعي. تم تعديل القانون مجددا عام 2015 للسماح بمصانع الطاقة المعتمدة على حرق الفحم مع ضمان الالتزام بالقوانين البيئية، وإجراء تقويمات التأثير البيئية لسلاسل إمداد الفحم لتقليل الانبعاثات (Mada Masr, 2017; Sarant, 2017).

خلال هذه الفترة، صبغ الخطاب بين أنصار ومعادي الفحم بتصورات متنوعة ومعاني مضمنة. روج البعض للفحم على أنه الحل الوحيد الممكن لاستقرار الاقتصاد، ومنع مزيد من التدهور في توفير الطاقة. أكد الخصوم على أن المستفيدين الوحيدين من قرار استيراد الفحم

هم مالكو المصانع الصناعية الكبرى؛ الأشخاص ذاتهم الذين استفادوا من الطاقة المدعومة بالماضي يدعمون اليوم بديلا رخيصا، ممولا بصحة المصريين وحقوقهم ببيئة صحية (Zayed & Sowers, 2014).

هناك ثلاثة أمور واضحة تحديدا في هذه الحركة: أولا، انطلقت الحركة حول هدف مشترك (إيقاف واردات الفحم)، وامتاز النشاط بكونه سلسا وعفويا جماعيا مدعوما بالإنترنت ووسائل الاتصال اللاسلكية (الفيسبوك والتويتر) (Castells, 2001). ثانيا، واجه الضغط المستمر لهذه الحركة خطاب الدولة وأجهزتها الذي تم تصوير النمو الاقتصادي به كأولوية. ثالثا، هذا التأكيد على مشاركة الشباب في الحركة المكافحة للفحم أصبح أساسيا لتعلم كيف يواجه الشباب – من خلال الدعاية لقضية بيئية – السياسات القائمة، وينتقدون السلطة، ويعبرون عن نقدهم بأشكال مختلفة من النشاط (O'Brian et al, 2018).

في هذه الدراسة، أقدّم تصنيفا يتناول الطرق المتنوعة التي عبر بها الشباب المصري عن معارضتهم لاستخدام الفحم كمصدر للطاقة في مصر. يعتمد هذا التصنيف على كل من مقابلات شبه منظّمة (semi-structured interviews) مع ثلاثين ناشطا شابا (16 شابا و14 شابة) في الحركة المعادية للفحم، ومراجعة موسعة للأدبيات حول النشاط البيئي الشبابي. تتراوح أعمار الناشطين ما بين 21 و36 عاما، ويعيش معظمهم في القاهرة، وهم من خريجي الجامعات. من بين الثلاثين، 20 شخصا من المقابَلين ينتمون لمنظمة غير حكومية بيئية. استمرت المقابلات ما بين 45 و90 دقيقة. لقد رمزت استجابات المقابَلين بناء على تصنيف نشره أوبريان مع فريق من الباحثين للمشاركة المدنية الشبابية: طيعة، ومزعزعة، وخطيرة (O'Brian et al, 2018). هذا التصنيف يدرك أن كل شكل من النشاط له توجهه الخاص للسلطة. بناء على هذا التحليل، توقعت أن أنواعا محددة من المحاججات ستكون مهيمنة في خطاب المقابَلين. ولكن، من المهم التأكيد على أن أنواع النشاط الثلاثة ليست متنافية بحيث يستبعد بعضها بعضا، وأن بعض الشباب قد يقومون بأكثر من نوع من النشاط، أو الأنواع مجتمعة في وقت واحد (O'Brian et al, 2018). بهذا الخصوص، كل تصريحات المقابَلين قُرِئت وفُرّغت كنصوص عن كثب، وكل المحاججات تم ترميزها بضوء تصنيف النشاط المقدم أعلاه.

أنواع النشاط البيئي الشبابي ضمن حركة "مصريون ضد الفحم"

الأنواع الثلاثة المميزة للنشاط الشبابي ضمن الحركة المعادية للفحم هي كالتالي:

النشاط الطيع الذي يعمل من خلال المؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة بطرق تستديم شرعيتها، لكنها يمكن أن تعتمد على الأعراف والقواعد الاجتماعية الموجودة، لتواجه الممارسات الممأسسة غير العادلة أو غير المنصفة (O'Brien et al, 2018). بهذا الخصوص، فإنّ التأثيرات البيئية الضارة والمخاطر الصحية للفحم هي اهتمامات مهيمنة لدى الناشطين الطيعين في الحركة المعادية للفحم. تحت هذه الفرضية، تم التأكيد على طلبات تنظيم ومراقبة "تقويم التأثيرات البيئية" (Environmental Impacts Assessments - EIA) للصناعات الثقيلة، مثل صناعة الإسمنت، كما سُلّط الضوء على الإصلاحات والتشريعات والسياسات كطريقة لإجبار شركات الإسمنت على احترام الإرشادات البيئية والمحاسبة في حالة وجود أي انتهاك بيئي. بهذا الخصوص، أحد المستجيبين قال:

> "يجبر القانون البيئي المصري 4/ 1994 أي مشروع استثماري على إجراء "تقويم تأثير بيئي" كشرط للحصول على ترخيص لإجراء نشاطاته. رغم أن التقويم يجب مشاركته مع العامة وإقراره من المجتمع المدني، لا تشارك شركات الإسمنت (لافارج والسويس تحديدا) تقويمات تأثيراتها البيئية مع العامة، ولا تعطي أي تفسير لأي ضرر بيئي محتمل ناجم عن استخدام الفحم والطرق الممكنة لتخفيف هذه التأثيرات".

أوضح مشارك آخر:

> "عُدِّل القانون البيئي بمرسوم رئاسي أصدر في 19 مايو/ أيار 2015. أضاف المرسوم المادة 40 التي تتضمن أنه من الممنوع استيراد واستخدام الفحم دون موافقة "جهاز شؤون البيئة المصري"، إلا أن شركات الإسمنت لا تلتزم بهذا المرسوم، وتواصل استخدام الفحم دون مشاركة تقويمات التأثيرات البيئية خاصتها مع العامة. هذا ليس مجرد انتهاك بيئي، بل هو انتهاك لحقوق المصريين بالمشاركة العامة والحصول على معلومات حول القضايا العامة".

من خلال النشاط الطيع، عبر الناشطون الشباب في الحركة المعادية للفحم عن استيائهم من استمرار الشؤون على حالها، واعتبروا إنفاذ القانون الفعال، وصناعة القرار الشفافة حلولا ممكنة لأزمة الفحم. مثلا، قال أحد المشاركين:

> "يجب إنفاذ قانون البيئة 4/ 1994 على الأرض، وهذا يعني أن تقويمات التأثيرات البيئية لشركات الإسمنت يجب إعلانها للعامة. هذا ممكن من خلال عدة قنوات، مثل موقع "جهاز شؤون البيئة المصري". كذلك، يجب أن يكون العامة شريكا فاعلا في عملية صناعة القرار وليسوا مجرد مستشارين".

إذا، يمكن القول إنه على الرغم من أن هذا النوع من النشاط يمثل مقاومة للحالة القائمة، إلا أنه ما زال يستديم السلطات المهيمنة والنظام الاقتصادي السائدين.

عادة يحصل النشاط المخل عندما يتحدى الناس القواعد والروتين المؤسسي الذي ينظم حياتهم (O'Brien et al, 2018). بهذه الطريقة، ينتقد الناشطون المخلون بشدة النظام المؤسساتي بدلا من العمل بشكل طيع ضمنه (Piven & Cloward, 1976). أحد الانتقادات الرئيسية ضمن الحركة المعادية للفحم هي عجز الاقتصاد القائم على السوق والمهيمن عليه من الشركات الكبيرة (أي شركات الإسمنت) عن معالجة المظالم العميقة بالثروة والدخل. في هذا السياق، قالت إحدى المشاركات: "تحقق صناعة الإسمنت مكاسب ضخمة، وتستغل العمالة الرخيصة في مصر. بنظرة قريبة للمعدلات الدولية لأجور العاملين في مصانع الإسمنت، يمكن الحصول على مؤشر قوي للظلم الاقتصادي المتأصل بالرأسمالية"، مضيفة أنه "في حين أن أجر عامل المصنع في كوريا الجنوبية هو 25 دولارا بالساعة، وفي تركيا 13 دولارا بالساعة، فهو تقريبا 3 دولارات بالساعة فقط للعامل المصري".

بالسياق نفسه، قال مشارك آخر: "بينما يتم دعم أسعار الكهرباء بشكل كبير للأغراض الصناعية، فإن أسعار الكهرباء أكثر كلفة لأغراض السكن. في حين أن التعرفة السكنية هي 67 قرشا لكل كيلو واط بالساعة، تفرض الحكومة 33 قرشا لكل كيلو واط بالساعة فقط على المصانع"، مضيفا أنه "من المحبط جدا أن التأثيرات السلبية لا يمكن إصلاحها. أثناء ذلك، فإن تغذية صناعة الإسمنت بالفحم سيزيد من استهلاكها للكهرباء المدعومة".

نقد آخر كان حاضرا بشكل كبير في استجابات المقابَلين هو فشل الصناعات الكبرى لإظهار اهتمام بالتغير المناخي. بتوجيه أصابع الاتهام علانية لمصانع الإسمنت والصناعات الثقيلة بكونها المسؤول الرئيسي عن التغير المناخي، ووصفهم بأنهم "طماعون"، و"غير مسؤولين"، و"باحثون عن الأرباح"، استطاعت الحركة المعادية للفحم أن تضع وصمة عار على الصناعات الثقيلة وتجردها من القبول المجتمعي (Conner and Rosen, 2016). هؤلاء الناشطون الشباب المشاركون بالنشاط المخل يحشدون بذلك ضد النظم والمؤسسات التي يعتبرونها تستديم السياسات والممارسات الظالمة غير القابلة للاستدامة. من خلال النقد والفعل، يمكن للنشاط المخل أن يساعد على انبثاق رؤى بديلة وجماعات مصالح، وعلى حل ديناميات السلطة الكامنة وراء ما يبدو أنه ترتيبات وسياسات غير قابلة للمساءلة أو مقبولة كمنطق عام (O'Brien & Selboe, 2015).

النشاط الخطير مشابه للنشاط المخل من حيث إنه لا يعترف بالمؤسسات وعلاقات القوة القائمة على أنها مسلمة أو ثابتة. ما يجعل هذا النوع من النشاط خطيرا هو أنه لا يعيد تعريف المشكلات البيئية وحسب؛ بل يقدم حلولا مخلة لعلاقات القوة القائمة والترتيبات الاقتصادية والاجتماعية المؤسساتية القائمة (Torgerson, 1999). يكمن "الخطر" أيضا بالطريقة التي يرسل بها الشباب رسالة أخلاقية حول إصرارهم الشخصي وفعاليتهم السياسية، أو ببساطة بمساءلتهم الحالة القائمة، وإثارة المخاوف حول السبب الجذري للانحلال البيئي، مثل الوقود الأحفوري (Cheon & Urpelainen, 2018).

بهذا الخصوص، لا يرتبط نزاع الفحم، ضمن الحركة المعادية للفحم، بالتأثيرات البيئية والصحية السلبية أو المظالم الاجتماعية-الاقتصادية المتجذرة، وحسب؛ وإنما يقدم كمعركة تخاض ضد مصادر الطاقة غير المستدامة. بذلك، أبرزت المحاججات لتنويع خليط الطاقة في مصر أن تلبية مطالب الطاقة من المصادر المحلية سيكون تصحيحا للسوق، بتقليله العبء الاقتصادي لاستيراد الفحم، كما سيؤدي لتجنب التأثير البيئي السلبي للفحم. تثير الجهود لتقديم الطاقة البديلة، كطريقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي بمصادر الطاقة والاستقلال السياسي بتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مفهوم المحلية (localism) الذي يسم الخطاب الاقتصادي القائل: "كل طعاما محليا" (Wright & Reid, 2011). هذه الرغبة لزيادة إنتاج الطاقة تتردد تحديدا بسبب الاتجاه العالمي المتزايد نحو جعل الطاقة خضراء كوسيلة لإحياء التنمية البشرية، وتحديد المصير المحلي، والالتزام بالتوازن البيئي (Byrne & Glover, 2006). يوجد ضمن الداعمين أيضا أولئك الذين يعتقدون أن جعل نظام الطاقة أخضر يجسد المثل أو التطلعات الاجتماعية العالمية المتجاوزة لمجرد توليد الكهرباء أو الحرارة من المصادر المتجددة. هذه التطلعات مضمنة في بنية تنظيمية تؤكد على شكل أصيل من تعزيز المجتمع والتوزيع المنصف للمكاسب، وبالتالي، يمكن تجاوز الصراعات الحالية بين أولئك الذين "يملكون" الوصول للطاقة، وأولئك الذين "لا يملكونه" (Byrne & Glover, 2006). لذلك، هذا النوع من النشاط يمكن وصفه بالخطير؛ لأنه يسعى لتقويض النظام الاقتصادي القائم، ويحول المعايير الاجتماعية المضمنة في الإبقاء على نظم الإنتاج الحالية معتمدة على تسريع استخراج الموارد الطبيعية، ما يزيد من مستويات انبعاث غاز الدفيئة، والظلم الاجتماعي العميق.

الخلاصة

رغم أن الدراسة كشفت وجود أن هناك أنواعا مختلفة من النشاط الشبابي ضمن الحركة المعادية للفحم، إلا أنها جميعا تضمنت جهدا لربط الفحم – بدرجات متفاوتة – بسياق اجتماعي واقتصادي وسياسي أوسع. في هذا السياق، تظهر الأنواع المختلفة للنشاط الشبابي تعريفات مختلفة لمعضلة الفحم ومساعي مختلفة نحو علاقات السلطة القائمة التي تستديم النظام الاقتصادي المعتمد على الوقود في مصر. يمكن الاستنتاج أن تعريف نزاع الفحم والحلول الممكنة من منظور الناشطين الطيعين تتضمن "الليونة" بمعناها المحدد بالمرونة والرغبة بالتعاون مع أطر السياسة والقانون القائمة. هذا يتناقض مع "خشونة" الناشطين المخلين الذين يوسعون تعريف مشكلة الفحم إلى النظام البيئي وترابطاته الاجتماعية- الاقتصادية. يعزز النشاط الخطير التفكير بالعلاقة بين الدولة والمؤسسات الوطنية والعابرة للحدود ضمن الاقتصاد المعتمد على السوق. يكمن الخطر بدعم علاقات تحويلية جذرية بين الدولة والسوق، والضغط باتجاه اقتصاد منخفض الكربون. الأنواع المذكورة أعلاه ليست تصنيفات متنافية ولا ثابتة، بل هي مائعة وديناميكية ويمكن أن تتداخل في حالات معينة (O'Brian et al, 2018). لكن هذه التصنيفات تعكس سمتين رئيسيتين: الأولى، الوعي المتزايد للشباب بالمشكلات البيئية في مصر، وثانيا، فعالية الشباب ورغبتهم بتعزيز الفعل الملح والطموح كطريقة لا لمعالجة مشكلة الفحم المحلية وحسب، بل والمساهمة بحركة عالمية دينامية ضد صناعة الوقود الأحفوري والنظام الرأسمالي غير المستدام. هذه الخلاصة تتعارض مع الصورة النمطية للناشطين الشباب في مصر على أنهم لا يبالون بالمشكلات البيئية، ويتبنون مواقف منطقية وسلوكيات متوقعة من حيث النتائج المتوقعة للنشاط (Rice, 2006). ولكن، تبقى هناك حاجة لمزيد من البحث التجريبي لاستعراض الأنواع المختلفة من النشاط البيئي الشبابي، وكيف تتوسع وتتطور مع الوقت، خصوصا في أنظمة أقل ديمقراطية تتراجع بها القضايا البيئية وراء المشكلات الاقتصادية. من الضروري دراسة الهويات والنشاطات والمنظمات والأطر الخطابية المختلفة عبر الزمن لفهم دفاع الشباب عن القضايا البيئية.

المراجع

Byrne, J., & Toly, N. (2006). Energy as a social project: Recovering a discourse. In J. Byrne, N. Toly, and L. Glover (Eds.), *Transforming Power: Energy, Environment, and Society in Conflict* (P. 1-32). New Brunswick, NJ and London: Transaction Publishers.

Castells, M. (2001). The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business and Society. Oxford: Oxford University Press.

Chaaban, J. (2016). One Year On, Lebanon's Waste Management Policies Still Stink. Retrieved from (Link).

Chaabane, N.E. & Bellamine, Y. (2015). Investigation into the landfill at Borj Chakir: Causes and effects of poor waste management. Retrieved from (Link)

Chapelle, S. & Petitjean, O. (2016). Shale gas: how Algerians rallied against the Regime and Foreign Oil Companies. Retrieved from (Link).

Cheon, A. & Urpelainen, J. (2018) Activism and the Fossil Fuel Industry. New York: Routledge.

Conner, J. & Rosen, S. (2016). Contemporary Youth Activism: Advancing Social Justice 951 in the United States. Santa Barbara, California: Praeger.

Egypt Network for Integrated Development (2015). Solar Water Pumps: The Case of Egypt's Desert. Retrieved from (Link)

Esterman, I. (2014). Future of Egypt's coal imports still topic of heated debate. Retrieved from (Link)

Hamouchene, H. (2015). Shale gas in Algeria: Another form of energy Colonialism. In Libros en Acción (Ed.), Global Resistance to Fracking: Communities rise up to fight climate crisis and democratic deficit (P. 99-105). Madrid

Hancey, C. (2017). Lebanese government uses military trials to try to crush civilian dissent, rights watchdog warns. Retrieved from. (Link) Accessed 10.05.2019.

Kinniburgh, C. (2015). The Fracktivists. Retrieved from (Link).

Kraidy, M. (2016). Trashing the sectarian system? Lebanon's "You Stink" movement and the making of affective publics. Communication and the Public 1, 1, 19-26.

Loschi, Ch. (2019). Local mobilizations and the formation of environmental networks in a democratizing Tunisia. Social Movement Studies, 18,1, 93-112, DOI: 10.1080/14742837.2018.1540974

Mada Masr, (2014). Coal imports approval confirmed. Retrieved from (Link)

Mada Masr, (2015). Egypt to rely on coal for 25-30% of energy. Retrieved from (Link)

Mada Masr, (2017). Egypt eases restrictions on importation and burning of coal, environmentalists warn of implications. Retrieved from (Link).

Mansfield, B. (2012). Global environmental politics in t. In J.,Robinson, M., Low, & K., Cox, (Eds.), The SAGE handbook of political geography (P. 233-246) Thousand Oaks, California: Sage publications.

Marche, G. (2012a). Why infrapolitics matters. *Revue française détudes américaines*, 1, 131, 3-18.

Marche, G. (2012b). Expressivism and Resistance: Graffiti as an Infrapolitical Form of Protest against the War on Terror. *Revue française détudes américaines*,1, 131, 78-96.

Moustafa, T. (2007) The Struggle for Constitutional Power: Law, Politics, and Economic Development in Egypt. New York: Cambridge University Press.

Nasrallah M. M. (2017). "That Stinks": News Framing of a Corruption Scandal. Master thesis, University of Washington.

Nieuwburg, C. (2018). From the Streets to the Serail: Movement-to-Party Transformation within the Civil Society Movement in Lebanon. Master thesis, Utrecht University.

O'Brien, K., E. Selboe, & Hayward, B. M. (2018). Exploring youth activism on climate change: dutiful, disruptive, and dangerous dissent. *Ecology and Society* , 23,3, 42. (Link)

O'Brien, K., & Selboe, E. (2015). Social transformation. The real adaptive challenge. In K. O'Brien and E. Selboe (Eds.) The adaptive challenge of climate change (P. 311-324). Cambridge, Massachusetts, USA: Cambridge University Press.

Onodera, H., Lefort, B., Maiche, K. & Laine, S. (2018). Dynamics of engagement among youth in Arab Mediterranean countries. *The Journal of North African Studies*, DOI: 10.1080/13629387.2018.1547197.

Piven, F.& Cloward, R. (1976). Poor People's Movements: Why They Succeed, How They Fail. Pantheon Books.

Rice, G. (2006). Pro-environmental behavior in Egypt: Is there a role for Islamic environmental ethics? *Journal of Business Ethics*, 65, 373–390.

Sarant, L. (2015). Paris climate agreement in line with Egypt, Arab world agendas. Retrieved from (Link).

Sarant, L. (2017). In post revolution Egypt a fierce fight over coal imports. Retrieved from (Link).

Scott, J. (2005). Infrapolitics of subordinate groups. In Amoore, L. (ed) The global resistance reader (P. 65-74). Routledge, Madison Ave: New York.

Sowers, J. (2013). Environmental Politics in Egypt: Activists, experts, and the state. Routledge, Madison Ave: New York.

Sowers, J. (2017). Environmental Activism in the Middle East: Prospects and Challenges. Retrieved from (Link)

Torgerson, M. (1999). Promise of Green Politics: Environmentalism and the Public Sphere. Duke University Press Books.

Wright, W., & Reid, T. (2011): Green dreams or pipe dreams? Media framing of the U.S. biofuels movement. Biomass and bioenergy, 35, 1390-1399.

Zayed, D., & Sowers, J. (2014): The campaign against coal in Egypt," Middle East Report No. 271, 29-35. Retrieved from: (Link)

الشباب والنشاط والتظاهر: حراك الأردن ضد الغاز الإسرائيلي

كورتيس ر. ريان، جامعة ولاية الأبلاشيان | Curtis R. Ryan, Appalachian State University

عندما انطلق "الربيع العربي" في تونس في ديسمبر/ كانون الأول عام 2010، ولاحقا في مصر في يناير/ كانون الثاني 2011؛ كان الأردنيون أصلا يتظاهرون ويحتجون مطالبين بتغييرات بالحكومة والسياسات.[1] كانت النسخة العربية من "الربيع العربي" فريدة، فهي لم تأخذ التفافة نحو الثورة، أو الانقلاب العسكري، أو الحرب الأهلية. لكن الأردنيين لم يكونوا بأي حال هادئين أو ساكنين، ووجدوا العديد من الطرق المبتكرة للضغط باتجاه تحقيق مطالب سياسية جديدة.[2]

تفاوتت سياسات التظاهر في المملكة الهاشمية من النشاط العمالي،[3] إلى نشاط حركات "الحراك" الذي يقوده الشباب بدرجة كبيرة،[4] إلى تنظيمات المتقاعدين العسكريين،[5] إلى جانب أشكال النشاط السياسي التقليدية (مثل الأحزاب والنقابات) وأشكال أكثر حدّة منه.[6] (حول النشاط السياسي في الأردن انظر أيضا مقالات عبابنة ودوغان في هذا المجلد). لقد شهد الأردن عبر السنوات موجات دورية من النشاط السياسي والتظاهر.[7] وفي مرحلة لاحقة، قامت جموع من العاطلين عن العمل بمسيرة إلى العاصمة احتجاجا على البطالة والصعوبات الاقتصادية، مع انضمام المزيد لهم مع تقدم المسيرة. هذه المسيرة الاحتجاجيّة تبعت تظاهرات ضخمة كانت قد انطلقت في الصيف السابق، عندما احتج الآلاف في يونيو/ حزيران 2018، ليلة بعد ليلة في رمضان ضد قوانين الضريبة والتقشف الاقتصادي والفساد وغيرها.[8] وحتى بعد ذلك، نظمت الاحتجاجات ضد زيارة جاريد كوشنر، المستشار الرئاسي لترامب، للمملكة، ومحاولته الترويج "لصفقة القرن" المزعومة لإنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.[9] وعلى نحو مختصر، يمكن القول إن الاحتجاجات ليست بأي شكل أمرا جديدا بالأردن، لكن مواضيعها ومضامينها واستراتيجياتها وتكتيكاتها هي التي تغيرت مع الزمن.

يسلّط هذا المقال الضوء على دور الشباب في حملة ناشطة أردنية بعينها: حركة التظاهر ضد شراء الأردن للغاز الإسرائيلي. لقد كتبت سابقا عن انبثاق هذه الحركة وتكتيكاتها واستراتيجياتها المحددة.[10] يتناول هذا المقال بشكل أكثر تحديدا دور الشباب وإسهامهم في انبثاق وتطور والنتائج النهائية للحراك ضد الغاز الإسرائيلي. لم تنجح الحركة (حتى الآن) بتغيير سياسات الدولة، لكنها نجحت للغاية من حيث الحشد وخلق ائتلاف واسع ومنوع وشامل بدأ يمثل الأردن بحق. لقد كانت الحركة أيضا مبدعة باستراتيجياتها للنشاط السياسي وما أشار له بعض الناشطين على أنه "مخزونات التظاهر". في الواقع، أرجع العديد من الناشطين في الحركة الفضل للشباب لهذه الإبداعات.[11]

الاحتجاج على صفقة الغاز مع إسرائيل

عام 2014، وقعت "شركة الكهرباء الوطنية" خطاب نوايا لبدء استيراد أغلبية حاجة الأردن من الغاز الطبيعي من حقل ليڤياثان، الذي تسيطر عليه إسرائيل فيما يصنفه عديد من الأردنيين حقا فلسطينيا. أدت اتفاقية الصفقة لميلاد حركة تظاهر جديدة، أعادت إحياء النشاط السياسي في الشارع على امتداد المملكة. كانت المظاهرات أثناء حقبة الربيع العربي (من 2011 إلى 2013 تقريبا) تتراجع، لكن يبدو

---

[1] Lamis Andoni, "Jordanians Demand Change." *Al-Jazeera*, February 21. 2010. (Link)

[2] Curtis R. Ryan, *Jordan and the Arab Uprisings: Regime Survival and Politics Beyond the State* (New York: Columbia University Press, 2018).

[3] Fida Adely, "The Emergence of a new labor movement in Jordan," *Middle East Report*, Fall 2012 (Link)

[4] Sean L. Yom, "Tribal Politics in Contemporary Jordan: The Case of the Hirak Movement." *The Middle East Journal* 68, no. 2, (2014): 229-47.

[5] Tariq Tell, "Early Spring in Jordan: Revolt of the Military Veterans." Carnegie Middle East Center. November 4, 2015.

[6] انظر:

Hisham Bustani, "The Alternative Opposition in Jordan and the Failure to Understand the Lessons of the Tunisian and Egyptian Revolutions," Jadaliyya, March 20, 2011 (Link) and Bustani, "Jordan's New Opposition and the Traps of Identity and Ambiguity," *Jadaliyya*, April 20, 2011 (Link)

[7] حول الاحتجاجات في الأردن، انظر تحديدا لأعمال جيليان شويدلر، ومنها:

The Political Geography of Protest in Neoliberal Jordan," *Middle East Critique* 21, no. 3 (2012): 259-70 and "
"Spatial Dynamics of the Arab Uprisings," *PS: Political Science & Politics* 46, no. 2, (2013): 230-34.

[8] Curtis R. Ryan, "Why Jordanians are protesting," *Washington Post*, Monkey Cage Blog, June 4, 2018 (Link)

[9] Curtis R. Ryan, "Jordanians worry that the 'deal of the century' will come at their expense," *Washington Post*, Monkey Cage Blog, June 1, 2019 (Link)

[10] Curtis R. Ryan, "Not Running on Empty: Democratic Activism Against Israeli Gas in Jordan," *Middle East Report Online*, April 16, 2015 (Link) ; Curtis R. Ryan, "Reviving Activism in Jordan," *Middle East Report* vol. 46 (2016), 6-9.

[11] كل التعليقات حول الناشطين وآرائهم مبنية على مقابلات أجراها الكاتب في الأردن في يونيو/ حزيران 2015 ويونيو/ حزيران 2016 ونوفمبر/ تشرين الثاني 2018 ويونيو/ حزيران 2019.

أن الصفقة أنعشت مجموعة من المنظمات الشعبية، المتحدة بمعارضتها لصفقة الغاز مع إسرائيل. لخص شعار الحركة – "غاز العدو احتلال" – الاعتراضات الرئيسية. حاجج العديد أن الأردن سيكون تقريبا داعما ماديا للاحتلال الإسرائيلي بالتسديد لإسرائيل مقابل ما يجده العديدون غازا فلسطينيا. إلا أن الشعار كان يهدف ليكون مزدوج المعنى، كما كان يشير كذلك إلى أن الصفقة "مؤشر على امتداد الاحتلال الإسرائيلي للأردن؛ بمنح إسرائيل امتياز اليد العليا على احتياجات الطاقة وإنتاج الكهرباء بالأردن".[12]

كانت الحركة صادمة لثلاثة أسباب: تنوع أعضائها، والتزامها بالتنظيم الشامل، والطبيعة الخلاقة لطرائقها. من حيث التكوين، تحولت الحركة لتصبح أحد أوسع الحركات وأكثرها تنوعا بالتاريخ الأردني، وضمّت ناشطين من العديد من مجموعات "الحراك" الشبابية بشكل كبير، لكنها تضمنت أيضا مجموعة من حركات وجمعيات وأحزاب أخرى. لقد ضم هؤلاء أحزابا يسارية وقومية عربية، وناشطين إسلاميين من "الإخوان المسلمين" و"جبهة العمل الإسلامي"، وأفرادا من النقابات العمالية والتجارية الأردنية، وتنظيم الضباط المتقاعدين، ومنظمات حقوق المرأة، و"حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS) المحلية بالأردن. ربما كانت الرابطة الضعيفة هي تلك التي بين الحركة والنقابات المهنية الناشطة سياسيا. احتج بعض الناشطين على أن جهودهم للضغط على النقابات المهنية للانضمام للقضية كانت محدودة النجاح، لأن النقابات، كما يقول أحد الناشطين، "كانت أكثر حرصا على 'السيطرة' على الحملة بدلا من دعمها أو دعم قضيتها".[13]

كانت الحركة كذلك منظمة للغاية، بضمها لجانا ولجانا فرعية لمهمات متنوعة، من البحث والتحليل إلى استراتيجيات وتكتيكات الاحتجاج. المجموعات والأحزاب والمنظمات العديدة التي شكلت الحركة أرسلت ممثلين لاجتماعات اللجان أكدت على الشمولية وآليات التصويت الديمقراطي. لذلك، كانت الحركة بالمحصلة واسعة ومنوعة، ولكنها ليست ثقيلة الحركة، بل على العكس، كان مستوى التنظيم الواسع سمة بارزة لحركة التظاهر.

يمكن للمتتبع الوقوف على تاريخ طويل من النشاط الفلسطيني والمؤيد لفلسطين في الأردن، يعود ذلك جزئيا إلى توافق هذا الأمر مع الرأي العام الأردني، ولكن أيضا لأن الحكومة كانت غالبا ما تقرأه على أنه نوع من النشاط السياسي المقبول (في بعض الأحيان) الذي لا يواجه عادة النظام نفسه. حتى إن حملة مناهضة التطبيع التي بدأت في التسعينيات عارضت اتفاقية سلام عام 1994 مع إسرائيل، وحاولت إيقاف تطبيع العلاقات في المجتمعين (بمعارضة التبادلات المهنية والأكاديمية مثلا)، لكن هذا لم يشكل تحديا للدولة الهاشمية. لكن الحركة الجديدة كانت فريدة بأشكال أخرى. لقد كانت بالتأكيد نشاطا سياسيا مؤيدا لفلسطين وللفلسطينيين، لكنه كان أيضا مركزا بشكل كبير على الأردن: على سياساته واقتصاده وسيادته ومستقبله.

الاستراتيجيات والتكتيكات والتظاهرات

من حيث الطرائق، أقامت الحركة بالتأكيد احتجاجات تقليدية، بمسيرات تحمل اللافتات وتصدح بالهتافات، محاولة إبعاد الحكومة عن الاتفاق مع إسرائيل. وقد حدثت هذه الاحتجاجات في عمان، وأيضا في إربد والزرقاء ومدن أخرى، نظرا لأن الحركة أصرت أن لا تكون مقتصرة على عمان فقط. بهذا الشأن، كان الناشطون مدركين جيدا للاعتراض السائد في الأردن بأن كثيرا من حركات التظاهر المولودة في العاصمة تظل هناك، بدلا من أن تصبح وطنية بحق. وقد اشتكى بعض الناشطين بأجزاء أخرى من البلاد، وربما بشكل خاص في جنوب الأردن من النشاط السياسي الليبرالي؛ إذ وجدوا فيه كونه ظاهرة غرب عمانيّة تحديدا. هذا يتناقض مع الحركات التي بدأت بشكل مقصود في مناطق تعتبر هامشية اقتصاديا، مثل العديد من المبادرات التي خلقتها حركة عمال المياومة في الأردن، كما هو موضح في عمل سارة عبابنة[14].

بالإضافة لالتزامها بالتنوع والتمثيل الاجتماعي والجغرافي، كانت الحركة ضد الغاز الإسرائيلي خلاقة للغاية؛ من حيث تطرقها للتكتيكات والاستراتيجيات، إذ ضمت محاكمة صورية علنية حول السياسات المثيرة للجدل، وارتداء وتوزيع قمصان (تحمل شعارات الحملة) في كأس العالم للسيدات تحت 17 عاما (الذي عقد في الأردن عام 2016)، ونشاطات جماعية حشدت الناس بعيدا عن الحركة نفسها، مثل "قطع الكهرباء" الدوري والمنسق عندما يطفئ المواطنون بالوقت نفسه الأضواء لساعة واحدة كل أسبوع.

نجحت الحملة أيضا بإيصال قضية صفقة الغاز للبرلمان. في ديسمبر/ كانون الأول 2014، وبعد نقاش مطول، صوّت النواب الأردنيون بالأغلبية الساحقة (107 صوتا مقابل 13 صوت) لرفض الصفقة وحثوا الحكومة على إلغائها. لكن مجلس النواب الأردني تحديدا ليس مؤثرا بما يكفي، وبقي هذا قرارا غير ملزم. ومع ذلك، اعتبره الناشطون نصرا كبيرا، وبالتأكيد أمرا يمكن البناء عليه. لكن بعض النواب

[12] مقابلات للكاتب مع ناشطين، يونيو/ حزيران 2015، ويونيو/ حزيران 2016، ويوليو/ تموز 2019.
[13] مقابلة للكاتب، يونيو/ حزيران 2019.
[14] Sarah Ababneh. "Troubling the Political: Women and the Jordanian Day-Waged Labor Movement." *International Journal of Middle East Studies* 48 (2016): 87-11.

الذين نشطوا في سبيل هذه القضية، مثل هند الفايز وروﻻ الحروب، خسروا مقاعدهم البرلمانية في الانتخابات التي تلتها (عام 2016)، في ظروف ما تزال محل ريبة من بعض الناشطين.[15] بالنهاية، وفي ذلك العام نفسه، وقعت الحكومة اتفاقية رسمية لشراء الغاز من إسرائيل.

إلا أن القضية ما زالت تعود بشكل مستمر لمجلس النواب الأردني، مع معارضة العديد من النواب للصفقة وتجديد رغبتهم وطلبهم من الحكومة إلغاءها. في مارس/ آذار 2019، حققت الحركة نصرا كبيرا آخرًا في البرلمان، عندما صوّت مجلس النواب الأردني ضد الصفقة بالأغلبية الساحقة. قال رئيس المجلس، عاطف الطراونة، لممثل الحكومة بوضوح إن "اتفاقية الغاز مع العدو المحتل مرفوضة برلمانيا وشعبيا وعلى الحكومة إلغاؤها مهما كانت النتيجة".[16] أدى الشباب دورا رئيسيا هنا أيضا بتنسيق "عاصفة اتصالات" مع كل نائب قبل الجلسة البرلمانية، للضغط عليهم لرفض الصفقة.[17]

مؤخرا، في يوليو/ تموز 2019، أضافت حركة التظاهر تكتيكا جديدا لمخزونها، إذ دفعت مئات المواطنين لرفع قضايا ضد الحكومة، محاولين إبطال صفقة الغاز، ورفع المحامون الداعمون للحركة قضايا المواطنين هذه دون مقابل، في محاكم توزعت من عمان إلى إربد والكرك ومادبا والزرقاء.[18] منذ عام 2014، حاجج الناشطون أن الاتفاقية تضر باقتصاد الأردن وسيادته وأنها غير أخلاقية سياسيا، لكنهم أكدوا مرارا كذلك أن الأردن كان وما زال واقعا تحت ضغط الولايات المتحدة لتحقيق الصفقة ضد مصالح الأردن نفسه.[19] أشار عضو سابق في البرلمان إلى أن "الأمريكيين دفعوا من أجل تحقيق صفقة الغاز وغيرها من المشاريع الاستراتيجية لمنع الحرب وجعل إسرائيل شريكا فعليًا (للأردن)، وأن التطبيع مع إسرائيل من خلال العلاقات الاقتصادية جزء من الخطة".[20] رأى العديد من الناشطين أن المبادرات الاقتصادية الأخيرة لترامب/ كوشنر باتجاه المنطقة جزءا من هذه العملية.

يعزو كثير من الأشخاص في الحركة الفضل للمشاركين الشباب بكونهم أصحاب التظاهرات ذات الأفكار أكثر إبداعية. يستشهد البعض كذلك بأن الناشطين الشباب هم القوة الدافعة وراء التأكيد على البحث في هذه الحركة. لقد كان الناشطون مصرين على البحث عن التفاصيل والبدائل السياسية بحيث لا يوضحون فقط ما يقفون ضده، وإنما لإيضاح أن الحكومة تملك سياسات بديلة يمكن أن تحققها. أشار البعض لذلك على أنها "دعاية مبنية على الدليل"، ووجدوا فيها ابتعادا عن الأشكال "المعتادة" للاحتجاج.[21]

استخدم آخرون في الحركة مصطلح "علمي" لتوضيح مسعاهم للبحث ونشر ما وصلوا إليه. إنهم لا يدعمون أنفسهم وحسب، بل يدعمون رفاقهم المواطنين كذلك، بالحقائق التي يحتاجونها ليصلوا في النهاية إلى تغيير في السياسات. يؤكد الناشطون على أهمية ربط صفقة الغاز بالمشكلات الأخرى البارزة في الخطاب العام الأردني – مثل البطالة والتنمية الاقتصادية وعدم المساواة وسيادة الدولة وفساد القطاع العام. لقد كان الطموح هنا أكبر من صفقة الغاز نفسها، ويرفع سقف أهدافه إلى إعادة صياغة العلاقة بين المواطنين والدولة، مؤكدين على أدوار دافعي الضرائب والسلطات.[22]

لقد كانت الحركة كبيرة ومتنوعة، وكانت كذلك منظمة للغاية. أوفدت المجموعات والمنظمات والجمعيات والأحزاب ممثلين للقاء كتحالف أوسع لتحديد الأهداف والتكتيكات والاستراتيجيات. لقد كان أعضاء الحركة أيضا على قدر عال من التعليم والاهتمام بتحقيق شكل جديد من التظاهر للحياة العامة الأردنية. بهذا الشأن تحديدا، أدى الشباب أدوارا رئيسية بابتكار طرائق احتجاجية جديدة، رحب بها العديد من أعضاء التحالف الآخرين، فيما جلبت العناصر الأقدم والأرسخ بالمعارضة – كالأحزاب والجمعيات – الخبرة وكذلك الصلات الواسعة مع الوسائل الإعلامية الأردنية، وقد كانوا فعالين كذلك بحشد أعضائهم لفعاليات مثل المظاهرات والاحتجاجات. أدى الناشطون الشباب، بالمقابل، الأدوار الرئيسية بوصل الحملة بحركات "الحراك" وبالجامعات، وخصوصا الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا، اللتان ساهمتها في الحملة بالاحتجاجات التي يقودها الطلاب والقائمة في الحرم الجامعي.[23]

---

[15] مقابلة للكاتب، نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

[16] Raed Omari, "Deputies recommend scrapping gas deal 'at any cost'," *Jordan Times*, March 27, 2019 (Link)

[17] تواصل للكاتب مع أحد قادة الحركة، يوليو/ تموز 2019.

[18] Mohammad Ersan, "Jordanian government rocked by legal challenges over gas deal with Israel," *Middle East Eye*, July 17, 2019 (Link)

[19] Hisham Bustani, "Importing Israeli gas: Jordan's self-harming energy choice," *Middle East Eye*, September 30, 2016 (Link)

[20] مقابلة الكاتب، يونيو/ حزيران 2019.

[21] مقابلات الكاتب، يونيو/ حزيران 2016، ونوفمبر/ تشرين الثاني 2018، ويونيو/ حزيران 2019.

[22] مقابلات للكاتب، يونيو/ حزيران 2019.

[23] مقابلات للكاتب، يونيو/ حزيران 2019.

كثيرا ما قاد الناشطون الشباب الطريق من حيث العصف الذهني لطرائق جديدة للاحتجاج ومن ثم استخدام الإعلام الجديد لجذب الانتباه والتأثير الاجتماعي. وقد لا يكون مبعثا للدهشة أن الشباب، في هذه الحركة كما في غيرها من الكيانات الأخرى، كان متوقعا لهم أن يأخذوا أن يأخذوا دور الصدارة على الإعلام الاجتماعي، سواء بإنتاج ونشر المقاطع على الفيسبوك، أو تنظيم حملات النشر الكبيرة على تويتر أو منصات الإعلام الاجتماعي الأخرى. من الجدير بالذكر هنا أن العديد من الناشطين أكدوا على غياب الفجوة الجيلية في التنظيم والمداولات وفي الحملة ككل. بدلا من ذلك، كانت الفجوة بشكل أكبر تكتيكية واستراتيجية، بين الناشطين الذين أرادوا اتخاذ مساعي أكثر راديكالية أو أكثر اعتدالا أو حول قدر مواجهة السلطات[24]. لكن هذا كان اختلافا بالمسعى ويمكن أن يحصل ضمن كل مجموعة عمرية، وليس بين الأجيال.

الخلاصات

استطاعت الدولة الأردنية، بكل جهودها، الاستمرار بخططها لشراء الغاز الإسرائيلي، وبقيت تحت ضغط من كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لتحقيق ذلك، كجزء من خطة أوسع "لتطبيع" العلاقات عبر المنطقة، وإن كانت تبدو مشتعلة بالحروب الأهلية والتمردات والنضالات ضد الاحتلال. إن وصول إدارة ترامب بالولايات المتحدة أدى، بأشكال عدة، لجعل هذه المجموعة من العوامل البنيوية والإقليمية مقيدة بشكل كبير لخيارات سياسات المملكة.

ولكن مع وضع الضغوط الدولية وسياسة السلطة جانبا، ما زالت السياسة المحلية للأردن تشهد الكثير من الاحتجاجات والتظاهرات والنشاط، ليس فقط من الشباب، وإنما عبر الأجيال. ضمن سياق سياسة الاحتجاج الأردنية، كانت الحركة ضد الغاز الإسرائيلي – وما زالت – أحد أوسع التحالفات وأشملها في تاريخ النشاط السياسي الأردني. إنها واسعة من حيث العضوية التنظيمية، حتما، لكنها متنوعة أيضا من حيث العمر والطبقة والإثنية والدين والجنس والجندر. إنها، بطريقة ما، حركة تعددية وعابرة للقطاعات موجهة للمشاركة الديمقراطية والنشاط السياسي على مستوى القواعد الشعبية.

ربما يكون هذا المسعى والالتزام مهمان خصوصا اليوم، مع تعرض المملكة للضغط من الداخل ومن الخارج، لتحقيق خطة ترامب للسلام دوليا، ولكن أيضا داخليا من حيث التقشف الاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية والمشكلات الواسعة المرتبطة بالفساد. أثناء ذلك، يظهر النشاط في الأردن بشكل خاص أدوارا كبيرة للأردنيين الشباب الباحثين عن مستقبل مختلف للغاية ولذلك يمارسون ضغطا سياسيا باتجاه مزيد من الشمولية وتحقيق إصلاح وتغيير ذي مغزى. بين هذه الحركة والحملات الأخرى المركزة على قضية واحدة – بجانب الجهود المستمرة لحركات الحراك المحلي والمظاهرات على مستوى البلاد حول التقشف وغيره – سيستمر الاحتجاج والنشاط السياسي، مع تقديم الأردنيين من جيل الألفية أدوارا أساسية في كل جبهة.[25]

[24] مقابلة للكاتب، يونيو/ حزيران 2019.

[25] Marty Harris, "Jordan's Youth After the Arab Spring," Report 957, *Lowy Institute for International Policy*. February 2015; Pénélope Larzillière. Activism in Jordan (London: Zed Books, 2016).

النضال لإعادة تسييس المسيس: خطاب الحقوق الاقتصادية في الحركة الشعبية الأردنية 2011-2012

سارة عبابنة، الجامعة الأردنية | Sara Ababneh, University of Jordan

تدرس هذه الورقة كيف يواجه الخطاب المقدم من بعض ناشطي "الحراك" الشباب حول الحقوق الاقتصادية الفهم المهيمن لما يشكل الإصلاح السياسي المثالي في الأردن. منذ عام 1989، كان العمل المعارض بالأردن مرتكزا بالدرجة الرئيسية على إصلاح قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية. وعلى العكس، فالعديد من ناشطي "الحراك" الشباب أصروا أن الإصلاح الحقيقي لم يكن إصلاح مجلس النواب الذي يملك القليل من السلطة، بل دعوا بدلا من ذلك لإصلاح اقتصادي عزموا الرأي أنه يكمن في قلب صناعة القرار السياسي والسيادة.

قبل دراسة مطالب الناشطين، لأعرف أولا الحراك الشعبي الأردني (المعروف اختصارا "بالحراك"). يتكون "الحراك" من مجموعة متنوعة من المجموعات والفاعلين الذين ظهروا في الأردن مع الانتفاضات العربية (2011-2012). بشكل عام، تألف "الحراك" من الأحزاب السياسية، والمجموعات الوليدة التي ظهرت أثناء "الحراك"، مثل المجموعات الشبابية والمجموعات بالمحافظات والمجموعات العمالية (المعروفين كذلك بمجموعات القضية الواحدة)، والذين تظاهروا بجانب "الحراك". بعض هؤلاء عملوا معا، وبعضهم الآخر لم يسبق له ذلك. لقد كان لهم أحيانا أجندة متقاطعة، وكثيرا ما اختلفت أجنداتهم. ما يمكننا من وصفهم جميعا على أنهم جزء من "الحراك" (كجزء من ظاهرة أوسع) هو أنهم تنظموا وتظاهروا أثناء 2011-2012. في هذه الورقة، أعتمد على مقابلات أجريت مع ناشطين شباب من العديد من المجموعات الناشئة المتنوعة، مثل مجموعات محافظة الطفيلة وحي الطفايلة، والمجموعات الشبابية: الحراك الشبابي في عمان، و"جايين"، وتيار التغيير والحرية".[1]

تراتبية المطالب

منذ ما يعرف باسم التحول الديمقراطي بالأردن عام 1989، ركز العمل المعارض على قلة تمثيل الفلسطينيين- الأردنيين في مجلس النواب الأردني كنتيجة لقانون "الصوت الواحد" الانتخابي، وزيادة الحرية للأحزاب السياسية. وركز المطلب الأساسي "لجبهة العمل الإسلامي" كما هو للأحزاب السياسية اليسارية على تغيير قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية، لتحقيق تمثيل أكثر مساواة، والسماح بمزيد من الحرية للتنظيم السياسي.[2] ما زالت أولوية هذه المطالب مستمرة بشكل كبير في "الحراك".[3] يحاجج حسن البراري، في نقاشه "الحراك" الأردني، أن تغيير قانون الانتخابات ومجلس النواب الأردني الجيريماندير (gerrymandered) [أي المتلاعب بحدوده الانتخابية بناء على تقسيمات المدن إلى مناطق][4] هي القضايا الأكثر إلحاحا أمام الأردن.[5] يؤكد شين يوم (Sean Yom) وهشام البستاني، كذلك، أن المطالب الأساسية للحراك ركزت على التغيير السياسي والدعوات للملكية الدستورية.[6]

---

[1] معظم الذين قابلتهم للورقة يمكن اعتبارهم من الشباب (بين 18 و25 عاما)، وإن كان بعضهم أكبر قليلا. في حين أن معظم الاقتباسات التي اعتمدت عليها مأخوذة من الشباب، لم ألحظ اختلافا بالتوجه بحسب عمر المشاركين بالدراسة بشكل عام.

[2] Myriam Ababsa, "Citizenship and Urban Issues in Jordan." In *Cities, Urban Practices and Nation Building in Jordan. Villes, pratiques urbaines et construction national en Jordanie*, ed. Myriam Ababsa and Rami Daher (Presse de l'Institut Français du Proche-Orient, 2011), 40.

[3] استثناءات هذا التصور هي أعمال:
Fida Adely, Malika Bouziane and Katharina Lenner, and Curtis Ryan. Fida Adely. "The Emergence of a New Labor Movement in Jordan." *Middle East Research and Information* (2012), (Link) (accessed on 26 May 2014). Malika Bouziane and Katharina Lenner, "Protests in Jordan: Rumblings in the Kingdom of Dialogue," Working Paper, Protests, revolutions and transformations - the Arab World in a Period of Upheaval (Center for Middle Eastern and North African Politics, Freie Universität Berlin, 2011), (Link), (accessed 17 June 2014). Curtis Ryan. 2018. *Jordan and the Arab Uprisings: Regime Survival and Politics Beyond the State*. (New York: Columbia University Press, 2018)

[4] أسس القانون الانتخابي لعام 1993 صوتا واحدا لا يمكن نقله. لقد قوض هذا الأحزاب السياسية، وخصوصا "جبهة العمل الوطني"، الذراع السياسية للإخوان المسلمين. إضافة لذلك، المناطق الريفية (باستثناء البادية) المأهولة بالأغلب من الشرق أردنيين تلقت مقاعد أكثر بحسب الأصوات من المناطق المدينية التي يعيش بها الفلسطينيون- الأردنيون. كنتيجة لذلك، كان الفلسطينيون- الأردنيون ممثلين أقل مما هم عليه فعليا في مجلس النواب.

[5] Hassan Barari, "The Limits of Political Reform in Jordan," 2013. 3, 6. (Link)

[6] Hisham Bustani, "The Alternative Opposition in Jordan and the Failure to Understand Lessons of Tunisian and Egyptian Revolutions," accessed: January 15, 2015, *Jadaliyya* (2011): 1, (Link) Karmel, "How Revolutionary was Jordan's Hirak?" 2. Sean L. Yom, "Tribal Politics in Contemporary Jordan: The Case of the Hirak Movement," *Middle East Journal* 68.2 (2014): 229.

عندما ظهرت حركات العمال، أو حركات القضايا المنفردة كما تسمى أحيانا، عام 2006، وصفت بأنها حراك مطلبي[7]. في ذلك الوقت، عدّ كثير من المحللين السياسيين هذه الحركات ساذجة سياسيا. لقد كانت المحاججة أنه بالتركيز على قضايا مفردة، لم يصل المشاركون بهذه الحركات للوعي السياسي الضروري لأن يكونوا فاعلين سياسيين حقيقيين، ويحققوا تغييرا سياسيا حقيقيا.[8] العديد من الناشطين الشباب الذين كانوا سابقا جزءا من أحزاب سياسية، مثل "الحزب الاشتراكي" أو "حزب الوحدة الوطنية" أو "جبهة العمل الإسلامي" توافقوا مع هذا التصور لتراتبية المطالب، معتبرين بأن المطالب الاقتصادية بسيطة، وأن المطالب السياسية الحقة هي تلك التي تناولت الإصلاح البرلماني أو التشريعي أو الدستوري.

ولكن، بعد المشاركة في "الحراك"، بدأ بعض هؤلاء الناشطين يفكر بشكل مختلف. كامل،[9] الناشط الذي كان في مطلع عشرينياته عندما كان في الحراك الشبابي- عمان، يتأمل كيف غيرت كلمات أحد أقربائه تصوره لكيفية الإصلاح السياسي المطلوب:

> "[قريبي] قال لي: 'كنت أملأ خزان سيارتي بأربعين دينارا أردنيا [56 دولارا أمريكيا]. إنني أدفع الآن 100 دينار [140 دولار]'. لنكون صادقين، كان علينا أخذ مسؤولية تدفيش هذه المجموعة من الناس عندما بدأنا كتابة الشعارات السياسية التي لا علاقة لها بحياة الناس، مثل المطالبة بحكومة منتخبة، أو حل مجلس الأعيان، أو تقييد سلطات الملك. لم ينزل المحتجون للشوارع بسبب هذه القضايا! إحدى اللافتات التي أوضحت لماذا ذهبوا إلى الشوارع كانت اللافتة التي تظهر صورة خبز مكتوبا عليها: 'أين أنت يا عزيزي؟'".[10]

(صورة مأخوذة من عمان.نت، 2012)[11]

أثناء هذه المرحلة المبكرة من "الحراك"، التي استمرت من منتصف يناير/ كانون الثاني إلى 24 مارس/ آذار 2011، قدمت الأحزاب السياسية الموجودة في عمان العديد من الشعارات المرفوعة بالمظاهرات. ولكن، بعد قمع 24 آذار/ مارس في عمان،[12] انتقل "الحراك"

---

[7] **مطلبي** تعني حرفيا المعتمد على المطالب، لكنها أحيانا تترجم كحراك خدمي لأن هذا النوع من "الحراك" يعد محققا لمطالب محددة لمجموعة صغيرة من الناس بدلا من المطالبة بإصلاح قانوني لكل المواطنين. لقد أظهرت في غير مكان أن هذه القراءة للحراك المطلبي غير دقيقة. في حين أن "حركة عمال المياومة"، مثلا، تقوم بمطالب محددة لعمال المياومة كمجموعة، قامت فعليا بمطالب قانونية (بالخضوع لقانون العمال) تفيد كل العمال بالأردن. لذلك، بالتركيز على معاناتهم، سعى هؤلاء العمال لتغيير القانون الذي أثر على كل الأردنيين. الاختلاف بين الحراك **المطلبي** وبعض الأحزاب السياسية ليس بأن أحدها غير سياسي والآخر سياسي، بل أنه بدلا من الانطلاق من مبادئ سياسية مجردة، تبدأ المجموعات **المطلبية** بمشكلة وتركز عليها. لنقاش أوسع، انظر: Sara Ababneh, "Troubling the Political: Women in the Jordanian Day-Wage Labor Movement," (2016), *International Journal of Middle East Studies*, (vol 48, issue 1), (Link)

[8] رأي النائب السابق بسام حدادين في هذه المقالة أدناه هو مثال واحد فقط على هذا النوع من التفكير. محمد النجار، "هل تنتقل المعارضة للعشائر الأردنية؟"، 2010، **الجزيرة** (الرابط) (تم الوصول بتاريخ 8 سبتمبر/ أيلول 2019)؛ هاني الحوراني، "عودة الحركات الاجتماعية"، **الغد**، 25 يوليو/ تموز 2011، (الرابط) (تم الوصول بتاريخ 8 سبتمبر/ أيلول 2019).

[9] معظم الناشطين الذين قابلتهم أصروا على استخدام أسمائهم الحقيقية في البحث. ولكن، بسبب تغير المناخ السياسي بشكل كبير منذ الاحتجاجات قررت استخدام أسماء وهمية في هذه الورقة.

[10] كامل، مقابلة مع الكاتبة، 16 أغسطس/ آب 2016، منزل كامل.

[11] موقع عمان نت، "بعد عام من الحراك.. مسيرة الحسيني: "الإرادة الشعبية.. أين أنت يا عزيزي"، 4 يناير/ كانون الأول 2012، (الرابط) تم الوصول بتاريخ 29 مايو/ أيار 2019.

[12] مجموعة من الناشطين الشباب من خلفيات أيديولوجية مختلفة نظموا الاحتجاج يوم الجمعة في 24 مارس/ آذار 2011 كمحاولة لتأسيس أرضية احتجاج دائمة شبيهة بميدان التحرير في مصر. ولكن، جرى تفريق المحتجين بالقوة من قبل شرطة مكافحة الشغب ليلة/ فجر 25 آذار/ مارس 2011. اتهم الناشطون الدولة باستخدام تكتيكات "فرق تسد" في حملة التشويه التالي ضد الاحتجاجات ومنظميها.

بالأغلب إلى المحافظات، وأصبح تأثير معظم الأحزاب السياسية هامشيا. أثناء ما أشير له في مكان آخر إلى أنه المرحلتان الثانية والثالثة من "الحراك"، تراجعت ما تسمى بالمطالب السياسية "للحراك" إلى الخلفية.

لم تكن التمايزات بين مجموعات "الحراك" المختلفة واضحة تماما، خصوصا في المرحلة الأولى، مع حصول نقاشات بينهم. بالنظر إلى مثال حي الطفايلة، الذي يدرسه يزن دوغان بشكل أعمق في هذه المجموعة، كان هناك ثلاث مجموعات فاعلة مبدئيا. الأولى، مجموعة تدعو إلى مزيد من الخدمات للحي حصرا، وهو ما يشار له غالبا بأنه احتياجات مطلبية (قائمة على الخدمات). عملت المجموعتان الأخريان على المطالبة بتغييرات بنيوية. لقد تشكلتا تقريبا بالوقت نفسه من مجموعات مختلفة من المعارف. حالما عرفت هاتان المجموعتان ببعضهما البعض اندمجتا؛ لأنهما تعملان بدرجة رئيسية على القضايا نفسها: ما أطلقوا عليه الإصلاح السياسي. ولكن بالنظر عن كثب، فإن ما أسموه إصلاحا إداريا وماليا كان بالأغلب حقوقا اقتصادية. بتمييزه بين هاتين المجموعتين والمجموعة المطلبية، أخبرني وليد، أحد ناشطي الحي، أن المجموعة المطلبية طلبت ببساطة امتيازات بعينها للحي (محاصصة).[13] لاحقا، انضمت هذه المجموعة أيضا للمجموعتين الأخريين؛ لأن أعضاءها وصلوا لاستنتاج أن الخدمات التي كانوا يطالبون بها هي حقوق اقتصادية يتمتع بها كل الأردنيين.[14]

خطاب الحقوق الاقتصادية

حالما انتقل "الحراك" خارج عمان، وسيطرت المجموعات الوليدة، خصوصا مجموعات المحافظات التي ظهرت أثناء "الحراك"؛ ركز الناشطون بشكل متزايد على المطالب الاقتصادية. يمكن تصنيف هذه المطالب على أنها متفاوتة على ثلاثة مستويات: الفردي، والدولة، والدولي.

المستوى الفردي

على المستوى الفردي، حاجج الناشطون أنهم بكونهم أردنيين لديهم حقوق تضمن لهم حياة كريمة. نظر الناشطون للحقوق الاقتصادية على أنها تشمل الحق الدستوري بالعمل، والحق بالرعاية الطبية، والحق بالتعليم الابتدائي والثانوي المجانيين. انبثقت مطالب الناشطين من تجاربهم الخاصة. مثلا، كان الناشط أيوب، في الحراك الشبابي – عمان، يكافح ليدرس بالجامعة:

> "لماذا لا أستطيع الدراسة بدون أن يُمتص دمي؟ كيف يمكن أن تقفز الساعة [الجامعية] من 70- 80 دينارا أردنيا [98 – 112 دولارا] إلى 200 دينار [282 دولار] لبرنامج الماجستير؟ يجب أن تتمكن الدولة من أن تضمن لكل مواطنيها عملا كريما، وليس بالضرورة في القطاع العام. يمكن أن يكون في القطاع الخاص بحماية مواطنيها [عبر القانون]".[15]

أوضح زكريا، عضو حراك الطفيلة، ما الذي تعنيه العدالة الاجتماعية من حيث التعليم. إنه يقول مستاء:

> "عندما ينجح طالبان فقط في المدارس الثمانية عشرة التي تخدم بدو الجنوب والشمال في امتحانات [التوجيهي] فهذه البلاد قد خسرت إحدى مميزاتها... الآن، بحق، لم يعد هناك تعليم ولا صحة بالأردن. إذا كان معك نقود، يمكن أن تتعالج، وإذا لم يكن معك فلن تتعالج. إذا لم ترسل ابنك لمدرسة خاصة، فليس هناك أمل".[16]

دعت الاحتجاجات الحراكية عادة للعدالة الاجتماعية، بشعار: "خبز، حرية، عدالة اجتماعية"، ضمن الهتافات التي كانت تستخدم غالبا. يحيل ناشطو "الحراك" إلى الدستور والقوانين المتنوعة لإثبات قضيتهم أن لهم حقا بالعدالة الاجتماعية كمواطنين أردنيين. العدالة الاجتماعية التي تصوروها تمنحهم تعليما مدرسيا ورعاية صحية وضمانا اجتماعيا ممتازين ضمن حقوق أخرى.

مستوى الدولة

ربط الناشطون تدهور ظروفهم الحياتية اليومية بالسياسات الاقتصادية الكلية التي تتبعها الدولة. إضافة لذلك، فقد ارتبط، بالنسبة لهم، عجز الدولة عن تحقيق هذه الحقوق الاقتصادية لمواطنيها، بخصخصة الدولة (المستمرة) للصناعات والموارد الوطنية.[17]

---

[13] المحاصصة تعني تقسيم الحصص. إنها تشير لفكرة أن هناك مجموعات هوية مختلفة تشعر بأحقيتها بمجموعة من الحصص. كمثال على ذلك، في الحكومة، يحصل الأشخاص من المدينة س أو المنطقة ص على عدد من المقاعد الوزارية.

[14] وليد، مقابلة مع الكاتبة، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2015، حي الطفايلة.

[15] أيوب، مقابلة مع الكاتبة وعمر العمري، 18 مايو/ أيار 2016، منزل الكاتبة.

[16] زكريا، مقابلة مع الكاتبة، الطفيلة، 16 فبراير/ شباط 2016.

[17] التحليل الذي اعتمد عليه الناشطون يشابه بشكل كبير الورقة الاقتصادية للمتقاعدين العسكريين، ولكن حين سألتهم عن الورقة، قلة منهم فقط قد قرأها. بدلا من كونهم متأثرين بالقراءة، خطاب الناشطين انبثق بالأغلب من تجاربهم الخاصة.

تمت خصخصة ثلاث شركات بالطفيلة: الفوسفات والإسمنت والبوتاس. العديد من الناشطين كانوا يعملون في هذه الشركات.[18] تم بيع مصنع الإسمنت في الرشيدية إلى شركة "لافارج" الفرنسية عام 2001. عمل يحيى في مصنع الإسمنت. إنه يستذكر أنه حالما بيعت الشركة، تعرض للضغط هو وزملائه بشكل كبير لدفعهم للاستقالة. بدأت الشركة بنقل الموظفين إلى مناصب ليس لها علاقة بخبراتهم. رأى العمال هذه السياسات شكلا مباشرا من الضغط عليهم لمغادرة الشركة. يستذكر يحيى أنه عندما غادر الشركة كان هناك 1200 عاملا بها. في الوقت الذي قابلته به أخبرني أنه لم يتبق هناك سوى 60 عاملا[19].

انتقد الناشطون الخصخصة على مستويات عدة. أولا، حاججوا أن الخصخصة جردت الأردن من مواردها الطبيعية ومصادر دخلها. ثانيا، حاججوا أن الخصخصة كانت تتم بطريقة يشوبها الفساد. كانت الشركات الوطنية تباع بأسعار أقل جدا من قيمتها السوقية.[20] ثالثا، أصر الناشطون أن الخصخصة لم تحم مصلحة العمال الأردنيين. أخيرا، اعتقد العديد من الناشطين أنه بما أن الشعب هو مالك الموارد الطبيعية للأردن، فليس من حق الحكومة أو النظام بيع هذه الموارد. لقد اعتقدوا أن هذه القرارات يجب أن تكون جزءا من صناعة قرار ديمقراطية. وحده الشعب يستطيع اتخاذ قرار كهذا. لذلك، استنتج العديد أن الخصخصة كانت غير دستورية.

امتلك الناشطون شعورا كبيرا بأن المال العام من حق الشعب الأردني، وأن له الحق في أن يقرر كيف ينفق هذا المال. إضافة لذلك، تطلبت العدالة أن يعاد المال المسروق إلى الشعب. لقد كان هذا يمتد إلى إعادة الشركات الوطنية التي تمت خصخصتها. كما استنتج أحد الناشطين: "كان هدفنا هو المطالبة بإعادة شركة الفوسفات لمالكها الحقيقي: الشعب".[21]

المستوى الدولي

كانت مكافحة الفساد أحد الشعارات الرئيسية التي رفعها الحراك، ولكن بعكس التعريفات الليبرالية التي فهمت الفساد على أنه سلوك فردي، انتقد الناشطون الفساد المتأصل في بنى وسياسات بأكملها. لم تكن هذه بنى وسياسات وطنية، وإنما سياسات دولية مفروضة من الخارج. للعديد من الحراكيين، الخصخصة والاستثمار كانتا عمليتين فاسدتين جوهريا، مفروضتين من نظام دولي فاسد. صور الحراكيون الفساد على أنه ليس اضطرابا وطنيا، وإنما مشكلة مرتبطة بشكل مباشر بالنظام الدولي والضغوط المفروضة على الأردن. رأى وليد، الناشط من حي الطفايلة الذي كان في مطلع عشرينياته وقت "الحراك، الاستثمار على أنه ممارس كبنية فاسدة:

> "الفاسد هو الذي سرق بلدي وباع كل موارده للمحتلين الأجانب، تحت غطاء الاستثمار... نتيجة لذلك، أصبحت صناعة القرار والقرارات الوطنية رهينة لصندوق النقد الدولي وبرامجه".[22]

ينتقد وليد طبيعة برامج "صندوق النقد الدولي" بحد ذاتها على أنها فاسدة، وليس فقط الأفراد الذين ينفذون هذه البرامج. أكد وليد أن الاستثمار كما يمارس في الأردن لا يفيد الأردنيين:

> "أي نوع من الاتفاقات هذا الذي لا يجبر به المستثمر الأجنبي على توظيف [الأردنيين]؟ ولا يجبر على تدريب القوى العاملة؟ كيف يسمح [للمستثمر الأجنبي] أن يشتري حصصا أكثر من حصص الحكومة؟ كيف يمكن تجديد هذه الاتفاقيات بدون الإقرار الإضافي للحكومات المستقبلية؟".[23]

حاجج وليد أن الدولة ليس لها سيادة حقيقية بما يتعلق بهذه القرارات. إنه يدعو هذا استعمارا وليس استثمارا، مضيفا أن هذه الاتفاقيات "هدايا للمستثمرين"[24] على حساب معظم الأردنيين. فكرة وليد عن الاستعمار متشابهة بشكل صادم مع فهم نكروما للاستعمار الجديد (النيو- كولونيالية):

---

[18] محمد معابرة، مقابلة مع الكاتبة، 15 فبراير/ شباط 2015.
[19] يحيى، مقابلة مع الكاتبة، 15 فبراير/ شباط 2015.
[20] انظر: الورقة الاقتصادية للمتقاعدين العسكريين، 2010، (الرابط)
[21] يونس، مقابلة مع الكاتبة، 14 فبراير/ شباط 2016، الطفيلة.
[22] وليد، مقابلة مع الكاتبة، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2015، حي الطفايلة.
[23] وليد، مقابلة مع الكاتبة، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2015، حي الطفايلة.
[24] وليد، مقابلة مع الكاتبة، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2015، حي الطفايلة.

"جوهر الاستعمار الجديد هو أن تكون الدولة الخاضعة له، نظريا، مستقلة وتملك كل المظاهر الخارجية للسيادة الدولية. في الواقع، النظام الاقتصادي، وبالتالي السياسات الاقتصادية، موجهة من الخارج [...] يعني الاستعمار الجديد لأولئك الذين يمارسونه السلطة بدون المسؤولية، ولأولئك الذين يعانونه الاستغلال بدون التعويض".[25]

انتقد الناشطون الطريقة التي تتدخل بها الدول القوية والفاعلون من غير الدول في صناعة القرار الأردني، سواء أكان هذا سياسيا بما يتعلق بفلسطين، أو اقتصاديا بما يتعلق بالخصخصة والاستثمارات الأجنبية وبرامج التقشف. لقد خلصوا إلى أن مصلحة الفاعلين الدوليين وليس المواطنين هي ما تملي كيفية تحقيق هذه السياسات. المشكلة، كما يشير الحراكيون، هي ليست أنهم لا يستطيعون انتخاب مجلس النواب أو مجلس الأعيان أو الحكومة أو حتى الحاكم بحرية، بل هي أنه على الرغم من أن الأردن ليس واقعا تحت حكم استعماري مباشر، فالأردن لا يمتلك سيادته حقا، وخصوصا سيادته الاقتصادية. لقد كان ينظر للمؤسسات الدولية، مثل "صندوق النقد الدولي"، على أنها تتحرك من أجل مصلحة دولها الأعضاء على حساب الأردنيين. السياسات التي تقترحها هذه المؤسسات تعتبر فاسدة.

لذلك، وعند الحديث عن النظام، من الضروري وضع تأثير القوى الدولية بالحسبان. ليس النظام" محض طاقم من الطبقة 'الوطنية' وقوى الدولة، وإنما... أيضا ميدان لعب الفاعلين الإقليميين والدوليين والعابرين للحدود".[26] أو، بكلمات آدم هنية، "الدولة- الأمة لا تستطيع أن تدرك على أنها اقتصاد سياسي محتوى ذاتيا مفصول عن الطرق التي يتداخل بها مع المستويات المكانية الأخرى، أي الإقليمية والعالمية".[27] بوصل الوطني بالدولي، يؤكد الناشطون أنه لا يمكن الوصول لحلول حقيقية على المستوى الوطني وحده؛ إذ بمعاينة ما وراءه ندرك أن مصالح الدول الأكثر قوة تملك تأثيرا أكثر أهمية حول ما يجري في الأردن. الدول القوية، مثل الولايات المتحدة، والمنظمات الدولية، وتحديدا "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي"، لاعبون أساسيون لا تعاكس مصالحهم بشكل مباشر مصالح الأردنيين، بل تنتصر عليها عندما يتم اتخاذ القرارات. السياسات الاقتصادية، مثل دعم الاستثمار والخصخصة، تؤدي أدوارا محددة لضمان مصالح الدول الأعضاء الأساسيين "لصندوق النقد الدولي" والشركات متعددة الجنسيات، وليس مصالح الأردنيين.[28] بدون استخدام المصطلح، يشير المتظاهرون لحقيقة أن دولا صغيرة مثل الأردن لا تملك سيادة اقتصادية؛ ما يعني أن القرارات الاقتصادية لم تكن تتخذ على المستوى الوطني، وأن المصالح التي كانت هذه السياسات تسعى لتحقيقها لم تكن مصالح الأردنيين. لقد كان نضال الحراكيين، بدرجة ما، نضالا من أجل السيادة الاقتصادية.

الاقتصادي سياسي

سواء أكانوا المانحين الدوليين الذين يعملون على الانتقال الديمقراطي، أو الأحزاب السياسية الأردنية (اليسارية أو الليبرالية أو الإسلامية)، أو ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني؛ يبدو أن هناك إجماعا بأن الطريقة التي يُنظر بها إلى الإصلاح السياسي، بشكل أساسي، هي كونه إصلاح قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية هو الذي ما يحتاجه الأردن في طريقه نحو الانتقال الديمقراطي. ابتعد الحراكيون عن لغة الإصلاح السياسي هذه، وهم بدلا من ذلك، دعوا لحقوق اقتصادية وعدالة اجتماعية. لقد صدروا الاقتصادي على كل المستويات، مظهرين حقيقة أن فكرة السياسة التي لا تضم الاقتصاد هي فكرة غير مسيسة. ومع ذلك، أشاروا إلى أن تناول الحقوق على المستوى الوطني وحده ليس كافيا لضمان هذه الحقوق.

بدلا من كونهم ساذجين وبسيطين سياسيا، أعاد الحراكيون تعريف السياسي، مصرين على وضع الاقتصادي أصلا له. مثل نظرائهم الثوريين في مصر وتونس، ناضل المحتجون الأردنيون للحفاظ على حياة كريمة في سياق دولي لا تتخذ به معظم القرارات على المستوى الوطني. احتج الناشطون على أن سياسات وتوصيات الأجهزة الدولية مثل "صندوق النقد الدولي" توجه السياسات الأردنية. ولعلاج مظالم الحراكيين، سيحتاج الأردن لأنْ يمتلك السيادة الاقتصادية. إن التغييرات السياسية التي لا تستطيع التأثير بصناعة القرار الاقتصادي ستكون غير مجدية لتحقيق التغيير المطلوب. وكنتيجة لذلك، لن تستطيع الدولة، ضمن مساعيها للانتقال الديمقراطي (سياسيا)، بفصلها الانتقال الديمقراطي عن الآليات الديمقراطية للوصول لاتخاذ قرار اقتصادي، معالجة المظالم التي يناضل المحتجون

[25] إنه يشير إلى:
Nkrumah, Kwame. *Neo-colonialism: The last stage of imperialism*. Vol. 140. London: Nelson, 1965
[26] Brecht De Smet. "Review Article: Revolutionary Desire and the Limits of Democratic Transition in Egypt," *Workers of the World*, Vol. 1, No. 7, November 2015, 74.
[27] Adam Hanieh, *Lineages of Revolt. Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*, (Chicago: Haymarket Books, 2013), p.10.
[28] Adam Hanieh, *Lineages of Revolt. Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*, (Chicago: Haymarket Books, 2013).

لأجلها.[29] إضافة للإشارة إلى أزمة بالديمقراطية،[30] يمكن النظر لنقاش المحتجين للحقوق الاقتصادية وصناعة القرار الاقتصادي على أنه نضال ضد "الاستعمار الجديد" كما يطرحه نكروما.

مطالب الإصلاح السياسي التي لا تتناول الارتباطات بين صناعة القرار الوطني والدولي لا يمكن أن تؤثر كثيرا للمعالجة الحقيقية لقضايا المظالم التي يواجهها معظم المواطنين على المستوى الفردي. بدأ الحراكيون الأردنيون، مثل حركات الاحتجاجات حول العالم، من مآزقهم الخاصة للتفكير كيف تبدو الديمقراطية الحقيقية، الديمقراطية التي لا يملك بها المواطنون فقط القدرة على التأثير بالسياسة، وإنما بالقرارات الاقتصادية كذلك. الأهم، كان الحراكيون متمسكين بشكل من الحقوق يضمن به للمواطنين الكرامة والعدالة الاجتماعية بغض النظر عن العملية السياسية لاتخاذ القرار. بنية النظام القادر على إنتاج عدالة اجتماعية كهذه تقع في قلب نضال الحراكيين، في 2011 مثلما هي اليوم.

[29] Adam Hanieh, *Lineages of Revolt. Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*, (Chicago: Haymarket Books, 2013), p.5.

[30] Held, David. "The Overlapping Crises of Democracy, Globalization and Global Governance." Social Europe (blog), 2018. (Link) Held, David. *Models of Democracy*, (Stanford; Stanford University Press, 2006) Held, David; Goldblatt, David; McGrew, Athony; Perraton, Jonathon. *Global transformations: politics, economics and culture*. (Stanford; Stanford University Press, 1999).

حسابات التاريخ: شباب ناشطون، شيوخ عشائر، وتوظيف الماضي في الأردن.

يزن دوغان - مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط، جامعة برانديس
Yazan Doughan, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University

في الفترة ما بين مارس/آذار 2011 وديسمبر/كانون الأول 2012، تصدرت مجموعة من الناشطين في حي عشائري معزول ومغمور في وسط عمان المشهد السياسي في الأردن لعامين متتاليين. لعب حراك أحرار حي الطفايلة دوراً رائداً على المستوى الوطني في الاحتجاجات ضد الفساد التي انطلقت مع موجة الثورات العربية. ولكن مع نهاية عام 2012 كان الحراك في حالة تشتت وتفكك بعد أن أصابه الشلل ودبت الخلافات بين أعضائه، وبينهم وبين سكان الحي عامةً. إلا أنه وبالرغم من فشل الحراك في الحي، وانكماش الحراك الاحتجاجي الأردني بشكل عام فإن بعض السياسات التي ابتدعها أصبحت تعكس توجهات وطنية عامة ومستدامة لمرحلة ما بعد الحراك. إن مقارنة سريعة للمنظور التاريخي في الأردن في فترة التسعينيات مع الحال الآن تُظهر كيف أن الناشطين الشباب يحاولون اليوم استحضار ماضٍ ثوري بغية تبرير أعمال ثورية في الحاضر واستشراف مستقبل مختلف للأمة.

تناقش هذه الورقة هذا المنظور التاريخي الجديد، وكيف أنه يؤطر لمفهوم «الشباب» ليس كفئة عمرية فحسب، بل كجيل من الأردنيين الذين يحاولون بناء علاقة مختلفة مع جيل آبائهم وأجدادهم ومع الدولة من خلال سرد تاريخي جديد يتحللون به من سرديات جيل آبائهم المرتبطة بالعائلة المالكة.

أبناء دولة تخلت عنهم:

إن حي الطفايلة ليس حيّا بالمفهوم الإداري، بل هو حي شبه عشوائي يمتد على جبلين من جبال وسط عمان: جبل التاج وجبل الجوفة. لقد أصبح هذا الحي مسكناً لأبناء ست عشائر تنحدر من قرية في جنوب الأردن بالقرب من مدينة الطفيلة. وبالرغم من كونه تجمعاً عشائرياً كثيفاً في وسط العاصمة؛ فإن حي الطفايلة يمثل نتاجاً لنمط من الهجرة من الريف إلى المدينة تزامن مع بناء الدولة ومع إدخال مجموعات كبيرة من السكان في الجهاز البيروقراطي، خصوصاً منذ عقد السبعينيات. ومع هجرة الطفايلة إلى المدينة للعمل في وظائف حكومية متدنية وفي الأجهزة الأمنية فإنهم أصبحوا معتمدين اليوم بشكل كبير على الدولة لتأمين معيشتهم، أما قريتهم الأصلية فقد أصبحت شبه مهجورة.[1]

كان دخول الطفايلة في جهاز الدولة، مثلهم كمثل العديد من الشرق أردنيين بعد أحداث أيلول الأسود عام 1970، جزءاً من مشروع سياسي لبناء هوية شرق أردنية على أساس قبلي متضادة مع الهوية الفلسطينية. فمن خلال هذه العملية المزدوجة، أي الدخول في جهاز الدولة وبناء الهوية الوطنية الشرق أردنية، قامت الدولة باستخدام روابط القربى والدم التي تربط العشائر الأردنية لتعزيز شرعيتها، فاتخذ المسئولون الشرق أردنيين موقع الأب بالنسبة لمجتمعاتهم، بينما أصبحت الدولة أبًا مجدداً يجمع الأردنيين كرعايا من خلال شخص الملك.[2]

يؤطر هذا التاريخ لذاتية الشرق أردنيين السياسية، فهم كالطفايلة ينظرون لأنفسهم كأبناء الدولة وأهل البلد الأصليين. لقد تشكل مفهوم «السكان الأصليين» في الأردن حول لحظتين تاريخيتين مفصليتين. جاءت الأولى في السنوات الأولى لتأسيس الدولة الحديثة عندما طالب بعض المتعلمين في المدن بوظائف في الجهاز البيروقراطي للدولة الناشئة والذي كان يعمل به موظفون من الحجاز والشام وفلسطين. أما اللحظة الثانية فكانت أحداث أيلول الأسود عام (1970). كان السرد التاريخي لتلك اللحظة أن الفدائيين حاولوا قلب نظام الحكم مما دعا إلى إعادة تعريف الهويات الإثنية كانعكاس لصراع بين مشروع دولتين: أردنية وفلسطينية. منذ ذلك الحين نظر «أبناء البلد» إلى مشروع منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن كتهديد لهوياتهم التي أصبحت الآن ملتصقة بالعرش الهاشمي.

مع الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينيات حدّت برامج التصحيح الاقتصادي النيوليبرالية من توسع الجهاز البيروقراطي وقللت من الرعاية الاجتماعية المتوفرة لمعظم الأردنيين الذين أصبحوا يعانون من معدلات تضخم عالية. مع نهاية التسعينيات ومطلع الألفية هيمنت نخب جديدة بشكل تدريجي على أجهزة الدولة ولم يكن عالم هذه النخب هو عالم السياسات العشائرية، بل المال والاستثمار والتنمية الدولية. بدأ الطفايلة يشتكون أنهم أصبحوا يشعرون كأغراب في بلدهم ولاموا طبقة النخبة حول الملك على الفساد وعلى شعورهم بالاغتراب، فهذه الدولة التي كانت أباً لآبائهم وحازت على ولائهم من خلال هذه العلاقة. لم تعد أباً لهم.

[1] يدّعي الكثير أن محافظة الطفيلة وهي المنطقة الإدارية التي تتبع لها القرية قد أصبحت مهجورة بنسبة 80% ولكنني لم أجد مرجعاً موثوقاً لهذا الرقم.

[2] لعل توظيف الدولة لشيوخ العشائر وإدخال القضاة العشائريين في الأجهزة الأمنية مثال على ذلك. تعتمد وزارة الداخلية بشكل كبير على وجهاء العشائر لمنع النزاعات والعنف وخصوصاً بين الشباب بحيث يتم حل هذه النزاعات في الغالب خارج المحاكم الرسمية.

لم يعد باستطاعة الشباب الاعتماد على وظائف القطاع العام أو أن يشقّوا طريقهم في القطاع الخاص، بل دخلوا في مسار من الإفقار بحيث أصبحوا معتمدين على برامج الرعاية الاجتماعية من وزارة الشئون الاجتماعية، أو بنحو مُطّرد منذ الألفية، على الديوان الملكي الذي يقع بالصدفة في الجهة المقابلة لحي الطفايلة. لذلك، عندما بدأت الاحتجاجات عام 2010 كان الطفايلة يشعرون بأنهم خسروا مكانتهم الاجتماعية من «الأردنيين الأصليين» إلى «أبناء الدولة» المهملين أو متسولين يستجدون صدقة الدولة وبرامج مكافحة الفقر، وكان وصولهم إلى برامج الرعاية الاجتماعية وإلى الوظائف المحدودة في الجهاز البيروقراطي غالبًا من خلال شبكات رعوية مرتبطة بمسئولين منتخبين أو بدائرة المخابرات. في هذا السياق التاريخي كان هدف الطفايلة، كغيرهم من الناشطين الشرق أردنيين، هو «استعادة الدولة» أي «استرداد الدولة سلطةً وموارد».

شيوخ عشائر وشباب متشكك يبحث عن ماضٍ ثوري:
في بداية بحثي الميداني في حي الطفايلة كنت مهتمًا بالبحث في سرديات الطفايلة لأنفسهم كأهل البلد الأصليين، وكنت أتوقع أن أجد حركة تأريخ عشائرية كتلك التي ذكرها أندرو شرايوك (Andrew Shryock, 1997) عند قبائل البلقاء في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات. فقد ظهرت تلك الحركة التأريخية في خضم الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بالبلاد حينها وفي فترة كان الجيل الذي ولد ونشأ قبل قيام الدولة الحديثة في طريقه إلى الزوال سريعاً. حينها سعى المؤرخون العشائريون في البلقاء إلى تدوين أقوال وأفعال شيوخهم وتوثيق حياتهم التقليدية لإثبات تجذرهم في هذه المنطقة في وجه الدولة القومية ومشروعها الحداثي. بعد عشرين سنة على ذلك، كانت هذه الحركة التأريخية ميتة ولا مكان لها بين الطفايلة أو أي مجموعة عشائرية أخرى في الأردن.

بعكس شيوخ البلقاء الذين وصفهم شرايوك، لم يكن لدى شيوخ الطفايلة قصصاً بطولية ليروووها عن ماضيهم، ولم يكن لدى شبابهم قصصاً يروونها عن أجدادهم. في سرديات الشباب كان الشيوخ يظهرون لا كأبطال يحذون حذوهم، بل كسارقين وريفيين بسطاء مدفوعين بمصالح تافهة وغير واعين لأهمية الأحداث التي عاصروها. على سبيل المثال شرح لي أحد الناشطين في الحي كيف أن جده الذي حارب مع الجيش عام 1948 على أسوار القدس لم يفهم يوماً أهمية الحرب التي خاضها، فظلّ يتذكر بمرارة «حتى مماته خسارته البندقية عندما تم تسريحه من الجيش بدلاً من أن يتذكر الحرب التي خسرها».

عندما كنت أبحث عن شيوخ لأقابلهم لبناء تاريخ شفوي للحي كان الشباب لا يجدون شخصاً مناسباً ليرشحوه، بل يطلبون مزيداً من الوقت للبحث، وكلما أقترح أحدهم اسماً كان الآخرون يرفضونه لكونه «خرفاً» أو «مجنوناً» أو «معتوهاً». ولما عرّفوني على أحد كبارهم جاء التاريخ الذي سرده لي ممزوجاً بتاريخ الدولة الرسمي، فشدّد على مشاركة الطفايلة في معركة «حدّ الدقيق» أثناء الثورة العربية الكبرى، وكيف أنهم قاموا بحماية القصور الملكية من قصف الفدائيين عام 1970. ولكن هذه السردية لم تعد قابلة للتصديق لدى الحراكيين الشباب، فبالتوازي معها كان هناك سردية مختلفة. جاءت هذه السردية على شكل إشاعات ومقتطفات من التاريخ المروي وأدلة ظرفية تكذب الرواية الرسمية التي تربط الطفايلة بالأسرة الحاكمة، فعلى سبيل المثال يمكن سماع قصص تصوّر الأجداد على أنهم خُدعوا للمشاركة في الثورة العربية، أو أنهم عندما دافعوا عن القصور عام 1970 كان هدفهم الفعلي الدفاع عن أنفسهم، أو أن أحدهم شاهد وثائق في الأرشيف البريطاني تثبت أن جد الملك عبدالله لأمه يهودي مما يدحض الرواية الرسمية بأنه من أحفاد الرسول.

يجد أبناء حي الطفايلة ممن هم في العشرينيات أو الثلاثينيات أو الأربعينيات من العمر صعوبة في سرد قصص حياتهم كأردنيين خارج سياق التاريخ الرسمي للدولة، ولكنهم لا يقبلون ذلك التاريخ كواقع حقيقي، فلطالما سمعت أبناء الحي يقولون: «تاريخنا مليء بالأكاذيب!».

في نهاية إحدى التظاهرات في الحي، جلست بجوار أحمد، مدرّس المدرسة الذي كان مستاءً من قلّة الحضور، فسألني عمّا يجب على الحراك عمله لجذب المزيد من الناس، فاقترحت عليه أن يقلل الحراك من اعتماده على التظاهرات وأن ينخرط أعضاؤه في حوار مع أبناء الحي الآخرين وجهاً لوجه. بدى ذلك الاقتراح غير عملي لأحمد فالأردن، كما وضّح لي، «ليس لديه تاريخ ثوري»، والثورة الوحيدة التي يعرف الأردنيون عنها هي الثورة العربية الكبرى التي قادها الهاشميون. جاءت إجابة أحمد مفاجئة لي، فقد كان بعض الحراكيين الذين عرفت في الحي منهمكيين بنقاشات تتناول تاريخ الأردن ويبحثون بجد عن كتب يقرؤونها عن هذا الموضوع، وكنت قد سمعتهم مرات عديدة يذكرون «هبّة الكرك» ضد توسع الإدارة العثمانية في المدينة عام 1910، كما كانت مواقع التواصل الاجتماعي للحراكيين تعج بذكر ثورات ماجد العدوان وكليب الشريدة وراشد الخزاعي الفريحات في السنوات الأولى للدولة الاستعمارية في الأردن. لم تكن هذه المعلومات دقيقة عادةً وطالما خلط المتحدثون بين تفاصيل تاريخية مختلفة، ومع ذلك كان هناك شعور دائم بأن تاريخًا آخر للأردن تقوده حركة وطنية مستقلة عن السلالة الهاشمية بانتظار أن يتم البحث عنه واكتشافه.

لعله من الممكن قراءة ملاحظات أحمد كتعبير عن شعورٍ عام بأن بعض الحقائق التاريخية قد جرى طمسها في سردية التاريخ الرسمي، ولكن قراءة كهذه تغفل ما هو مهم فعلاً. إن أخذنا بعين الاعتبار التوظيف العملي لملاحظات أحمد التاريخية فإننا سنلاحظ أنها تعبّر عن رغبة لدى العديد من الحراكيين بأن يكون للأردن ماضٍ وتاريخ ثوري تكون فيه أي ثورة في الحاضر مجرد استمرارية

لسيرورة تاريخية، فهذه الرغبة نراها في تسمية الحراكيين لأي مظاهرة كبيرة «بالهبّة» نسبة لهبّة نيسان من عام 1989 [3] بحيث أنهم كانوا يشيرون لاحتجاجات تشرين ثاني من عام 2012 ضد رفع الأسعار «بهبّة تشرين»، واحتجاجات حزيران من عام 2018 التي أدت إلى إقالة رئيس الوزراء آنذاك هاني الملقي «بهبّة حزيران».

وبعيدًا عن هذه السرديات التاريخية الشعبية، فإن موجة الاحتجاجات التي انطلقت في الأردن عام 2010 تزامنت مع موجة من الحراك التأريخي الأكاديمي. ويمكن فهم المقصود بهذا الحراك من خلال مثالين واضحين. الأول هو أعمال المؤرخ عصام السعدي الذي كان كتابه الأول عن الحركة الوطنية الأردنية في النصف الأول من القرن العشرين (السعدي 2011) مقصداً للعديد من الحراكيين الذي عملت معهم[4]، مما شجعه لنشر كتاب ثانٍ (2014) يغطي الفترة اللاحقة لهذه الحركة. أما المثال الثاني فهو كتاب عبدالله العساف (2015) والذي يؤرخ لثورة ماجد العدوان في عام 1923. في هذا الكتاب يقدّم العساف لقرّاء اليوم تجربة تاريخية يقول أنه تم اجهاضها أو منعها من قبل الاستعمار، ألا وهي دولة أردنية يقودها أردني أصيل وهو ماجد العدوان. إن تقديم هذه الحادثة كاحتمالية تاريخية سابقة هو موقف سياسي من قبل المؤلف يدعو من خلاله القارئ لتصوُّر حاضر مختلف يمكن تحقيقه مستقبلاً.

وبالرغم من أن قدرة حركة التأريخ هذه على اجتذاب طيف واسع من القراء بقيت محدودة. إلا أنها كانت مع ذلك حركة مهمة. فبالتوازي مع هذا التأريخ الحراكي نشأت حركة تأريخية شبه رسمية تربط بين التاريخ الثوري للعشائر والتاريخ الرسمي للدولة. على سبيل المثال، فإن «إرث الأردن» وهي مؤسسة غير ربحية، تقوم بتوظيف باحثين هواة لتوثيق «كل ما هو ذا قيمة من ماضي الأردن» ومن ضمن ذلك السير الشخصية لشيوخ العشائر الذين قادوا الثورات ضد الحكم العثماني في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وكما هو الحال بالنسبة لمؤرخي الحراك، فإن مؤرخي «إرث الأردن» لا يهتمون بالسياسات العشائرية كثيراً، بل إن أبحاثهم عن شيوخ العشائر تقدم هذه الشخصيات ضمن سردية صراع ضد احتلال عثماني ثم استعمار بريطاني بحيث تتماهى سرديات حياتهم الشخصية مع أسطورة تأسيس الدولة الحديثة وثورة الهاشميين ضد العثمانيين.[5]

الخاتمة

قد يختلف روّاد حركة التأريخ التصحيحية من الحراكيين – شعبيّة كانت أم أكاديمية- مع المؤرخين شبه الرسميين حول الأحداث التاريخية وما تعنيه، ولكن هذا الخلاف الظاهري يخفي توافقاً بينهما حول أهمية الوعي التاريخي وأهمية سرد تاريخي تلعب فيه الدولة دور البطولة. فبالرغم من اختلافاتهم السياسية يشعر شباب العشائر الأردنية أن قدرتهم على العمل السياسي في الحاضر واستشراف المستقبل تتطلب منهم الكشف عن دلائل ومعلومات مختلفة عن ماضيهم. إن التركيز على محتوى هذا التاريخ يجعلنا نغفل ما هو أهم، فحالة حي الطفايلة توضح لنا كيف أنه بفعل الافتتان بالتاريخ تصبح قصص الماضي جزءاً من سردية وطنية يبدو فيها الأجداد أفراداً أحراراً وأبطالاً وطنيين، لا شيوخ عشائر تقليديين. وهكذا، يتخذ الحراكيون صفة الشباب نسبة لشيوخهم ليغيروا علاقتهم بالدولة والعرش. في هذه السردية يبدو «الشباب» وكأنهم فاعلون تاريخيون قادرين على استلهام ماضيهم العشائري دون أن يكونوا مثقلين به.

المراجع

السعدي، محمد عصام. 2011. الحركة الوطنية الأردنية، 1921- 1946. عمان، الأردن: أزمنة للنشر.

--------- . 2014. الحركة الوطنية الأردنية، 1946- 1953. عمان، الأردن: معهد المشرق للدراسات الجيوسياسية.

Shryock, Andrew. 1997. *Nationalism and the Genealogical Imagination: Oral History and Textual Authority in Tribal Jordan*. Comparative Studies on Muslim Societies 23. Berkeley: University of California Press.

العساف، عبد الله مطلق. 2015. ثورة البلقاء ومشروع الدولة المجيدية. عمان، الأردن.

[3] أشار العديد من الحراكيين في حي الطفايلة أن حيّهم كان وحيداً من بين أحياء عمان في المشاركة باحتجاجات هبّة نيسان عام 1989.

[4] استغرق السعدي حوالي 20 سنة لنشر كتابه وهو ترجمة لرسالة دكتوراه كتبها بالانجليزية في الجامعة اللبنانية في بيروت عام 1992. في مقدمة الكتاب يذكر السعدي سبب كتابة هذا الكتاب على النحو التالي: «ولكون تاريخ البلاد -أية بلاد- يصنعه شعبها، بنضالاته وتضحياته، فقد جرى عمداً طمس الدور الشعبي الوطني في بناء وصياغة التجربة السياسية/الدولة (...) إن جماهير البلاد أحوج ما تكون إلى إبراز تاريخها الذي صنعته بطولاتها وتضحياتها، و إعادة كتابته من وجهة نظرها، وأن الاطلاع والتعرف على برامج مؤسسات المجتمع المدني الرسمية والشعبية في عهد دولة الإماراة، يضع جماهير البلاد في صورة ماضيها، ليسهم في رسم حاضرها وتحديد ملامح مستقبلها» (11-12). إذا تركنا جانباً استخدام السعدي لكلمة «الجماهير» التي تعكس خلفيته الماركسية، فإن فكرة الماضي المطموس الذي يجب أن يكتشف حتى تستطيع الأمة استشراف مستقبلها هي فكرة سائدة في العديد من المؤلفات التاريخية التي نشرت منذ ذلك الحين.

[5] يمكن مشاهدة أفلام وثائقية عن سير شيوخ العشائر من انتاج «إرث الأردن» على هذا الرابط.

التعليم غير الرسمي وتثقيف الشباب في تركيا ما بعد جماعة كولن

آيدن أوزيبيك، جامعة نورث ويسترن | Aydin Ozipek, Northwestern University

بينما تملك تركيا تاريخا طويلا معروفا من الاستقطاب السياسي واقتتال الجماعات المختلفة، وأحيانا بالعنف، للسيطرة على موارد الدولة؛ فقد شهد العقد الأخير صراعا غير متوقعا بين جماعتين مسلمتين سنيتين محافظتين: "حزب العدالة والتنمية" (AKP)، وجماعة كولن،[1] واللتين كانتا حليفتين مقربتين طيلة العقد الأول من الألفية. صنفت حكومة العدالة والتنمية، تحت قيادة رجب طيب أردوغان، جماعة كولن على أنها منظمة إرهابية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/ تموز 2016.[2] وضع الآلاف في السجون، وفصل عشرات الآلاف من مناصبهم الحكومية بسبب صلاتهم الكولنية المزعومة. من بين المؤسسات التي أغلقت و/أو صودرت من الحكومة بنوك، ومحطات تلفزيونية وصحف، واتحادات عمالية إلى جانب منظمات موظِّفين، وآلاف المدارس الخاصة.

بانبثاقها من الحركة الهامشية للإسلام السياسي، وصل "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة عام 2002 متعهدا بإنهاء فترة الاضطراب السياسي والأزمات الاقتصادية.[3] بعد الصعود للسلطة، واجهت قيادة الحزب تحدي حكم بلاد كانت مؤسسات الدولة الواسعة والإعلام المؤثر به مرتابا بأحسن الأحوال من نواياه بسبب ماضيه الإسلامي.[4] حازت جماعة كولن، الحركة الدينية- الاجتماعية التي تبنت مسعى تدريجيا للتغيير الاجتماعي والسياسي بتأكيدها على التعليم، حضورا كبيرا ولكن متزعزعا ضمن مؤسسات الدولة، وعرضت خدماتها بحماسة. بهذه العلاقة التكافلية، عزز "حزب العدالة والتنمية" بقيادة أردوغان سلطته تدريجيا، بينما أصبحت جماعة كولن بسرعة شبكة عالمية بمليارات الدولارات في عقد من التأثير والسيطرة غير المسبوقين على السياسة والاقتصاد والتعليم والإعلام التركيين.[5]

عندما تحول الحليفان إلى أعداء مطلع العقد الثاني من الألفية، كانت الجبهة الأساسية التي فتحها "حزب العدالة والتنمية" على الكولنيين في مجال التعليم، إذ مررت الحكومة قانونا لإلغاء نظام "الدرس هانه" (*dershane*) (المدارس التحضيرية الخاصة لامتحانات القبول) برمته، والتي شكلت تاريخيا العمود الفقري لآلة التجنيد الكولنية. منذ بدايتها مطلع السبعينيات، استغلت حركة كولن التنظيم التنافسي العالي وغير المتساوي لنظام التعليم الرسمي؛ بتجنيد الأطفال تحديدا من العائلات الريفية والطبقات الدنيا وتوفير التعليم الجيد والدعم المادي لهم مقابل ولائهم. تأمل الكولنيون أن هذا "الجيل الذهبي" سيؤدي بشكل تدريجي دورا سياسيا واجتماعيا تحويليا من خلال تأثيرهم بأجهزة الدولة بجانب المجتمع المدني والإعلام.

بما أن شبكة التعليم الكولنية قد تفككت تماما الآن، بأي الطرق ومن سيملأ الفراغ الذي خلفه الكولنيون؟. كجزء من مشروع إثنوغرافي أكبر حول حملة حكومة "حزب العدالة والتنمية" لتثقيف الشباب، تعتمد هذه الورقة على بيانات من العمل الميداني الذي أجري في مركز ثقافي شبابي تديره بلدية منطقة إيسنلر (Esenler) التي تقودها العدالة والتنمية، وهي بلدة طبقة دنيا في الجزء الأوروبي من إسطنبول. بتقديم استعراض موجز لتاريخ استثمار المحافظين للتعليم غير الرسمي في تركيا، يحاجج المشروع أنه في حين أن العدالة والتنمية ما زال يحتفظ بشكل كبير بالأساليب والممارسات التربوية للجماعات الإسلامية والمحافظة السابقة، إلا أنه ما زال يواجه بشكل كبير تحدي جلبها تحت سيطرة الدولة. لذلك، فمحور التوتر الرئيسي الذي يسم تشكيل أجندة "حزب العدالة والتنمية" لحوكمة الشباب هو بين المركزية، المدفوعة بقلق مسيطر حول الأمن، واللامركزية، المدفوعة بالمبادئ المهيمنة من الخصخصة والتقسيم الاجتماعي.

من النقد الهامشي إلى مشروع الدولة: التحدي المحافظ للتربية العلمانية

تملك تركيا تاريخا طويلا من النزاعات حول شكل التعليم الوطني ومضمونه. أنهت الدولة التركية الحديثة البنية التعليمية المزدوجة التي كانت تتكون من المؤسسات التعليمية الدينية والحديثة أثناء نهاية الفترة العثمانية، معتبرة المؤسسات التعليمية الحديثة أداة أساسية لتأسيس

---

[1] لبضعة دراسات تناولت الجماعة من مسافة نقدية، انظر:
Hendrick, J.D., (2013). *Gülen: the ambiguous politics of market Islam in Turkey and the world*. NYU Press, and Turam, B. (2007). *Between Islam and the state: the politics of engagement*. Stanford University Press.

[2] حول محاولة الانقلاب وتبعاتها، انظر:
Yavuz, M. H., & Balci, B. (2018). *Turkey's July 15th Coup: What Happened and Why*. University of Utah Press.
لتحليل مفصل لمحاولة الانقلاب والنسق الأمني الجديد المنبثق في حقبة ما بعد الانقلاب، انظر:
Şen, S. (forthcoming). Civil-Military Relations and the National Security State After the Failed July 15 Coup Attempt in Turkey.

[3] شهدت السنوات الخمسة التي سبقت صعود العدالة والتنمية للسلطة العديد من فضائح الفساد وتدخلا عسكريا عام 1997 وأزمتان ماليتان كبيرتان عامي 1999 و2001 وزلزالا ضخما عام 1999.

[4] لتصور التهديد الواسع الناتج عن صعود الإسلام السياسي بين الأتراك العلمانيين، انظر:
Özyürek, Esra. *Nostalgia for the modern: State secularism and everyday politics in Turkey*. Duke University Press, 2006.

[5] لنظرة دقيقة لعمق الوجود الكولني عبر قطاعات الحكومة ومناطقها الجغرافية، انظر:
Foreign Policy, The Geography of Gülenism in Turkey, March 18, 2019. (Link)

الأمة والدولة- الأمة. كجزء من الإصلاحات التعليمية أثناء مطلع فترة الجمهورية، حلت الحروف اللاتينية محل الحروف العربية، وحلت أيديولوجيا قومية تركية مكان الخطاب الديني، وأطلقت حملة محو أمية، وحل التعليم المختلط مكان التعليم غير المختلط، ووُضعت المناهج والكتب الدراسية بما يتوافق مع مثل الجمهورية. [6]

إلا أن هذه الإصلاحات لم تتم دون مواجهة بالشعور بالاغتراب في نظام التعليم الوطني العلماني. بحثت مجموعات دينية مختلفة في تركيا عن طرق لتنفيذ ممارساتها التربوية البديلة. بعد الثمانينيات، أصبحت قادرة بشكل كبير على فعل ذلك ضمن مؤسسات تعليمية غير رسمية مثل البيوت والمراكز الثقافية والمدارس التحضيرية الخاصة والمخيمات والسكنات. أسهمت التفاوتات الاجتماعية، بجانب المشاكل البنيوية لنظام التعليم الرسمي، في خلق بنية التعليم المزدوجة هذه بشكلها المعاصر.

لم ينتج نجاح "حزب العدالة والتنمية" في النظام الانتخابي ذي الأغلبية فقط عن حشده هذه الجماعات الإسلامية و/ أو المحافظة المتنوعة تحت أجندة سياسية واحدة، وإنما أيضا لتحويلها ضمن العملية.[7] المثال الأبرز لهذه الجماعات هو حركة كولن التي كانت تسيطر حتى وقت قريب على مجال التعليم غير الرسمي في تركيا بتجنيدها الشباب بشكل رئيسي من خلفيات الطبقات الدنيا. بمنحهم فرصة الانتقال لأعلى طبقيا، خلقت الحركة جيشا ضخما من الأتباع المخلصين الذين وفروا المورد البشري الأساسي لطموحاتها السياسية.[8]

ولكن، بعد عام 2011، بدأت الخلافات المتزايدة بين الحليفين تطفو على السطح، وتبعتها عدة محاولات كولنية مزعومة لإسقاط أردوغان، فشلت جميعها بالنهاية. كانت الجبهة المهمة في هذا القتال مجال التعليم؛ الإجراء الأول الذي اتخذته الحكومة ضد الكولنيين كان إلغاء نظام "الدرس هانه" (المدارس التحضيرية الخاصة لاختبارات القبول) بكليته، والذي شكل حتى ذلك الوقت العمود الفقري لآلة التجنيد الكولنية. بعد محاولة الانقلاب عام 2016، صنفت شبكة كولن كمنظمة إرهابية، وسيطرت منظمات موالية للحكومة على مدارسها في تركيا وخارجها. منذ ذلك الوقت، كان "حزب العدالة والتنمية" يستثمر بشكل كبير بالتعليم غير الرسمي من خلال مؤسسات مثل "وقف شباب تركيا" (*Türkiye Gençlik Vakfı* - TUGVA[9]) والحكومات البلدية، التي تملك فروعها الشبابية الخاصة وتنظِّم نشاطات منوعة موجهة للشباب، بما فيها دورات تحضيرية لاختبارات القبول عالية التنافسية. هذه الورقة تسأل لماذا ما زال "حزب العدالة والتنمية" يحافظ، على الرغم من امتلاكه السيطرة السياسية الكاملة على التعليم الوطني،[10] على هذه البنية التعليمية المزدوجة.

مركز شباب إيسنلر بوصفه مساحة تربوية بديلة

يقع مركز شباب إيسنلر في قلب البلدية، في مبنى كان مدرسة تحضيرية كولنية، لكنها صودرت مؤخرا من الحكومة، ورصدت لاستخدام مركز الشباب الذي تدعمه البلدية. لقد اخترت إيسنلر كأحد مواقع عملي الميداني حول حملة تثقيف شباب العدالة والتنمية؛ لأنها واحدة من أكبر مناطق إسطنبول للطبقة الدنيا حيث حاز "حزب العدالة والتنمية" مرارا على الأغلبية الانتخابية.[11] لقد علمت أن بعض المعلمين والطواقم الإدارية قد طردوا مؤخرا بسبب انتساباتهم الكولنية. وفي حين أن الأمور لم تستقر أبدا في المركز، عاكسة الاضطراب المستمر للسياسة التركية بالسنوات الراهنة، كانت إحدى الشخصيات الثابتة بالمركز هي جميل خوجا [Hoca، وهي تعني الشيخ أو الأستاذ المربي باللغة شبه العامية التركية، وتأتي مقابل المعلم الحديث الذي تقتصر وظيفته على التعليم دون التربية] مدير المركز الذي كان يعيش في ألمانيا بخبرة طويلة بتعليم الشباب. كانت إحدى أكثر النشاطات خارج المنهج تكرارا هي الندوات، أو *sohbet* بالتركية، والتي يقودها معظم الأحيان جميل خوجا ومتحدثون بين الفينة والفينة من خارج المركز حول القضايا الدينية أو الاجتماعية، وعلى الأغلب فإنها تتكون من إرشادات ملهمة وحوادث تاريخية، وأحيانا تعليقات سياسية مقدمة للجمهور الشاب. كان جميل خوجا متحدثا ملهما اعتقد معظم طلابه أنه فهم مشكلات الشباب، وكان يعطيهم من حين لآخر نصائح حياتية يقدرونها. أخبرتني بضع طالبات أنهن على الرغم

---

[6] انظر:

Sam Kaplan, *The pedagogical state: education and the politics of national culture in post-1980 Turkey*. Stanford University Press (2006) & Ayça Erinç Yıldırım, *History and Education: Perceptions, Changes and Continuities During Early Turkish Republic*. Libra Press (2017).

[7] Cihan Tuğal, *Passive revolution: Absorbing the Islamic challenge to capitalism*. Stanford University Press (2009).

[8] Aydın Özipek, "Cultivating" A Generation Through Education: The Case of The Gülen Movement. Unpublished MA Thesis. Central European University (2009).

[9] انظر:

Ayça Alemdaroğlu, The AKP's Problem with Youth. *Middle East Report* 288 (Fall 2018).

[10] للتغيرات التي قادها "حزب العدالة والتنمية" في النظام التعليمي الرسمي، انظر:

Demet Lüküslü, "Creating a pious generation: youth and education policies of the AKP in Turkey," *Southeast European and Black Sea Studies*, 16:4 (2016).

[11] حول العلاقة بين التعبئة الشعبية "لحزب العدالة والتنمية" والفقر المديني، انظر:

Kayhan Delibaş. *The Rise of Political Islam in Turkey: Urban Poverty, Grass Roots Activism and Islamic Fundamentalism*, London, Tauris (2016).

من أنهن قدمن بداية للدراسة لاختبارات القبول، عالية التنافسية التي – كما ذكر أعلاه – شكلت الفجوة التي بنت عليها جماعة كولن شبكة مدارسها التحضيرية الواسعة، فإنّهن قد تعلمن عن القضايا الدينية، وبدأن يرتدين الحجاب بفضل محاضراته. بالنسبة للطلاب، كان هذا علامة على تقواه واهتمامه بهم، وهو ما كانوا يشتكون من عدم وجوده بما يكفي من والديهم ومن الأساتذة بالمدارس الحكومية.

أصبح هذا الشكل من أشكال التقوى والخطاب الديني أمرا مسلّما به في المركز الشبابي، وتروج له الإدارة على أنه الشكل الأنسب لتعليم الشباب. كانت الصلوات الخمس تؤدى جماعة، بإمامة الأساتذة وأحيانا الطلاب، وكانت البنات والأولاد، ما بين 12 و18 عاما، يأتون بأيام منفصلة للمركز، وأصبحت الموسيقى الدينية – التي عادة ما تكون أغاني راب يؤديها مغنو راب ملتزمون – تشغل أثناء الاستراحات. وبعكس المساحات العامة الأخرى في تركيا، جرى ملء الخطاب اليومي بشكل كبير بكلمات وتعبيرات تظهر الاجتماعية الملتزمة.

كان الشعور المنتشر في المركز هو أن السنة المحافظين ما زالوا الجماعة الأقل حظا في تركيا، حتى مع كون "حزب العدالة والتنمية" هو الموجود في السلطة لغالبية العقدين السابقين.[12] أخبرني بعض الطلاب في محادثة جماعية أن الآخرين، أي العلمانيين والعلويين [الأناضوليين (Alevis)، وهم مختلفون عن العلويين الموجودين في سوريا (Alawites)]، لن يفوتوا أي شيء باستثناء المحاضرات الدينية بعدم وجودهم في مساحات المركز الشبابي، لأنهم اعتقدوا أنهم أفضل ماليا، ولذلك فهم قادرون على تحصيل التعليم في مكان آخر.

وبعكس كل المساحات التعليمية العامة الأخرى في تركيا تقريبا، كانت رموز وخطابات الجمهورية الكمالية ومؤسسها أتاتورك غائبة بشكل لافت. الماضي الوطني الجماعي كان متخيلا بأزمنة ما قبل الجمهورية، إذ إنه، على سبيل المثال، كانت الجدران والمكاتب مزينة بصور السلاطين العثمانيين أو اقتباسات ملهمة من شخصيات صوفية كبرى مثل الرومي.

في كل هذه الحالات، احتل مركز شباب إيسنلر مكانا خاصا في بنية التعليم المقسمة في تركيا. لم تكن جزءا من نظام التعليم الوطني، ولذلك فمنهاجها أو تنظيمها المادي لم يكن محكوما بإملاءات "وزارة التعليم الوطني". من الجانب الآخر، لم تكن تحت إدارة جماعة دينية أو منظمة غير حكومية، ولذلك، فلم تكن مستقلة تماما عن الأجندة التعليمية والتثقيفية الشبابية للحكومة. لقد كانت معرفة رسميا على أنها مساحة عامة لإنها تدار من البلدية، إلا أنها كانت حصرية بشكل كبير من حيث خطابها الموالي بشكل علني للعدالة والتنمية، وهيئتها الملتزمة. لذلك، جسد مركز ثقافة الشباب التناقضات والتوترات المتأصلة بحكم "حزب العدالة والتنمية"، لقد كان، بالوقت نفسه، مساحة لتربية بديلة نقدية أعادت إنتاج السلطة السياسية والتي تسيطر عليها كذلك بشكل مباشر.

جلب التعليم غير الرسمي تحت سلطة الدولة

في ظهيرة أحد الأيام، وقبل نهاية عملي الميداني بقليل، أخذني إيرين، أحد المعلمين بالمركز والقائم بأعمال بعض الواجبات الإدارية البسيطة، إلى مكان شواء كباب قريب، مع بعض المعلمين الآخرين. لقد كانوا جميعا في نهاية العشرينيات، وغالبا ما تسكعوا معا. رآني إيرين شخصا موثوقا كان بالوقت نفسه من الخارج، ولذلك شعر دائما بالراحة عندما كان يرافقني، ليشتكي حول القضايا في حياته، بما فيها مركز الشباب. لقد شعرت بعدم راحته مسبقا ذلك اليوم، ولكن لم أجد الفرصة المناسبة لأسأله عما يجري.

بعد ذلك بقليل، أفصحوا عمّا في خواطرهم علانية: لقد كان هناك إشاعات خلال الأيام القليلة أن "وقف شباب تركيا" (TUGVA) يسعى لاستدخال مركز الشباب ضمن بنيته المركزية. لقد تأسس الوقف قبل ذلك بثلاثة أعوام بالهدف الواضح لإيجاد بديل عن شبكة كولن، ووضع التعليم غير الرسمي تحت سيطرة الحكومة. لقد كان بشكل غير رسمي تحت إشراف ابن الرئيس، بلال أردوغان، وضم عدة شخصيات من الحزب في إدارته، بما فيهم رئيس بلدية إيسنلر كعضو مجلس استشاري أعلى. كان إيرين وزملاؤه غير مسرورين بهذا الغموض، وقلقوا حول الحفاظ على وظائفهم، فهم سيكونون الآن جزءا من بنية هيكلية أعمق اعتقدوا أنها ستقوض استقلاليتهم النسبية. رغم أنهم اعترفوا أن كونهم جزءا من وقف الشباب سيتيح لهم وصولا أفضل للمدارس الحكومية، بكونه مدعوما بشكل رسمي من مكتب الرئيس، عبروا عن خوفهم من أن إيسنلر لها هيئة خاصة وديناميات محلية، قد تضيع في بنية وقف الشباب التي تفرض من الرأس للقاع.

هذا التوتر بعينه بين إبقائه محليا وجعله جزءا من بنية مركزية كان يعكس مأزق "حزب العدالة والتنمية" حينها. أحد العوامل المهمة وراء شعبية "حزب العدالة والتنمية" المتزايدة بين قطاعات كبيرة من الشعب كان تأكيده على البلديات التي عززت إنتاج مجالات عامة بديلة على المستوى المحلي، خصوصا للسكان السنة المحافظين الذين يشكلون أغلبية القاعدة الانتخابية "لحزب العدالة والتنمية". لقد كان هذا متفقا مع المنطق السياسي النيوليبرالي الذي يشجع على الخصخصة، والفصل المكاني، والتقسيم الثقافي. في مجال التعليم، حفز

[12] للسياسات الفعالة لحزب العدالة والتنمية وكيف تولد بشكل فعال شعورا بالمظلومية الجماعية بين مواليها، انظر:
Nagehan Tokdoğan, *Yeni Osmanlıcılık: Hınç, Nostalji, Narsisizm, İletişim* (2018) (in Turkish).

"حزب العدالة والتنمية" بشكل مستمر المدارس الخاصة، وشجع على التنويع التربوي (البيداغوجي) على المستوى المحلي. هذا هو أحد الأسباب الرئيسية لكون المركز الثقافي في إيسنلر جاذبا للشباب من العائلات المحافظة تقليديا.

لقد كان هناك أيضا "عوامل سحب" باتجاه المركزية، مدفوعة بشكل رئيسي بمنطق الأمن. لقد أنتجت التجربة الكولنية صدمة وارتيابا ضخمين ضمن صفوف المحافظين في تركيا. ولقد أصبح هذا أوضح بكثير من الشباب المعارض في حديقة غيزي، إذ اعتبرت هذه ضربة من الداخل. لقد أدى هذا لشعور دائم بالارتياب المرضي (*paranoia*) حول نشاطات الجماعات الدينية، والتي تعمل كذريعة لتوسيع سيطرة الدولة على مساحات التعليم غير الرسمي. "وقف شباب تركيا" هو أحد المنظمات الشبابية الكبرى الموالية للحكومة التي قامت كجزء من جهود "حزب العدالة والتنمية" لجلب المجال تحت سيطرة الحزب السياسية.

أكد إيرين ورفاقه على أهمية التعبئة الشعبية وصناعة السياسات على المستوى المحلي، على الرغم من اعترافهم، بالوقت نفسه، بالمكاسب المحتملة بكونهم جزءا من بنية مركزية أكبر. لقد كانوا يأملون أن حالة الاضطراب ستزول دون أن يفقدوا "اللمسة المحلية". كما ذكر أعلاه، فقد كان رئيس بلدية إيسنلر موجودا في المجلس الاستشاري الأعلى للوقف، وبفضل تأثيره السياسي، حُلَّت مسألة هذا التوتر؛ بإبقائهم منفصلين مع زيادة مستوى التنسيق والتعاون بينهم. بالترتيبات الجديدة، يسمح الوقف لمركز الشباب باستخدام موارده من حين لآخر، مثل اسمه، بينما سيتمكن المركز من الحفاظ على استقلاله النسبي على الرغم من أنه سيطلب منه بين الفينة والأخرى مشاركة طاقمه ومرافقه مع الوقف.

هذا الترتيب الجديد كان أوليا، لكنه فعال بالوقت الذي أنهيت به عملي الميداني في إيسنلر. بغض النظر عن النجاح أو الفشل المستقبلي، أشار هذا الترتيب إلى المحور الرئيسي للتوتر الذي صاغ التشكل القائم لأجندة "حزب العدالة والتنمية" لحوكمة الشباب. بمعنى آخر، فعالية سياسات العدالة والتنمية حول الشباب تكمن، بالنهاية، في قدرتها على إدارة التوتر بين قوى المركزية، المدفوعة بالقلق الملح حول الأمن، وبقوى اللامركزية، المدفوعة بالمبادئ الليبرالية بالخصخصة والفصل المجتمعي. ولكن، من الممكن استقاء استنتاجات من الدينامية عينها التي وصفتها أعلاه: هناك دافع نحو المركزية في مجال التعليم غير الرسمي، لكن هذا لا يهدد التمايز بين التعليم الرسمي وغير الرسمي. بكلمات أخرى، سواء أكانت تحت سيطرة "وقف شباب تركيا" أم بلدية إيسنلر، فإن المساحات التعليمية غير الرسمية مركزية في سياسة "حزب العدالة والتنمية" حول الشباب.

الخلاصة

بحثت هذه الورقة في سؤال: لماذا تستمر حكومة "حزب العدالة والتنمية" في تركيا بالاستثمار بشكل كبير بالتعليم غير الرسمي على الرغم من امتلاكها السيطرة السياسية الكاملة على "وزارة التعليم الوطني"؟. بناء على عمل ميداني إثنوغرافي مطول في مركز ثقافي شبابي بأحد مناطق إسطنبول ذات الطبقة الدنيا، حاججت الورقة أنه في حين أن "حزب العدالة والتنمية" يحتفظ بشكل كبير بالمساعي والممارسات التربوية للجماعات الإسلامية والمحافظة السابقة، إلا أنه يواجه بشكل متزايد تحدي جلبها تحت سيطرة الدولة. لقد خلق هذا معضلة بارزة: في حين أن نجاح "حزب العدالة والتنمية" في النظام الانتخابي يعتمد بشكل كبير على رغبته وقدرته بتشجيع مجالات عامة بديلة على المستوى المحلي، خصوصا للمجتمعات السنية المحافظة التي تشكل غالبية قاعدته الانتخابية، فالتحدي الراهن الذي فرضته الجماعة الكولنية التي أسقطت حكمه تقريبا رفعت مخاوف الدولة الأمنية، وأدت لفعاليات لتوسيع السيطرة الحكومية إلى مساحات التعليم غير الرسمية. حالة مركز شباب إيسنلر الثقافي توضح هذه المعضلة. في حين أن التنظيم غير الرسمي للمركز وقدرته على استدخال رموز وممارسات المسلمين السنة في هيئته هي ما جعله متميزا عن نظام التعليم الرسمي المدار مركزيا – وبالتالي مساحة أكثر فعالية لتجنيد الشباب ضمن جماعية "حزب العدالة والتنمية" – جعل الدافع لجلب هذه المساحات تحت سيطرة الدولة استقلاله النسبي متزعزعا بشكل كبير بعد أن أرادت منظمة عملاقة موالية للحكومة استدخاله ضمنها.

البطولة والرشد بين الشباب المعتقل في القدس الشرقية

ماكيكو نامبو، جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية | Makiko Nambu, Tokyo University of Foreign Studies

في أبريل/ نيسان 2016، كان شهر كامل قد مر منذ بدء الأسرى السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية إضرابا جماعيا عن الطعام (إضراب الكرامة). بدأت صور المقاعد الفارغة في خيم التضامن، حيث اجتمع المتضامنون لتنظيم اعتصامات، تُتداوَل على وسائل التواصل الاجتماعي. كان الأسرى يطالبون بتحسين ظروف السجن، وإنهاء سياسة الاعتقال التعسفي دون محاكمات عادلة، ضمن أمور أخرى. وفي ظلّ إبدائهم استياءهم من غياب الدعم وإنهاك عائلات الأسرى، دون تقدم واضح في المفاوضات مع سلطات السجن الإسرائيلية، عكست هذه الصور النضالات الراهنة بين الناشطين بحثا عن جمهور أوسع في الشوارع مطالبين بدعم الأسرى.

تبحث هذه الورقة مفهوم البطولة والرشد بين الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية، بصلتها مع تجارب الاعتقال والأسر في السجن الإسرائيلي. كانت قضية الأسرى في فلسطين، وما تزال منذ أن بدأت جزءا لا يتجزأ من المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي وحركة التحرر الوطنية.[1] ضمن هذا السياق، عدّت تجارب الاعتقال والأسر طقس عبور بين الشباب وخصوصا الشباب الذكور.[2] ولكن، بينما يواصل الشباب اليوم مواجهة المداهمات الليلية المتكررة، بالإضافة للانتهاكات والتهويد السريعين للمدينة، أصبح عنوان البطولة ملتبسا بشدة.

يواجه كل الفلسطينيين قضايا البطولة والرشد، لكن المجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية واجهت بعض الظروف المختلفة، وخصوصا بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993. تطرح الورقة بداية كيف تقدم فكرة البطولة بالعلاقة مع الأسر، ثم ستنظر إليها في سياق اليوم. بناء على العمل الإثنوغرافي للكاتبة في القدس الشرقية من 2015 وحتى 2017، تظهر بقية الورقة ظروف اعتقال الشباب في السنوات الأخيرة، وبعض المواضيع المنبثقة التي تظهر التقاطع بين السجن والبطولة.

البطولة والسجن

تترسخ الممارسة الإسرائيلية بالأسر والاعتقال للفلسطينيين بشكل واسع مع مفهوم أن السجن والسجناء لديهم حضور فاعل في تشكل الرموز الفلسطينية وتاريخ مقاومة الاحتلال. الشباب الفلسطينيون الذكور مركزيون بهذا؛ إذ إنهم الفاعلون السياسيون الرئيسيون في الشوارع، وبالتالي فإنهم هدف الاعتقال المرتبط عادة بأفعال بطولية. يلقب الأسرى بلقب الأبطال، وتملأ صورهم ورسوماتهم جدران الشوارع جنبا إلى جنب مع صور الشهداء.

أظهرت الدراسات السابقة كيف كان الاعتداء العلني بالضرب والاعتقال أثناء الانتفاضة الأولى (1987- 1993) بمثابة طقس عبور بين الذكور الفلسطينيين الشباب الذي رسم حدود نُضجهم السياسي.[3] داخل السجون، نظم المعتقلون أنفسهم لإدارة شؤونهم اليومية، ونسقوا إضرابات عن الطعام عبر سجون وفصائل سياسية مختلفة، وشاركوا بنقاشات سياسية وتعليمية كانت تجرى وتمرر من المعتقلين الأكبر إلى النزلاء الأصغر سنا.[4] الطبيعة عالية التنظيم للنشاطات الداخلية للسجناء معروفة باسم "حركة الأسرى" وهي السبب الذي يستذكر به بعض المعتقلين السابقين "السجن كجامعة".[5] يستقبل السجناء السابقون عند رجوعهم إلى مجتمعاتهم باحتفال، وغالبا ما يكون باحترام ووضعية اجتماعية عالية.[6]

---

[1] Maya Rosenfeld, *Confronting the Occupation: Work, Education and Political Activism of Palestinian Families in a Refugee Camp* (Stanford: Stanford University Press, 2004).

[2] Esmail Nashif, Palestinian Political Prisoners: Identity and Community (Abington: Routledge, 2008); Julie Peteet, "Male Gender and Rituals of Resistance in the Palestinian 'Intifada': A Cultural Politics of Violence," *American Ethnologist* 21, no. 1 (1994): 31-49.

[3] Peteet, "Male Gender and Rituals," 33.

[4] Rosenfeld, *Confronting Occupation*.

[5] Rebecca Granato, "Writing Palestinian Politics in Israel's Prisons before Oslo," *Middle East Report*, no. 275 (2015): 20.

"الأهمية الحياتية" (Allen, 1991, p. 97) للاعتقال والتحقيق والصيرورة التي تصبح بها تجربة السجن "وسام فخر"
(Hale, 2013, pp. 139-140) مشار إليها أيضا في دراسات إثنوغرافية أجريت في أماكن أخرى. انظر مثلا:
Allen Feldman, *Formations of Violence: The Narrative of the Body and Political Terror in Northern Ireland* (the University of Chicago Press, 1991) and Sondra Hale, "The Memory Work of Anthropologists: Notes toward a Gendered Politics of Memory in Conflict Zones – Sudan and Eritrea" in Shrine Hafez and Susan Slyomovics, *Anthropology of the Middle East and North Africa: Into the New Millennium* (Indiana University Press, 2013).

[6] Rosenfeld, *Confronting Occupation.*

ولكن، في حين أن الاعتقال والأسر ما زال تجربة معاشة اليوم، تصبح وضعية أولئك الذين يعتقلون أكثر التباسا. اتسم المشهد السياسي الفلسطيني في حقبة ما بعد أوسلو، وتحديدا بعد نهاية الانتفاضة الثانية (2000- 2005)، بحركة تحرير وطنية مضمحلة ومقسمة، يطغى عليها التنافس السياسي بين فتح وحماس، والقمع الداخلي المتزايد الذي تمارسه "السلطة الفلسطينية" مع عنف إسرائيلي مستمر.

أدت هذه التطورات إلى "لا مبالاة تجاه السياسة" و"رغبة بالحياة العادية" ضمن الجمهور العام، بما فيهم الشباب المستاؤون من السياسات المحلية، والذين ينظرون للاعتقالات من "السلطة الفلسطينية" الآن على أنها حدث شائع.[7] الفيلم الوثائقي الصادر مؤخرا "اصطياد الأشباح" هو إعادة رسم لتجربة السجن الإسرائيلي من قبل أسرى فلسطينيين سابقين، وهو يمثل الانتقالة الراهنة بتنوع صور الأسرى كأفراد يمرون أيضا بالمحنة والصدمة العاطفية (التروما)، ويبكون ويفتقدون أحبتهم، في تعبيرات عادة ما تطغى عليها البطولة.[8] بعض الراشدين الذين قابلتهم ممن قضوا وقتا في السجن الإسرائيلي شاركوا شعورهم بالعبء بكونهم يعاملون كأبطال، في حين شكّك آخرون حول ما إن كان ذهابهم للسجن سيؤدي لتغيرات سياسية ذات مغزى. وتبدو الكيفية التي تصوّر بها البطولة بين العامة والمعتقلين، بجانب الدور الذي تؤديّه بالمجتمع وتحولاتها، مشتبكة، مع الديناميات السياسية والخطاب الوطني الفلسطيني التاريخي للمقاومة.

اعتقال وأسر الشباب في القدس الشرقية

الشباب الفلسطيني في هذه الورقة هم الجيل الذي نشأ على الأغلب في الوقت الذي أعقب التغيرات المؤسساتية ما بعد أوسلو، دون ذاكرة وتجربة مباشرة لحركة التحرر الوطنية في حقبة ما قبل أوسلو. أثناء ذلك الوقت، تعمّق عزل المجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية عن بقية فلسطينيي الضفة الغربية؛ نتيجة القيود المنهجية على الحركة عبر الأراضي، ومنع "السلطة الفلسطينية" للنشاطات المرتبطة بالنشاط في القدس الشرقية.[9] أثناء ذلك، أدّت محاولة إسرائيل تعزيز توحيد الدولة إلى إقصاء كبير لمجتمعات القدس الشرقية، من خلال تجاهل الخدمات الاجتماعية، وهدم المنازل، وإلغاء حقوق الإقامة، وجعل الحالة المشروطة أصلا في القدس أكثر هشاشة.[10] هذا الجو محسوس أيضا من خلال الصلات اليومية مع الشرطة والجنود الإسرائيليين الذين يقومون بالتفتيش على الهويات والأشخاص بالشوارع تحت الرقابات الشديدة. بالنسبة للفلسطينيين المقدسيين، أصبح محض وجودهم بالمدينة ببساطة أمرا ملحا ومهما.

أصبحت مجتمعات القدس الشرقية تواجه مرحلة متقلبة في السنوات الأخيرة، وخصوصا بعد اندلاع سلسلة من الهجمات بالسكاكين التي قام بها الشباب الفلسطيني ضد المستوطنين والجنود الإسرائيليين في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، وباتت تعرف باسم "انتفاضة القدس". هذه الحوادث لم تتّسم بكونها حركة منسقة، وإنما سلسلة من النشاطات الفردية، وبوصفها للتفريغ عن القمع اليومي. العديد من الشباب وعائلاتهم الذين أجريت معهم مقابلات أثناء البحث الميداني كانوا من الذين اعتقلوا أو أسروا أثناء هذه الفترة المضطربة.

في مخيم شعفاط للاجئين الواقع شمال شرقي المدينة، يوجد حاجز عسكري دائم لمراقبة دخول السكان للمخيم وخروجهم منه. أصبح الشارع قرب هذا الحاجز العسكري موقع الشباب المتجمعين بوقت متأخر ليلا، وأصبح الوقوف بوجه الجيش والجنود لمنعهم من دخول المخيم بإلقاء الحجارة هو الروتين الليلي اليومي. عزز حصول الاعتقالات إثر الاشتباك مع الجنود دورهم الاجتماعي للدفاع عن المخيم. وصفت أم شاب عمره 16 عاما من المخيم، (كان وقت المقابلة في السجن)، كيف يُعرف ابنها بين أقرانه في المخيم بأنه "شبل المخيم العنيد" بسبب وجوده في الشوارع. وبمواجهته عدة اعتقالات، خلد أصدقاؤه ذكراه في غيابه الفعلي، بعمل فيديو كليب له مع سجناء، وشهداء آخرين من المخيم.

النضج، والبطولة، والحياة بعد السجن

التقدّم بالعمر في سياق التنشئة الاجتماعية السياسية وتجربة الاعتقال والأسر معكوس كذلك في سردياتهم. أحد المواقع المتكررة هو "غرفة أربعة"؛ غرفة التحقيق في مركز اعتقال المسكوبية في القدس الغربية. هذا هو المكان الذي يؤخذ إليه الشباب أولا بعد اعتقالهم.

---

[7] Lotte Buch Segal, *No Place for Grief: Martyrs, Prisoners, and Mourning in Contemporary Palestine* (University of Pennsylvania Press, 2016) and Noemi Casati, "Political Participation in a Palestinian University: Nablus Undergraduates' Political Subjectivities through Boredom, Fear and Consumption," *Ethnography* 17, no. 4 (2016): 518-538.

[8] *Ghost Hunting* (2017), directed by Raed Andoni.

[9] Michael Dumper, *Jerusalem Unbound: Geography, History, and the Future of the Holy City* (Columbia University Press: 2014) p. 330.

[10] يعيش السكان الفلسطينيون في القدس في المدينة على أنهم "مقيمون دائمون"، في حالة تعطى كذلك للمواطنين الأجانب من إسرائيل وليست مواطنة كاملة. في الوقت نفسه، فإن وضعهم الاجتماعي والقانوني مختلف عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة من حيث أنهم جزء من الإدارة المباشرة للبلدية الإسرائيلية بدلا من كونهم تحت إدارة "السلطة الفلسطينية". لدراسة أكثر شمولا حول الأوضاع التي تواجه القدس الشرقية، انظر:
Denielle C. Jefferis, "The 'Center of Life' Policy: Institutionalizing Statelessness in East Jerusalem," *Jerusalem Quarterly* 50, (2012): 94-103 and Nadera Shalhoub-Kevorkian, *Security Theology, Surveillance and the Politics of Fear* (Cambridge University Press, 2015.

تعتبر عبارة "كنت بالغرفة أربعة" كعلامة مميزة ونقش لتجربة السجن، كما تعد كحلقة في السيرة الذاتية. لقد كان هذا على تناقض مع وصفهم للوقت الذي قضوه في السجن الحقيقي بأنه كان أمرا "عاديا."

للبعض، كان السجن امتدادا لشوارعهم عندما يتحدون مجددا مع رفاقهم. من المشار إليه بشكل منتظم أنه، في السنوات الأخيرة، يوجد عدد ليس بالقليل من شباب القدس الموضوعين تحت الإقامة الجبرية يفضل قضاء بقية الفترة داخل السجن بدل قضائها في المنزل وحيدا.[11] كملاحظة إضافية، صححني أحد الشباب الذين قابلتهم وأعاد صياغة كلمات "قسم الأطفال" إلى "قسم الأشبال" عندما أشار إلى قسم السجن الذي يوضعون به.

يمتد تأثير الأسر والاعتقال لما وراء فترة السجن. أحد المشاهد الشائعة في قرى القدس الشرقية هي يافطة للشباب المعتقل، عادة مع صورة الشباب وتوقيع حزب سياسي، تعلن تاريخ إطلاق سراحه من السجن. عند عودته إلى قريته، يتظاهر رفاقه في الشوارع، ويهتفون ويحملونه على الأكتاف. للأسابيع التالية، تستقبل العائلة الجيران الذين يقومون بزيارات مرحبة بعودة الشباب. لكن هذا الرفع لن يستمر طويلا؛ لأن الشاب يرجع تدريجيا للواقع خارج السجن. أحد الشباب المحررين أسرّ لي أنه لا يسمح له بالذهاب للمدرسة (رغم أن المدرسة لا تمنع الطلاب من حضور الصفوف)، أو أنه يفضل أن يقوم بأعمال منتجة بأي مكان بما فيها الأسواق بالضفة الغربية. بحالة أخرى، نصحت والدة أحد الشباب المعتقلين بشكل غير مباشر من أحد الأساتذة بمدرسة خاصة أن يغير ابنها مدرسته عند إطلاق سراحه.

عن "عدم المساءلة"

من الجدير بالذكر، أيضا، ميل أمهات الشباب المعتقلين لعدم مساءلة أولادهم حول ما جرى فعليا في الوقت الذي قضوه بالمعتقل. بعكس الافتراض بأن الوالدين يبحثون عن "الحقيقة"، الاستجابة المعتادة كانت عدم المساءلة. بكلمات أحد الأخصائيين النفسيين السريريين الذي قدم تفسيرا لذلك، لم يكن مهما للأمهات سبب الاعتقال لوجود العديد من القضايا التي كان يؤخذ بها الأطفال من قبل الشرطة بلا سبب، سوى وجودهم بالمكان الخطأ بالوقت الخطأ.[12] يوجد خوف أيضا من الممارسين القانونيين في السنوات الأخيرة من الميل المتزايد لدى المحامين للوصول لصفقة إقرار بالذنب بالاعتراف بالتهم، على أمل إخراج الشباب من السجن بأقرب وقت ممكن.[13] بهذا تصبح أسباب الاعتقال غير مرتبطة ضمن هذا السياق.

الميل لعدم المساءلة مرتبط كذلك بفكرة الاعتراف والتجنيد. أثناء التحقيق، يطلب من الشباب مرارا أن يتحدثوا ليس فقط عن أنفسهم، وإنما أيضا أن يشاركوا أسماء أصدقائهم من القرية. الوشاية بالآخرين والاعتراف من الآخرين يترك شكا ضخما حول مفهوم الثقة. البقاء صامتا مرتبط بالأخلاقية، وهو أحد الأسباب التي تجعل مرحلة التحقيق هي "المحاكمة الحقيقية" للمعتقلين.[14] على مدخل قرية العيساوية، يوجد رسم على الجدار، ربما كتبه أحد الشباب في القرية، يقول: "أصدقائي الأعزاء، عندما أموت، اكتبوا على قبري أنه لم يعترف".

الخلاصة

في ديسمبر/ كانون الأول 2015، بدأ ناشطان مجتمعيان من القدس الشرقية اعتصاما في مجمع مقر الصليب الأحمر؛ لمقاومة أمر النفي المؤقت من المدينة.[15] الخيم التي نصبوها أصبحت موقعا للتجمع الاجتماعي للحظة موجزة، إلى أن أخذوا للسجن بعد بضعة أسابيع. الشعار الرئيسي لحملتهم كان: "مش طالع".

يشعر بعض الشباب بالحاجة الشديدة للتحرك؛ نظرا لإلحاح الاعتداء والإقصاء المواجهين في مجتمع القدس الشرقية. ولكن لأن البقاء والتأكيد على وجودهم في المدينة أمر فارق، يقف المجتمع ما بين أخذ توجه مقاوم مباشر، والخيار اللاسياسي لضمان وضع إقامتهم. إنه من المفهوم الآن بشكل عام أن مزيدا من المقدسيين يتقدمون للحصول على الجواز الإسرائيلي، وتعلم العبرية من أجل البقاء.[16] في

[11] Richard Falk, "Forward" in Norma Hashim (Ed.) translated by Yousef M. Aljamal, *Dreaming of Freedom: Palestinian child Prisoners Speak* (Saba Islamic Media: 2016), pp.17-18.

[12] مقابلة شخصية أجريت في 6 ديسمبر/ كانون الأول 2016.

[13] Nadera Shalhoub-Kevorkian and Shahrazad Odeh, "Arrested Childhood in Spaces of Indifference: The Criminalized Children of Occupied East Jerusalem." *Canadian Journal of Women and the Law* 30 no. 3 (2018): 413.

[14] Lisa Hajjar, *Courting Conflict: The Israeli Military Court System in the West Bank and Gaza* (University of California Press: 2005), p.109.

[15] Nir Hasson, "Two Palestinian Social Activists Arrested after Barricading Themselves in Red Cross Building" *Haaretz*. Published January 6, 2016, retrieved June 2, 2019.

[16] Nir Hasson, "All the Ways East Jerusalem Palestinians Get Rejected in Bid to Become Israelis" *Haaretz*, Published January 15, 2019, retrieved June 2, 2019.

حين أن السجن والبطولة عملت كتأكيد للمقاومة في حقبة ما قبل أوسلو، قد يكون هذا الالتباس حول المقاومة والبطولة هو ما يمثل القدس الشرقية اليوم.

بشكل مشابه، تشير شلهوب- كيفوركيان وعوده إلى أن العائلات الفلسطينية في القدس الشرقية تدفع لتظهر اندماجها مع المواطنين الإسرائيليين ورفضها لأفعال المقاومة لينظر لها على أنها "عائلة معيارية" وليست قومية في المحكمة. انظر:
Nadera Shalhoub-Kevorkian and Shahrazad Odeh, "Arrested Childhood in Spaces of Indifference: The Criminalized Children of Occupied East Jerusalem." *Canadian Journal of Women and the Law* 30 no. 3 (2018): 415.

"الأولاد السودانيون المفقودون" الجدد

سارة أ توبين، معهد كريستيان ميشلسن | Sarah A Tobin, Chr. Michelsen Institute (CMI)

في هذه الآونة هناك ما يقارب السبعة ملايين شخص متأثرون بالهجرة والنزوح إلى ومن وعبر السودان. ما يقارب المليون منهم يبحثون عن ملجأ داخل حدود السودان من الدول المجاورة والإقليمية التي تمر بصراعات، في كل من الأربعة عشر مخيما للاجئين وفي العديد من المناطق المدينية والمناطق السكنية الريفية. هناك مليونان آخران نازحون ضمن البلاد كمهجرين داخليين إثر الإبادة الجماعية في دارفور واستقلال جنوب السودان.

ويوجد أكثر من 1.7 مليون سوداني يبحثون عن الحماية خارج حدود البلاد، بما فيهم العشرون ألفا من "الأولاد السودانيين المفقودين" المعروفين من الثمانينيات والتسعينيات. لقد تم صك مصطلح "الأولاد السودانيون المفقودون" الشهير، نسبة لأكثر من عشرين ألف يتيم من قبيلتي النوير والدينكا السودانيين والشباب الذين أُخذوا سيرا على الأقدام في رحلة طويلة إلى مخيمات اللاجئين في أثيوبيا أثناء الحرب الأهلية السودانية الثانية نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات. أعادت الولايات المتحدة توطين 4000 منهم، وظهروا بعدة أفلام وبرامج تلفزيونية بارزة.

قد يكون مفاجئا اكتشاف أنه من بين اللاجئين الذين يعيشون في السودان، هناك 250 ألف سوري تقريبا، يتواجدون بشكل رئيسي في منطقة الخرطوم. أكثر من تسعين بالمئة منهم من الشباب بأعمار ما بين العشرين والثلاثين. إنهم يعيشون ويعملون في كل أنحاء مدينة الخرطوم، وقد تجمعوا شمال منطقة وسط البلاد في ضاحية تسمى بحري كفوري وشرقه في منطقة تسمى الرياض. مع مرور سوريا الآن [عند نشر البحث الأصلي] بعامها الثامن من الصراع، فإن الأسئلة والمخاوف حول اللاجئين السوريين والنزوح ما زالت قائمة.

لماذا السودان؟

تملك السودان تاريخا طويلا من استقبال اللاجئين. لأكثر من ثلاثين عاما، ضمت السودان لاجئين من أوغندا وتشاد وأثيوبيا والكونغو وأريتيريا، مع وجود سياسة لاجئين "كريمة" تهدف لأن تكون مسالمة وإنسانية، ملتزمة بمبدأ "عدم الإعادة القسرية" وتدفع بهدف المعيشة المستدامة ذاتيا للاجئين. إضافة لذلك، جعلت الحدود النافذة أنظمة الحكم الأكثر تشديدا صعبة للاجئين، إن لم تكن مستحيلة.

كان السودان مرحبا بشكل فائق بالسوريين؛ كانت الجامعات والتعليم في كل المستويات متاحا للسوريين بنفس الرسوم المفروضة على السكان المحليين. كان السوريون قادرين على العمل، وبدء الأعمال التجارية، والوصول للرعاية الصحية بكل الطرق كالسودانيين. وبدت تكاليف فتح وتشغيل أعمال تجارية جديدة منخفضة نسبيا، والوصول لأسواق جديدة مفتوحا نسبيا. كانت الخطوط الجوية السورية تشغل رحلات يومية إلى الخرطوم من دمشق. يستطيع السوريون التقدم لجوازات سودانية بعد ستة شهور من الإقامة، ويستلمونه خلال شهور. هذا مذهل خصوصا بالأخذ بعين الاعتبار العوائق الضخمة التي واجهوها في معظم البلدان الأخرى، بما فيها لبنان ومصر. كان السوريون الذين قابلتهم يشعرون نسبيا بالمعاملة الحسنة بالخرطوم، وكانوا يشغلون كثيرا مستويات اجتماعية- اقتصادية أعلى في المجتمع.

هناك قضايا براغماتية أخرى تجعل السودان مغرية للسوريين: عام 2013، فرضت مصر عوائق على التأشيرة للسوريين، ثم الأردن ولبنان عام 2014، وبعد ذلك بعام فرضتها تركيا. السودان الآن هو البلد الوحيد في العالم الذي يسمح للسوريين بالدخول دون تأشيرة: يطلق السوريون الآن نكتة أن المكان الذي يستطيعون الذهاب إليه دون جوازاتهم هو الجنة.

هذا لا يعني أن الأمور سهلة بالنسبة للسوريين في الخرطوم. بشكل مشابه للسودانيين، فالاقتصاد سيئ، والتضخم يرتفع، والإيجارات وتكاليف السلع الأساسية مرتفعة مقارنة بالرواتب، والوظائف تكاد أن تكون شحيحة، حتى لأولئك المتعلمين جامعيا. ولكن، هناك بعض الصعوبات تحديدا على السوريين: الجو أكثر حرارة بكثير مما هو عليه في سوريا، وهم يفتقدون لطبقة وسطى متينة وحياة سوريا الكوزموبوليتانية، والعربية تضم لهجات وكلمات أفريقية تجعلها صعبة بما يكفي ليناضل البعض للتواصل، ومعظم السوريين الذين قابلتهم وجدوا الفهم السوداني الوطني للإسلام ضيقا نسبيا والسكان – كما قال أولئك الذين قابلتهم غالبا – "مغلقو الذهن". المساحات المفصولة بين الجنسين أكثر بكثير عما كانت عليه سوريا المدينية قبل الحرب، والكحول غير قانونية، والتنوع الديني في سوريا تنوع يتحدث عنه السوريون الذين قابلتهم بحنين. كما قال أحدهم: "هذه أفريقيا، لا الشرق الأوسط".

إضافة لذلك، بما أن غالبية السوريين في السودان لا يسجلون مع "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR)، لذلك فإنه لا ينظر لهم بشكل كامل على أنهم "لاجئون"، بل يحتلون مكانا ملتبسا بكونهم "ضيوفا" أو "زوارا". في حين أن السوريين في السودان يتاح لهم خيار التسجيل مع المفوضية، وأن يصبحوا لاجئين مسجلين ومتلقين للدعم، قيامهم بهذا الأمر يتطلب منهم التسجيل كذلك لدى الحكومة السودانية. قال أحد مسؤولي المفوضية في الخرطوم أنه بحلول يوليو/ تموز 2018، كان هناك فقط 12433 لاجئا

سوريا في السودان، عشرة بالمئة منهم من الرجال العزاب. إضافة لذلك، قال أحد مسؤولي المفوضية الذين قابلتهم، فإنه حالما يتم التسجيل مع الأمم المتحدة، يفقد السوريون الكثير من القدرة على الحركة والحريات في السودان؛ لأن مطالبهم باللجوء تجري معالجتها. ولذلك، فإن معظم السوريين الذين تحدثت معهم فضلوا عدم التسجيل والحفاظ، بدلا من ذلك، على حريات الحركة، على الرغم من عدم وجود دعم شهري لهم.

من هم هؤلاء السوريون اللاجئون الرجال؟

بعض السوريين القادمين من خلفيات وقدرات أكثر ثراء جاؤوا إلى السودان بهدف تأسيس أعمال صغيرة. أصحاب الأعمال وغيرهم ممن يمتلكون بعض رأس المال للاستثمار جاؤوا للسودان، وافتتحوا مطاعم ومخابز، وعملوا في الحرف المختصة والصناعات التجارية. السوريون الآخرون – وغالبية أولئك الذين تحدثت معهم – كانوا شبابا ومتعلمين وبلا خبرة، ولكنهم بشكل عام يمتلكون وسائل مالية كافية لمغادرة سوريا (بدلا من الانتقال إلى مخيم للاجئين أو للنازحين) وإن لم تكن كافية لافتتاح أعمال تجارية جديدة. لقد كانوا بشكل واضح رجالا شبابا من الطبقة الوسطى. السبب الرئيسي الذي دفعهم للمجيء إلى السودان هو أنهم كانوا عرضة للتجنيد في جيش الأسد؛ نظرا إلى أنهم قد بلغوا هذا العمر في الوقت الخاطئ تماما.

لقد قابلت شابا اسمه محمد كان نموذجا لشكل المسار الذي عايشه العديد – إن لم يكن أغلب – هؤلاء اللاجئين السوريين الشباب في السودان. ولد محمد عام 1994، وكان عمره 16 عاما عندما اندلعت الأزمة في سوريا عام 2011. أتم دراسته الثانوية، ثم ذهب للجامعة، متجنبا الخدمة الإلزامية بالجيش طالما كان يدرس. اتبع محمد نصيحة والديه، ودرس الهندسة الميكانيكية والكهربائية.

يشرح محمد تفاصيل المرة الأولى التي تورط بها في الحرب. بينما كان يسير إلى الجامعة خارج دمشق مباشرة، خطفه هو وأصدقاؤه ضابط بالجيش، وأخذوا وتعرضوا للتعذيب في قرية مجاورة. الخاطف، كما قال، كان لديه ولد أسير لدى قوات المعارضة. استخدم الخاطف محمد وبعض أصدقائه كفدية. بعد عشرين يوما وعدد غير معروف وأنواع من الأفعال التي لا يمكن الحديث عنها، أُطلق سراح محمد ورفاقه. أخذ الخاطف المال، ثم استخدمه ليدفع فدية ابنه هو. إنه يوضح: "إنهم في تركيا الآن. الخاطف ذهب إلى تركيا. وابنه قد خرج".

وهو يروي ما جرى، تغير سلوك محمد. لقد تحدث بشكل أكثر ليونة، وغض النظر عن الأحداث الأكثر صعوبة. تروي سلسلة الندوب على ذراعيه قصة ثلاثة أسابيع تقريبا من العذاب والحروق الذي تعرض له، وكان يحك متهيبا خدش عظمة الترقوة تحت بلوزته من نوع "بولو" في كل مرة كان يعود فيها للحديث عن الوقت الذي اعتقل به.

> لم أستطع العودة بعد ذلك، لم أستطع العودة للجامعة. أعني، أنني عدت، جلست في الصف، كتبت الأوراق. ولكنني مررت فقط بعامين أو ثلاثة بحيث لم أنضم للجيش. لقد أصبحت مهتما فعليا بدراسة علم النفس بدلا من ذلك، ولكن كان أمامي عام فقط من الجامعة، بحلول ذلك كان الأوان قد فات كثيرا.

وكان الأوان قد فات بأشكال أخرى. عبر ظروف الزمان والسياسات العالمية، القدرة التي كانت متاحة عام 2013 أو 2014 على الذهاب إلى أو عبر بلد مجاور بالشرق الأوسط لم تعد كذلك. القدرة على تجريب الحظ بعبور البحر المتوسط عبر تركيا عام 2015 لم تعد كذلك. بحلول عام 2017، كانت الحدود الأردنية مغلقة. الحدود اللبنانية مغلقة. لم يستطع محمد الحصول على تأشيرة إلى تركيا، ولاحقا لم يستطع الحصول على تأشيرة للإمارات. كان أمامه ثلاث خيارات: 1) أن يجد مهرّبا، ويدفع له مقابل وثيقة مزورة وطريق خارج البلاد، 2) أن يبقى ويجند في جيش الأسد، أو 3) أن يدفع المئتين وخمسين دولارا مقابل التذكرة باتجاه واحد إلى السودان. لقد اختار السودان.

مع تقدّمهم بالسن في هذا الوقت، محمد، مع مئات آلاف السوريين الآخرين الذين كانوا قد فاتهم الأوان للاستفادة من الخيارات السابقة، باتوا يعيشون الآن في وضع معلق: محاولين إيجاد عمل باقتصاد سيئ، عاجزين عن إيجاد زوجة سورية، ويعانون من ندوب مادية ونفسية من سنوات المراهقة وبداية الرشد التي قضوها في منطقة حرب. لأن كل بلد آخر في العالم أغلق احتمالات دخولهم دون تأشيرة، لم يكن هناك ببساطة أي مكان آخر للذهاب إليه بشكل قانوني. لقد قال: "أشعر أن حياتي كلها معلقة".

تجنب محمد الدخول في شؤون السياسة السودانية، وتجنب المظاهرات متعمدا. يقول وهو يلوح بيده أمام شارع تصطف به المحلات السورية ذات أسماء المحلات مرتبطة بمكان نشأتها، مثل حلويات حلب أو دكان حمص: "وكأن الحظ السيئ يلاحقني لكل مكان. كلنا يلاحقنا هذا الحظ السيئ. لماذا لا نستطيع تجنبه؟".

الانفصال السياسي و"اللاجئ المستحق"

ضمن سياق الشرق الأوسط المشتبك سياسيا بشكل كبير، قد يكون مفاجئا أن الرجال السوريين في السودان لم يعودوا ناشطين في السياسات المحلية والمظاهرات السودانية، فهم سيستفيدون بشكل مباشر من اقتصاد متحسن وتخفيف للقمع السياسي مثل جيرانهم السودانيين، ولكن، بدلا من ذلك، يترك السوريون بشكل كبير هذه الأشكال التقليدية من المشاركة السياسية في هذا السياق القمعي تمر أمامهم. غياب المشاركة السياسية للسوريين في السودان جزء من مسار أوسع، فهم تجنبوا أن يجري سحبهم في الحرب السورية بإتمام تعليمهم وتجنبوا التجنيد بالانتقال إلى السودان. ولكن، يبقى أمر عدم المشاركة في السياسات السودانية محل تساؤل كبير حول من "يستطيع" أن يكون سياسيا، ومن لا يستطيع في ظرف النزوح.

بالنسبة للسوريين في السودان، فإن الضغوط للمشاركة السياسية كبيرة. إنهم لا يواجهون فقط سياقا أوسع يشهد مظاهرات يومية، بل هم واقعون أيضا تحت مطالب دولية للسوريين – وخصوصا الشباب منهم – أن يعكسوا شكلا من الذاتية السياسية على المستوى الدولي، أن "يمارسوا" لجوءهم ويظهروا مجددا ومجددا ضعفهم وحاجتهم للحماية. الأجهزة الدولية والحكومات تبحث عن الفاعلية السياسية على أنها علامة خاصة" لاستحقاق" و"قيمة" اللاجئ".

فُسرّت التحديات التي يواجهها الأجانب بتقييم "استحقاق" هؤلاء السوريين في السودان في مقابلة أجريتها مع مسؤولين في سفارة أحد البلدان الأوروبية في الخرطوم. لقد وصف لي أحدهم استياءه قائلا:

> "نحن نعالج طلبات الانتقال ضمن تلك التي تصلنا من السوريين هنا في الخرطوم. نحن نرى عددا من القضايا المختلفة، والسوريون الضعفاء يتم تحويلهم لنا لإعادة التوطين، لكن العديد منهم شباب لا يريدون فقط العودة إلى سوريا، إنهم لا يريدون القتال من أجل بلدهم. نحن نملك الآن القدرة على معالجة طلبات 'لم الشمل' في السفارة هنا. لذلك فالرجل السوري في الخرطوم الذي منح لجوءا إلى [بلد أوروبي] سيلتقي زوجته وعائلته الذين سافروا من دمشق. إنهم يقدمون طلباتهم معا، ثم تعود الزوجة والأطفال إلى سوريا، ويبقى الرجل هنا في الخرطوم حتى تحل القضية. أنا لا أفهم ذلك. إنه لا يريد العودة [إلى سوريا] ولا يريد أن يكمل [إلى بلد أوروبي]؟ أليس الأمر كذلك؟ إذا كانت سوريا منطقة حرب وعلينا أن نأخذهم من أجل حمايتهم، فكيف يمكن القول أن هؤلاء الأشخاص "لاجئون"؟".

أهداف الجنسية والمدى الطويل

بذلك يعيش السوريون في السودان في معضلة من (عدم) المشاركة السياسية. مع تعرضهم لضغوط للمشاركة السياسية كعلامة على استحقاقهم، يشعر هؤلاء السوريون كذلك بالضغوط الفريدة بالعيش بحالة من التداعي في خضم اضطراب سياسي ضخم مرة أخرى. أحد الطرق التي حاول بها هؤلاء السوريون حل المعضلة هي التقدم لجوازات ومواطنة سودانية. بالنسبة للسوريين، فتحصيل جواز سوداني ليس لإثبات الاستحقاق كمواطن جديد، بل يعد تحصيل جواز سوداني مشاركة في عملية تقنية- سياسية تهدف لاستعادة القدرة على الحركة والأمان من أجل الهرب مجددا، إن استدعى الأمر ذلك.

بعد ستة شهور من الوصول إلى السودان، كان السوريون الذين يملكون إذن إقامة يستطيعون التقدم لجواز سوداني. السوريون الذين تحدثت معهم قالوا إن الجوازات السودانية يمكن أن تكون باليد بعد تسعة شهور من الوصول للبلاد. بجواز سوداني، يستطيع السوريون العيش والعمل في دول الخليج التي قد ترفض حاملي الجوازات السورية (باستثناء الكويت). إن لديهم وصولا سهلا لدول عربية أخرى تطلب من السوريين الآن تحصيل تأشيرات للدخول، بما فيها مصر والأردن ولبنان. السوريون بالجوازات السورية يستطيعون التقدم للحصول على تأشيرات لأوروبا بسهولة أكبر بكثير، والحركة المدعومة تعني أن هؤلاء الشباب السوريين قادرون على زيارة عائلاتهم داخل سوريا لما يصل إلى تسعين يوما دون المخاطرة بالتجنيد في الجيش.

من المعتقد أن أكثر من 10 آلاف سوري حصلوا على جواز سوداني. الجوازات وثائق قانونية، لكن العملية التي يحصلون بها عليها يتخللها الفساد بدرجة كبيرة. باختصار، يمكن للشخص أن يشتري جوازا سودانيا بعشرة آلاف دولار (وأكثر من ذلك من أجل جواز تجاري أو دبلوماسي) من شبكة من أفراد من عائلة البشير، يتصدرها شقيق عمر، عبد الله "القرش". بأكثر قليلا من الأموال، يمكن أن يأتي الجواز مع تأشيرة أوروبية جاهزة. حالما يصبحون في أوروبا، يستطيع السوريون التقدم باللجوء باستخدام وثائقهم السورية.

مع الاضطراب السياسي الراهن، والإطاحة بعمر البشير، يتوقع أن تنتهي تجارة الجوازات بالنسبة للسوريين. ولكن، العديد منهم يحاول الآن اقتناص اللحظات الأخيرة، وتحصيل واحد إن أمكن. تقدم محمد لجواز سوداني، على أمل أن هذا سيحسن طموحاته بالتحرك. إنه يشير بقوله "على الأقل أستطيع الذهاب لمصر حينها، مثلما فعل أولاد السودان المفقودون". أصبح محمد الآن، مع بضعة مئات آلاف آخرين من الشباب "الأولاد المفقودين الجدد"، متأملين تحصيل فرصة لاستعادة الحياة المفقودة.

التحرك للأمام؟

بالنسبة للعديد من اللاجئين في السودان، بما فيهم السوريين، تعد البلاد محض نقطة عبور لمسار أطول، على أمل إعادة الاستقرار في مكان آخر، غالبا أوروبا، ولكن أيضا شمال أفريقيا. بالنسبة لآخرين، فالسودان هي الوطن الجديد. العديد من أولئك الذين استطاعوا تأمين فرصة اقتصادية، وفتح أعمال تجارية ناجحة، هم أقل تحفزا للتحرك. بعض الذين قابلتهم يجدون في السودان خيارا على المدى المتوسط أو حتى الطويل؛ لأنهم أسهموا بتنمية البلاد بذكائهم التعليمي والإداري. أحد السوريين الذي تحدثت معه بدأ منظمة غير حكومية في السودان، للمساعدة على رفع مستوى التعليم بين السودانيين. لقد قال: "أتمنى أن أقوم بما يكفي بالسودان لأستطيع أن أكمل دراستي الماجستير بالتعليم في مكان ما بأوروبا. ربما سيقبلون أنني أسهمت في صالح المجتمع الذي أعيش فيه، وأنني أستطيع استخدام ذلك لإعادة إعمار سوريا يوما ما". حتى في حسابات المدى الطويل، يجد السوريون معضلة المشاركة السياسية مستحيلة التجنب تقريبا.

المراجع

Action Group for Palestinians of Syria. ""Work" and "residency" Are among the Main Obstacles Facing Palestinian-Syrians in Egypt." December 19, 2017. Accessed July 21, 2019. (Link)

AFP. "Sudan Protest Death Toll Hits 90: Doctors Committee." News24. May 06, 2019. Accessed July 21, 2019. (Link)

Almajdoub, Sumaya. "Sudan Welcomes Its Newest Refugees." Fair Observer. November 01, 2017. Accessed July 21, 2019. (Link)

Assal, Munzoul AM. "Refugees from and to Sudan." *American University in Cairo*, 2007, 23-25. Accessed July 21, 2019. (Link)

Migration and Refugee Movements in the Middle East and North Africa. The American University in Cairo, Egypt. October 23-25, 2007.

Croke, Kevin, Guy Grossman, Horacio A. Larreguy, and John Marshall. "Deliberate Disengagement: How Education Can Decrease Political Participation in Electoral Authoritarian Regimes." *American Political Science Review* 110, no. 3 (2016): 579-600. Accessed July 21, 2019. doi:10.1017/s0003055416000253.

Culbertson, Shelly, and Krishna Kumar. "From Refugee to Resident." Foreign Policy. March 08, 2019. Accessed July 21, 2019. (Link)

Darling, Jonathan. "Asylum and the Post-Political: Domopolitics, Depoliticisation and Acts of Citizenship." *Antipode* 46, no. 1 (2013): 72-91. Accessed July 21, 2019. doi:10.1111/anti.12026.

Erickson, Jennifer. "Volunteering With Refugees: Neoliberalism, Hegemony, and (Senior) Citizenship." *Human Organization* 71, no. 2 (2012): 167-75. Accessed July 21, 2019. doi:10.17730/humo.71.2.152h5843163031pr.

Faek, Rasha, and Tarek Abd El-Galil. "Young Syrians Take Their Chances in Sudan - Al-Fanar Media." Al Fanar Media. December 06, 2016. Accessed July 21, 2019. (Link)

Gustaffson, Jenny. "Sudan, an Unexpected Haven for Syrian Refugees - Migrations, a Vanishing Horizon." Orient XXI. April 9, 2019. Accessed July 21, 2019. (Link)

Gustafsson, Jenny. “Syrians in Sudan.” Mashallah News. April 30, 2019. Accessed July 21, 2019. (Link)

Holmes, Seth M., and Heide Castañeda. “Representing the “European Refugee Crisis” in Germany and Beyond: Deservingness and Difference, Life and Death.” American Ethnologist 43, no. 1 (2016): 12-24. Accessed July 21, 2019. doi:10.1111/amet.12259.

Kibreab, Gaim. “Eritrean and Ethiopian Urban Refugees in Khartoum: What the Eye Refuses to See.” *African Studies Review* 39, no. 3 (December 1996): 131-78. Accessed July 21, 2019. doi:10.2307/524946.

Kushkush, Isma’il. “Protesters in Sudan and Algeria Have Learned From the Arab Spring.” The Atlantic. April 13, 2019. Accessed July 21, 2019. (Link)

Mahmoud, Osha. “’It’s More than Bread’: Why Are Protests in Sudan Happening?” Middle East Eye. December 25, 2018. Accessed July 21, 2019. (Link)

Norwegian Refugee Council. Barriers to Legal Residency. Report. December 1, 2017. Accessed July 21, 2019. (Link)

Reuters in Khartoum. “Sudanese Police Fire on Protesters Demanding President Step down.” The Guardian. January 17, 2019. Accessed July 21, 2019. (Link)

Sales, Rosemary. “The Deserving and the Undeserving? Refugees, Asylum Seekers and Welfare in Britain.” *Critical Social Policy* 22, no. 3 (2002): 456-78. doi:10.1177/026101830202003293.

“Sudan.” Sudan | Global Focus. Accessed July 21, 2019. (Link)

“Sudan.” Sudan | IDMC. December 31, 2018. Accessed July 21, 2019. (Link)

Suleiman, Abdulmoniem, and Klaas Van Dijken. “Passports for Sale: How Sudan Profits From Syrians.” Refugees Deeply. February 01, 2018. Accessed July 21, 2019. (Link)

“Syrians in Sudan Are Concerned but Not Afraid as Political Change Continues.” Zaman Al-Wsl. April 13, 2019. Accessed July 21, 2019. (Link)

“The Lost Boys of Sudan.” International Rescue Committee (IRC). October 03, 2014. Accessed July 21, 2019. (Link)

Toumi, Habib. “Kuwait Rejects Syrians with Sudanese Passports.” Gulf News – No.1 in UAE and Dubai for Breaking News, Opinion and Lifestyle. October 31, 2018. Accessed July 21, 2019. (Link)

جيل ثوري؟ تقييم معايير الفعالية السياسية بين الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام المقالات الموجزة المثبتة

جاستن جينجلر، معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية، جامعة قطر
Justin Gengler, Social and Economic Survey Research Institute, Qatar University

ما هو الدور الذي يؤديه الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحفيز التقدم نحو حوكمة أكثر محاسبة وتشاركية؟ بعد عشرة أعوام ما زال الشباب يُقدمون، بصورة عامة، بكونهم محفّزين سياسيا، بل وثوريّين، متحمسين للحد من الفساد السياسي والخضوع ولا مبالاة الأجيال الأكبر من خلال التغيير الراديكالي.[1] ولكن، هل تمتلك جماعة الشباب بين الراشدين في الشرق الأوسط معايير أعلى منهجيا للمحاسبة والمشاركة والفعالية السياسية أكثر من أولئك الذين سبقوهم؟

تُلقي الدراسات الكمية المبنية على بيانات استطلاع الرأي العام المجموعة قبل الانتفاضات بغلالات الشك حول السردية السائدة بأن احتجاجات ما بعد 2011 كانت منبثقة من جيل شبابي يمتلك وسائل جديدة للمشاركة والتفكير بحكوماتهم وسياساتها.[2] بشكل أعم، فإن هذه النتائج التجريبية تواجه الافتراض بأن الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يختلفون عن المواطنين الأكبر سنا بالأبعاد السياسية المهمة، مقابل الأبعاد الاجتماعية أو الاقتصادية. ولكن، بعد عقد تقريبا، هل ما زال الأمر على ما هو عليه؟ أم هل مهدت الفجوة الاجتماعية- الاقتصادية الملاحظة بين الأجيال الأصغر والأكبر الطريق لتباين مشابه بالتوجهات والسلوك السياسيين؟

تبحث هذه الورقة الأسئلة التي أشرنا إليها آنفا، باستخدام منهجية تجريبية جديدة تستفيد من أداة ظاهرة جديدة للأبحاث المسحية؛ المقالات الموجزة المُثَبِّتة (anchoring vignettes)[3]. تسمح هذه المنهجية بتقدير المعايير التي يستخدمها الأفراد للقيام بتقييمات ذاتية معقدة - مثل التقييمات الذاتية للصحة أو الحركة أو الرضا عن الوظيفة – وهي توظف بشكل متزايد بالعلوم السياسية لدراسة طيف واسع من المواضيع المهمة. على نحو ملحوظ، في التطبيق السابق الوحيد للمقالات الموجزة المثبتة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كشفت دراسة مسحية في قطر أن الشباب القطريين استخدموا معايير أدنى من المواطنين الأكبر للحكم على ما يؤدي إلى التأثير في صناعة قرار الحكومات، بعكس التوقعات القائمة في السرديات الشائعة حول تعزيز الشباب ما بعد الربيع العربي.[4]

هذه الدراسة الحالية توسع العمل السابق جغرافيا ونظريا؛ إنها مبنية على بيانات مسحية نادرة عابرة للأوطان جمعت خلال أعوام 2016- 2017 من المنطقة الفرعية الأقل ديمقراطية في الشرق الأوسط: دول الخليج العربي النفطية. أجريت هذه البيانات المسحية لأكثر من 4000 مشترك أجريت وجها لوجه في البحرين والكويت وعُمان وقطر والسعودية، وطلبت من الرجال والنساء تقييم الفعالية السياسية لأفراد افتراضيين يسعون للتأثير بآليات اتخاذ القرارات عبر طرق متنوعة.[5] بعد ذلك يتم استخدام إجابات المسح لتقدير العتبات التي تفصل فئات المستجيبين – مثلا: لا تأثير، تأثير منخفض، تأثير متوسط، تأثير عالٍ – بحسب التقييمات الذاتية للفعالية السياسية، ولرصد الكيفية التي تتغير بها عتبات الفئات بحسب عمر المشارك والسمات الفردية الأخرى له، بقدر ما تتغير أيضا عبر البلدان الخمسة المضمنة بالمسح.

---

[1] مثلا:
Al-Momani, Mohammad. "The Arab "Youth Quake": Implications on Democratization and Stability." *Middle East Law and Governance* 3, no. 1-2 (2011): 159-170; LaGraffe, Dan. "The youth bulge in Egypt: An intersection of demographics, security, and the Arab Spring." *Journal of Strategic Security* 5, no. 2 (2012): 65-80; Thiel, Tobias. "After the Arab Spring: power shift in the Middle East?: Yemen's Arab Spring: from youth revolution to fragile political transition." (2012); Murphy, Emma C. "Problematizing Arab youth: Generational narratives of systemic failure." *Mediterranean Politics* 17(1) (2012): 5-22; Herrera, Linda, ed. *Wired citizenship: Youth learning and activism in the Middle East*. Routledge, 2014.

[2] Michael Hoffman and Amaney Jamal. "The youth and the Arab spring: cohort differences and similarities." *Middle East Law and Governance* 4, no. 1 (2012): 168-188.

[3] King, Gary, Christopher JL Murray, Joshua A. Salomon, and Ajay Tandon. "Enhancing the validity and cross-cultural comparability of measurement in survey research." *American Political Science Review* 98(1): (2004): 191-207

[4] Justin Gengler and Jocelyn S. Mitchell, 2018, "A Hard Test of Individual Heterogeneity in Response Scale Usage: Evidence From Qatar," *International Journal of Public Opinion Research* 30(1): 102-124.

[5] توجد بيانات منهجية كاملة للاستبيانات في الملحق أ من:
Justin Gengler, 2017, "The Political Economy of Sectarianism: How Gulf Regimes Exploit Identity Politics as a Survival Strategy," in Frederic Wehrey, ed., *Beyond Sunni and Shia: The Roots of Sectarianism in a Changing Middle East* (New York: Oxford University Press), pp. 304-305.

لا يقدم تحليل المقالات الموجزة المثبِّتة دليلا على أن شباب الخليج العربي يتمتعون موضوعيا بفعالية سياسية أكثر من الأفراد الكبار، أو أن المواطنين الخليجيين الشباب ينظرون للفعالية السياسية بطريقة أكثر صرامة. بدلا من ذلك، تشير النتائج للخلاصة المعاكسة تماما بما يتسق مع النتائج الموجودة من قطر: إن المواطنين الخليجيين الكبار، لا الشباب، هم الذين يملكون معايير أكثر صرامة لتقييم التأثير حول قرارات الدولة. هذه النتائج تواجه أو تقيم الافتراضات حول الخلافات الجيلية بالتوجهات نحو السياسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثورة شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حتى هذه اللحظة، بدت رؤية شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كجيل ثوري كما لو كانت مدعومة بملاحظات للتوجهات والسلوك السياسي الذي قد يبدو أنه يشير إلى أن الشباب في الشرق الأوسط أكثر اهتماما بالسياسة، و/أو أكثر نشاطا بالسياسة، و/أو أكثر ميلا لتحقيق إصلاحات راديكالية أكثر من الإصلاحات الشكلية للنظام السياسي القائم. هذه الملاحظات عادة ما تكون نوعية، مبنية على انطباعات أن الشباب عادة ما ينظّمون حركات الاحتجاجات بشكل أكثر من تمثيلهم النسبي، وأنهم أكثر نشاطا في المساحات الإلكترونية؛ حيث يمكن التعبير عن الآراء النقدية، وإلى ما سوى ذلك.

إلا أن البيانات الكمية، مثل بيانات دراسات الرأي العام المسحية الممثلة التي أجريت في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدم دعما مترددا لفكرة الاستثنائية الشبابية. الأبرز من بين هذه الدراسات هي دراسة أجريت عام 2012 من قبل هوفمان وجمال، اللذين حللا الاختلافات بين التصنيفات المختلفة بناء على مؤشرات اقتصادية واجتماعية ودينية وسياسية باستخدام بيانات ما قبل الربيع العربي من مسح "الباروميتر العربي" العابر للأوطان العربية. لقد استنتجوا أنه في حين أن البيانات تظهر بعض الاختلافات بين العرب الصغار والأكبر عمرًا منهم، إلا أنها مبنية على متغيرات ديموغرافية ودينية بالدرجة الرئيسية. في غضون ذلك، تظهر النتائج أن شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانوا، قبل الربيع العربي، أقل مشاركة سياسية من المواطنين الكبار، ولم يكن لديهم تصور مفاهيمي مختلف عن الديمقراطية.

يُظهر تحليل الموجة الراهنة لمسح "الباروميتر العربي"، الذي أجري خلال 2014- 2017، أن هذه السمات الواسعة ما تزال صحيحة عبر طيف واسع من المؤشرات في التوجهات والسلوكيات، وتشمل أنماط المشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية. بحسب آخر بيانات "الباروميتر العربي"، فالمستجيبون تحت سن الثلاثين عاما ما زالوا أقل احتمالية للمشاركة في الانتخابات الأخيرة في البلدان الثمانية التي أجري بها المسح، وبهوامش كبيرة. كما هو ملخص في الجدول رقم 1، فنسبة الناخبين الراشدين إلى الكبار تفاوتت ما بين 1.6- 1.7 في مصر والأردن وقطر، إلى نسبة كبيرة هي 5.7 و6.2 في لبنان وفلسطين. كل الاختلافات المبنية على العمر ترتبط بدرجة كبيرة بمستوى الثقة الإحصائية.

جدول 1. المشاركة الانتخابية بين شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2014- 2017

البلد	الشباب الأعمار 18- 29 عاما	الراشدون العمر +30 عاما	النسبة الراشدون: الشباب
الجزائر	%15	%47	3.1
مصر	%39	%61	1.6
الأردن	%39	%62	1.6
لبنان	%12	%68	5.7
المغرب	%28	%66	2.4
فلسطين	%11	%68	6.2
قطر	%18	%31	1.7
تونس	%29	%57	2.0

ملاحظة: البيانات من "الباروميتر العربي"، الموجة الرابعة (2016- 2017)

بشكل مشابه، تظهر أحدث بيانات "الباروميتر العربي" مستويات أقل من الاهتمام السياسي بشكل عام بين شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقارنتها بالراشدين. كما يظهر الجدول 2، فهذه النتيجة موجودة في ستٍّ من الدول الثمانية التي شملها المسح خلال 2014- 2017، في حين أنه لا يظهر اختلاف بالاهتمام السياسي بالدولتين المتبقيتين – المغرب وقطر – من الرجال والنساء الأصغر مقابل الأكبر. مرة أخرى، تعاكس البيانات المسحية فكرة وجود جيل شاب يقود النشاط السياسي والتغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جدول 2. الاهتمام السياسي بين شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2014- 2017

البلد	الشباب الأعمار 18- 29 عاما	الراشدون العمر +30 عاما	النسبة الراشدون: الشباب
الجزائر	%14	%25	1.8
مصر	%22	%30	1.4
الأردن	%17	%28	1.6
لبنان	%13	%30	2.3
المغرب	%21	%17	-
فلسطين	%29	%42	1.4
قطر	%41	%40	-
تونس	%23	%37	1.6

ملاحظة: البيانات من "الباروميتر العربي"، الموجة الرابعة (2016- 2017)؛ نسبة المهتمين "جدا" أو "لدرجة ما" بالسياسة

من المنطقي، بالطبع، افتراض أن الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتحاشون المشاركة السياسية من خلال الانتخابات تحديدا، لأنهم يرفضون النظام السياسي القائم ويسعون لقلبه، وأن عدم اهتمامهم الكلي بالسياسة ينبع من السبب نفسه. ولكن المؤشرات التجريبية للمشاركة السياسية غير الرسمية تظهر دليلا مقنعا بدرجة هامشية فقط بأن الشباب العربي أكثر فعالية سياسية بكثير من المواطنين الكبار. يظهر الجدول ٣، مثلا، المشاركة السياسية للشباب على الإنترنت بحسب الباروميتر العربي. في ثلاثة بلدان فقط من البلدان الثمانية هناك اختلاف ملحوظ بين نسبة المواطنين الشباب مقابل المواطنين الأكبر الذين يقولون إنهم "يستخدمون الإنترنت للتعبير عن آرائهم حول السياسة"، وفي كل حالة منها – لبنان، والمغرب، وفلسطين – كان أولئك ممن كانت أعمارهم فوق الـ 30 عاما هم الأكثر ميلا للمشاركة بشكل أكبر.

جدول 3. المشاركة السياسية على الإنترنت بين شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2014- 2017

البلد	الشباب الأعمار 18- 29 عاما	الراشدون العمر +30 عاما	النسبة الراشدون: الشباب
الجزائر	%10	%12	-
مصر	%23	%29	-
الأردن	%12	%15	-
لبنان	%10	%18	1.8
المغرب	%23	%31	*1.3
فلسطين	%30	%39	1.3
قطر	%16	%13	-
تونس	%28	%27	-

ملاحظة: البيانات من "الباروميتر العربي"، الموجة الرابعة (2016- 2017).
** ملحوظة فقط عند درجة $p < 0.05$.*

جدول 4. المشاركة بالمظاهرات السياسية بين شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2014- 2017

البلد	الشباب الأعمار 18- 29 عاما	الراشدون العمر +30 عاما	النسبة الراشدون: الشباب
الجزائر	%7	%5	-
مصر	%5	%2	*2.5
الأردن	%3	%3	-
لبنان	%16	%16	-
المغرب	%28	%17	1.6
فلسطين	%37	%31	*1.2
تونس	%26	%10	2.6

ملاحظة: البيانات من "الباروميتر العربي"، الموجة الرابعة (2016- 2017).
** ملحوظة فقط عند درجة $p < 0.05$.*

وعلى النقيض، فإن أحد المجالات التي كان بها شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر فعالية هي المشاركة بالمظاهرات والاحتجاجات.[6] يظهر هذا في الجدول 4. في أكثر من نصف البلدان التي تعرضت للمسح – مصر، والمغرب، وفلسطين، وتونس – كان الأشخاص تحت سن الثلاثين هم الذين يقولون على الأرجح إنهم شاركوا على الأقل بمظاهرة واحدة خلال العام السابق. ولكن، في اثنتين من هاتين الحالتين كان الارتباط الإحصائي ضعيفا نسبيا، وفي ثلاثة بلدان لم يكن هناك اختلاف مبني على العمر. أيضا، لم يكن ممكنا معرفة طبيعة الاحتجاجات السياسية التي شارك بها هؤلاء الأفراد ولأي مدى كانوا ينوون المعارضة، أو بالمقابل دعم حكومة ما أو حزب سياسي بعينه أو تبني قضية.

أخيرا، عندما طلب منهم بشكل مباشر مشاركة ما يختارونه أو يفضلونه بين الإصلاح السياسي الذي يقع بشكل تدريجي ("شيئا فشيئا") مقابل التغيير الجذري ("كل شيء مرة واحدة")، لم يظهر شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اختلافا بالرأي بالمقارنة مع مواطنيهم الأكبر سنا. هذه النتيجة من "الباروميتر العربي" تظهر بالشكل 1، الذي يوضح تباينا كبيرا عابرا للبلدان من حيث التفضيلات حول سرعة الإصلاح، ولكن بلا اختلاف بناء على العمر.

الشكل 1. تفضيلات الإصلاح التدريجي مقابل الإصلاح الثوري بين شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

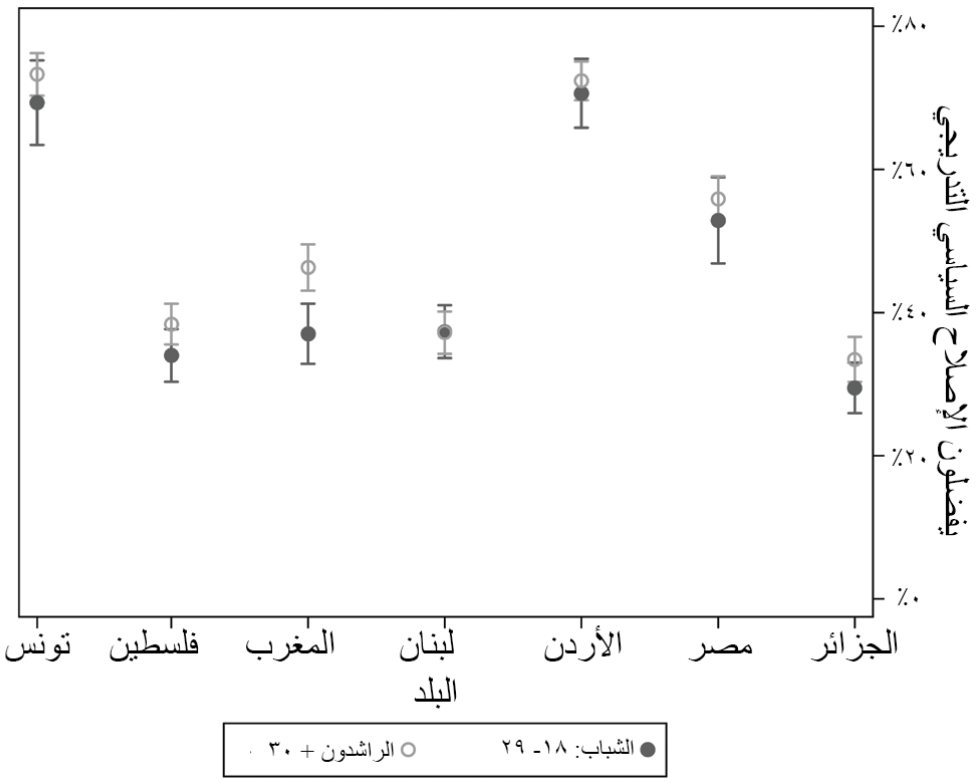

استنادا إلى ما سبق، ومع الانطباعات النوعية حول دور الشباب في تحفيز التغيير السياسي في المنطقة، تقدم البيانات المسحية المتاحة العابرة للبلدان قبل الربيع العربي وبعده، بأحسن الأحوال، دعما غير حاسم تجاه مقترح أن الجيل الأصغر ضمن راشدي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو أكثر اهتماما أو مشاركة سياسيا، أو أنه أكثر ثورية من سابقيه. نعم، في بعض البلدان كان الشباب هم الأكثر احتمالية للمشاركة بالمظاهرات، لكنهم أقل احتمالية بكثير، من الرجال والنساء فوق التاسعة والعشرين عاما، أن يكون لديهم اهتمام بالسياسة أو المشاركة السياسية من خلال الاقتراح أو حتى على الإنترنت، وهو فضاء مرتبط بشكل شائع بالنشاط السياسي للشباب. الشباب والشابات لا يظهرون كذلك تفضيلا أكبر للتغيير الفوري أكثر من التغيير التدريجي، بالمقارنة مع آبائهم أو أجدادهم. كما توضَّح، فإن هذه التوجهات تظهر في مجموعة متنوعة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[6] Cf. Hoffman and Jamal, 2012, pp. 180f.

تقييم معايير الفعالية السياسية بين شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تبدو بيانات الرأي العام المتاحة مفيدة بالمساعدة على إجابة السؤال التجريبي الأساسي المحيط بسياسات الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو السؤال حول إظهار الجيل الأصغر من الراشدين توجهات وسلوكيات تتسق مع التوقعات المرتفعة المحيطة بالتعزيز والتغيير السياسي. ولكن، هذه البيانات لا يمكن أن تسبر بشكل مباشر الأسس السلوكية على المستوى الجزئي المتضمنة في نظرية تعزيز شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي فكرة أن شيئا ما قد تغير بطريقة تفكير شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول السياسة، وحول دورهم المحق في حوكمة المجتمع، أي أن معايير الفعالية السياسية بين الشباب قد تحولت جوهريا.

هذه الأداة البحثية المسحية الناشئة حديثا، المقالات القصيرة المثبتة، ملائمة تماما لاختبار هذا الادعاء، أكثر من الأسئلة المسحية التقليدية. الهدف الرئيسي للمقالات القصيرة المثبتة هو تصحيح الاختلافات بالطريقة التي تتخذ بها الأفراد أو الجماعات تقييمات ذاتية في الاستبيانات. تعمل الطريقة بالطلب من المشاركين أن يقيموا أمثلة لأفراد افتراضيين يستخدمون نفس مقياس الاستجابة المستخدمة للتقييم الذاتي. بما أن المقالات القصيرة "مثَبَتة" حول قضايا موضوعية، فأي تباين بالتقييم يمكن عزوه لاختلافات بين الأشخاص بطريقة تفسير المشاركين لمقياس استجابة الاستبيان نفسه، أي أن الاختلافات بالعتبات المفهومية تفصل، مثلا، مستوى "متوسطا" من الفعالية عن مستوى "عال". في الخطوة الأخيرة من تحليل المقالات القصيرة، الاختلافات بعتبات الفئات مستخدمة لإعادة توزيع التقييمات الذاتية للمشاركين، لإنتاج استجابات "مصححة" يمكن مقارنتها بين كل الأفراد.

بعد تطبيقها على سؤال الفعالية السياسية، تقدم المقالات القصيرة المثبتة مجموعتين منفصلتين من الأفكار. الأولى هي ما إن كان صحيحا حقا أن الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتمتعون بدرجة موضوعية أعلى من الفعالية السياسية بالمقارنة مع المواطنين الأكبر سنا. هذا السؤال تمت الإجابة عنه بتحليل تقييمات ذاتية مصححة بالمقالات القصيرة. لكن آليات تصحيح المقالات تقدم أيضا نافذة للأسس الجزئية للفعالية السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بإظهار اختلافات بكيفية تفسير الأفراد لما يعنيه أن تكون فعالا سياسيا. مثلا، هل يستخدم الرجال معايير أعلى من النساء بالحكم على تأثير المواطن حول اتخاذ قرار الدولة؟ أو هل هم الأفراد الأكثر تعلما؟ أو، بشكل أدق، هل هم شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بالأجيال الأسبق؟

يلخص الجدول 5 نتائج التحليل. تظهر الأعمدة الأربعة الأولى التأثير التقديري للشباب (أي أن تكون أصغر بالعمر من 30 عاما) على عتبات فئات المشاركين المستخدمة لقياس الفعالية السياسية بالاستبيان. يسأل الاستبيان: "ما هو حجم التأثير الذي تملكه على دفع الدولة لمعالجة المشاكل المهمة بالنسبة لك؟". كانت الردود هي: "لا شيء"، "قليل"، "بعض التأثير"، "كثير"، "غير محدود". كما يظهر في الجدول 5، لم يكن لفئة العمر، في معظم الحالات، تأثير على التمييزات المفهومية المستخدمة لتحديد فئات الاستجابة. في الحالتين اللتين كان للعمر بهما تأثير، تظهر النتائج أن مواطني الخليج الأكبر، لا الأصغر، هم الذين يستخدمون معايير أكثر صرامة للحكم على فعاليتهم السياسية.

بشكل مشابه، عندما استخدمت المقالات القصيرة لتصحيح التفضيلات ما بين الأشخاص باستخدام مقياس الاستجابة لإنتاج تقدير معقول للفعالية السياسية الموضوعية، تناقضت هنا النتائج مجددا مع فكرة التعزيز السياسي لشباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا يظهر بالعمود الأخير من الجدول 5. في حالة واحدة، سلطنة عمان، ارتبط المواطنون الشباب بمستويات أدنى موضوعيا بالفعالية السياسية، بينما في قطر والبحرين كان المعامل المقدر سلبيا كذلك، وإن لم يكن بارزا إحصائيا. في الحالتين المتبقيتين، الكويت والسعودية، كان التأثير المقدر كان تقريبا صفر.

جدول 5. الفعالية السياسية بين شباب الخليج العربي، 2017- 2018

البلد	عتبات فئات الاستجابة				الفعالية الواقعية
	صفر – قليل	قليل – معتدل	معتدل – مرتفع	مرتفع – غير محدود	
البحرين	-	-	-	-	0.0710- (0.543)
الكويت	-	-	-	-	0.0365 (0.667)

سلطنة عمان	-	-	0.0880-* (0.070)		0.166- * (0.058)
قطر	0.219-** (0.002)	-	-	-	0.158- (0.152)
السعودية	-	-	-	-	0.0151- (0.850)

ملاحظات: البيانات من استبيان هوية "معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية" (2017- 2018)؛ البيانات من الإمارات العربية المتحدة غير متاحة، قيم p بين الأقواس، قاعدة فئة العمر هي +30.

الدليل على عدم تعزيز الشباب في دول الخليج العربي، بينما قد تكون معاكسة للسرديات التقليدية، تعترف بتفسيرات محتملة متجذرة بالإطار السائد لفهم سياسات الخليج: نظرية الدولة الريعية.[7] أولا، يُنظّر لمواطني الخليج بشكل واسع على أنهم مرتبطون بالدولة وببعضهم البعض من خلال شبكات ثانوية وخدماتية من توزيع الريع، وشبكات الرعاية الاقتصادية هذه تعمل كقنوات أساسية للتأثير غير الرسمي (الواسطة[8].(يتطلب الشخص وقتا أن يطور الصلات الاجتماعية المطلوبة للسير في أجهزة الدولة، وحل المشكلات الشخصية، وإمكانية الوصول لصانعي القرارات، ولذا قد يكون من المنطقي أن الأشخاص الأكبر سنا، بالمعدل، يستطيعون تحصيل تأثير سياسي أكبر لذلك.

الطريقة الثانية التي قد يشجع بها النظام الريعي الفعالية السياسية الأقل بدل الأعلى بين الشباب الخليجي ترتبط بتغير حجم أرباح الموارد مع الزمن، وبالتالي السخاء الاقتصادي، المتاح لأنظمة الخليج. بالمقارنة مع الأجيال السابقة التي ولدت أثناء فترات من أسعار النفط المنخفضة، المجموعة الأصغر من المواطنين الخليجيين نشأوا في وقت تمتعت به حكوماتهم بريع أكثر بكثير من النفط والغاز استطاعوا به شراء الولاء السياسي، أو على الأقل محاولة ذلك. في الوقت نفسه، عزز ريع الموارد تنمية اقتصادية وكماليات حديثة بشكل غير مسبوق، كبحت بشكل أكبر الاهتمام بالمشاركة السياسية الرسمية.[9]

أخيرا، تعكس توقعات الشباب المنخفضة المحيطة بالتأثير السياسي في الخليج واقع علاقات الدولة- المجتمع المتحولة بين الفترات السابقة، مقارنة بفترات ما بعد النفط التالية. في حين أن مواطني الخليج الأكبر ما زالوا يتذكرون عندما كان من الممكن تقديم العرائض بشكل مباشر لشيوخهم الحاكمين من خلال طلبات وشكاوى شخصية، الهياكل البيروقراطية البطيئة وغير الفعالة التي أسست في العقود التالية حلت مكان التواصل الشخصي بين المواطنين وصناع القرار. النتيجة هي نظام تأثير سياسي أكثر انتشارا وأقل شفافية، ويؤدي على الأرجح لتقليل الشعور بأن الآراء مؤثرة أو حتى مسموعة بالأصل.

الخلاصة

طرحت هذه المقالة سؤالا أساسيا حول سياسات الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: هل جيل شباب الشرق الأوسط مختلف حقا بشكل قابل للقياس عن الفئات الأسبق في توجهاتهم وسلوكياتهم السياسية؟ وإن كان كذلك، فعلى أي الأبعاد تحديدا؟. للمساعدة بتقديم إجابة، قدمت المقالة أولا نتائج من مسح "الباروميتر العربي" العابر للبلدان للموجة الأخيرة 2014- 2017. تقدم هذه النتائج تقدم تحديثا لعمل سابق كان قائما على بيانات مسحية جمعت قبل انتفاضات عام 2011، إلا أنهما يظهران الخلاصة الجوهرية نفسها. بعيدا عن

[7] Giacomo Luciani, "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework," in Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State: Nation, State and Integration in the Arab World* (London: Croom Helm, 1987); Hossein Mahdavy, "Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: the Case of Iran," in M. A. Cook, ed. *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970); Michael L. Ross, "Does Oil Hinder Democracy?" World Politics 53(3): 325-361, 2001.

[8] Hertog, Steffan. The sociology of the Gulf rentier systems. *Comp Stud Soc Hist* 2010; 52:282–318.

[9] Miriam Cooke, *Tribal Modern: Branding New Nations in the Arab Gulf* (Los Angeles: University of California Press, 2014); Pascal Menoret, *Joyriding in Riyadh: Oil, Urbanism, and Road Revolt* (London: Cambridge University Press, 2014).

المشاركة في المظاهرات، يميل الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأن يكونوا أقل اهتماما وأقل مشاركة وأقل مطالبة بالسياسة من المواطنين الأكبر سنا، وهذه النتيجة موجودة في مقطع عرضي واسع من العالم العربي.

بعد ذلك يتابع التحليل للبحث إن كان الشباب العربي – وتحديدا في منطقة الخليج الأوتوقراطية – يملك فهما للفعالية السياسية أكثر صرامة من فهم الأجيال الأسبق، حتى إن كانوا لا يظهرونه علانية في توجهات وسلوكيات سياسية قابلة للرصد. ناقضت نتائج هذا الاستقصاء أيضا فكرة الاستثنائية الشبابية: بشكل عام، الشباب الخليجيون يحكمون على الفعالية السياسية باستخدام نفس المعايير مثل المواطنين الآخرين، وفي الحالات القليلة التي أظهرت تفاوتا مبنيا على العمر، أظهرت معايير أقل بشكل كبير من الشباب. هذه النتيجة أيضا قابلة للتعميم عبر منطقة الخليج.

بتحليل هذه النتائج، قد يعترض الشخص بأن استبيانات الآراء تظهر فقط عددا من الطرق الكثيرة التي يشارك بها الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو غيرهم من المواطنين في الحياة السياسية ويواجهون السلطات والحالة القائمة، وبالتالي يحققون التغيير. لكن هذه الملاحظة تدعو فقط لتصور مفهومي وقياس أفضل للفكرة المتوسعة "لسياسات الشباب". استخدام رؤى "الأفكار القصيرة المثبتة" والأدوات الجديدة للبحث المسحي تمثل أحد الطرق المحتملة للأمام.

ما وراء المظاهرات الحاشدة: إعادة التفكير بما يشكل النشاط السياسي للشباب العربي

سارة ان رانك، معهد الدراسات السياسية بباريس | Sarah Anne Rennick, Sciences Po

منذ عام 2011، باتت الصورة السائدة لنشاط الشباب العربي هي حركة مظاهرات حاشدة تندلع في الشوارع والميادين العامة. موجة انتفاضات الربيع العربي، مع التعبئة الراهنة في الجزائر والسودان، عززت هذه الصلة الحدسية بين نشاط الشباب العربي والمظاهرات الحاشدة. هذا النشاط يتميز عادة بتقديم ادعاءات مباشرة للدولة على شكل مطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية وإسقاط الأوتوقراطيين الراسخين.

إلا أن هذه صورة جزئية فقط لنشاط الشباب بالمنطقة. كما في أي مكان آخر بالعالم، يمارس الشباب في العالم العربي النشاط بعدة قطاعات ونشاطات، بما فيها تقديم الخدمات ومبادرات تنمية المجتمعات المحلية، والريادة المجتمعية والفنون والثقافة. فئة الناشطين الشباب المشاركة بحركات المظاهرات السياسية وأولئك المشاركين بالنشاط الاجتماعي والثقافي ليسوا مختلفين: العديد من المبادرات الناشطة الجديدة التي صعدت في الفئات الاجتماعية والثقافية منذ عام 2011 كانت قد تأسست ويشغلها نفس الشباب من حركات المظاهرات الحاشدة.

علاقة هؤلاء الناشطين الشباب بالمجال السياسي، ونظرتهم الذاتية كفاعلين سياسيين، ليست مباشرة. فهم يقدمون أنفسهم على أنهم جزء من طليعة ثورية، ولكنهم يعلنون في الوقت نفسه أن نشاطهم الاجتماعي والثقافي "غير سياسي" بطبيعته. كيف يفهم الشباب هذه التحركات من التنازع السياسي والنشاط السياسي العلني إلى ما يصفونه ذاتيا بعدم السياسة المتجسد بأشكال أخرى من النشاط؟ هل يعني هذا أن النشاط السياسي للشباب العربي يأخذ فقط شكل احتجاجات الشوارع، وأن شكلا ما من نزع التسييس يحصل مع فك التعبئة بين دوائر الاحتجاجات؟

بالاعتماد على أكثر من 100 مقابلة شبه مرتبة، ونقاشات جماعات تركيز، وحوارات سياسات مع ناشطين شباب من الجزائر وتونس ومصر ولبنان وسوريا، [1]أقدم الحجج في هذه المقالة بأن هذه الأشكال المختلفة من النشاط الاجتماعي والثقافي "لجيل 2011" هي أشكال بديلة، بالحقيقة، عن النشاط السياسي.

المغادرة وفك التعبئة

عند النظر إلى مسارات النشاط للشباب العرب الذين شاركوا في حركات الاحتجاجات السياسية الحاشدة في الأوقات المبكرة من هذا العقد من الزمن – سواء أكانت الانتفاضات الأيقونية للربيع العربي في تونس ومصر وسوريا أو تعبئة "طلعت ريحتكم" في لبنان عام 2015 أو الاحتجاجات الأقل شهرة التي وقعت في الجزائر عام 2011 -، تظهر طرق مختلفة. في حين أن نتائج حركات التظاهر الحاشدة هذه تباينت عبر المنطقة، كان هناك ارتدادات مشتركة ما بعد ثورية لانتفاضات 2011، سواء بشكل قمع الدولة والعنف أو اللامبالاة الشعبية بشكل أكثر عمومية. لقد ترافق هذا مع تراجع للحركات الاجتماعية والاحتجاجات الحاشدة. ليس هذا للقول إن مظاهر المعارضة توقفت بالكلية،[2] وإنما كان هناك موجة واضحة من فك التعبئة للناشطين السياسيين الشباب.

بالنسبة للبعض، فإن فك التعبئة هذا رافقه مغادرة للبلاد، إذ يواجه العديد من الناشطين الشباب المصريين والسوريين، مثلا، تهديدات أمنية جسدية ونفسية ولذلك وجدوا أنفسهم في المنفى في غازي عنتاب أو برلين حيث يعيشون حالة من الحدية (liminality). وعلى صعيد مشابه، غادر العديد من الشباب التونسيين بلادهم، على الرغم من مكاسب الإصلاح السياسي المتحققة بانتفاضات 2011، بسبب غياب الفرص الاقتصادية. من بين أولئك الذين ظلوا، يعزو العديد فك التعبئة للحقيقة البسيطة بأنهم كبروا، واستقروا بوظائف وحياة عائلية، أو أن تعبهم ازداد أو خاب أملهم من وتيرة النشاط السياسي. في الجزائر، مثلا، العديد من الناشطات الشابات فككن التعبئة مع مغادرتهن سنوات الجامعة بسبب القيود الجديدة على وقتهم، وفرص النشاط الأقل بالعمل خارج المنزل، بينما في تونس قام العديد بفك التعبئة نتيجة إعياء الاحتجاجات والاستياء العام من عدم تحصيل مكاسب كافية.

---

[1] أجري البحث لهذه الورقة ما بين 2016- 2018، تحت مشروع "الشباب العربي كفاعلين سياسيين"، والذي ضم بحثا بأشكال المشاركة الجديدة للشباب في الجزائر وتونس ولبنان وسوريا. لقد شمل هذا أكثر من 100 مقابلة شبه مهيكلة وجماعات تركيز وحوارات سياسات في البلدان الأربعة المستهدفة، بجانب فرنسا وألمانيا وتركيا. لقد جرى تمويل هذا المشروع من "مركز أبحاث التنمية الدولة" في كندا. البحث حول مصر أجري من قبل الكاتبة من خلال أكثر من 60 مقابلة شبه مهيكلة مع نشاطين في الفترة ما بين 2012- 2013 في القاهرة، مع مقابلات هاتفية للمتابعة في 2016.

[2] انظر مثلا استخدام المحاماة في القضايا كمسار بديل للنزاع السياسي في مصر.

EZZAT, Ahmed. "Challenging the Legal Ideology of the State: Cause Lawyering and Social Movements in Egypt". Arab Reform Initiative, 2019. (Link)

النشاط اللاسياسي. المغادرة وفك التعبئة الكلي لا تعكس كل المسارات المحتملة للنشاطين السياسين من الشباب العربي. على العكس، فإنه لدى اتخاذ منظور مقارن، يبدو أن أحد التوجهات الظاهرة هي الانتقال في قطاعات النشاط. بعض الناشطين الشباب من جيل عام 2011 أعادوا تركيز جهودهم على أشكال مختلفة من النشاط الاجتماعي والثقافي، وتحديدا بالتركيز على النشاطات الموجهة للتنمية والمرتكزة على المجتمعات المحلية في سياقات عالية المحلية. هذا يتضمن أشكالا تنظيمية مختلفة ومساحات تدخل محددة: المشاركة في مجالس الإدارة المحلية السورية بغرض تنسيق الدعم الإغاثي والخدمات الأساسية على مستوى المنطقة، مشاريع تجميل الأحياء القائمة على التطوع في المناطق الأقل حظا بالمدن اللبنانية، تأسيس مبادرات "غذاء بطيء" في مصر الريفية وشبه المدينية، منصات الريادة المجتمعية التي تروج للسياحة المستدامة في المناطق المحلية في الجزائر. المواضيع المشتركة تضم تركيزا على السكان الأفقر أو أولئك الواقعين خارج رادار تخطيط النظام، في جهود لتحفيز العمل التعاوني مع أعضاء المجتمع المحلي، ومحاولة لإنتاج تغيير محسوس وذي مغزى بالحياة اليومية بدون اللجوء للسلطات أو التغييرات في النظام السياسي.

تبدو أشكال المشاركة الجديدة هذه مُقدَّمة بشكل علني دوما من قبل الناشطين على أنها "لا سياسية" بطبيعتها، إذ أنهم يصرون على أن نشاطاتهم لا علاقة لها "بالسياسة" وأنهم يفضلون البقاء منفصلين عن القطاع السياسي. ولكن في الوقت نفسه، يرى هؤلاء الناشطون درجة من الاستمرارية بين مشاركتهم المسماة "لا سياسية" ونشاطهم السياسي السابق، وهم مستعدون لإعادة الحشد إذا حصلت موجة نزاع سياسية جديدة، كما يظهر المثال الراهن للاحتجاجات السياسية الحاشدة في الجزائر بشكل واضح. لفهم كيف ينظر لهذه التحولات في القطاعات على أنها شكل من الاستمرارية، ولماذا يقدم الناشطون أشكال المشاركة الجديدة هذه علانية على أنها "غير سياسية"، يتطلب تحرير مصطلح "اللا سياسية" وفهمهم الجمعي لما يشكل السياسة والسياسي.

يتطلب ادعاء "اللاسياسية" يتطلب فهما جمعيا مشتركا بين الشباب العربي "للسياسة" و"السياسي" الذي يقسم عمل السياسات المؤسساتية التقليدية مقابل ممارسات وأشكال مشاركة الشباب. يمكن قراءة "اللاسياسية" على أنها أداة خطابية يستخدمها الشباب لتمييز أنفسهم وحماية عملهم في السياقات القمعية تحديدا لفترة ما بعد 2011. على الرغم من استخدامهم مصطلح لاسياسي، يرتكز هؤلاء الناشطون الشباب على نقد حاد للنظام السياسي ورؤية سياسية واضحة توجه نشاطهم الاجتماعي والثقافي. إن نقد النظام السياسي – الذي يتضمن نقد ممارسات السلطة ونظم اللامساواة – يوجه القطاعات التي يعمل بها الناشطون وطرائق عملهم. وبذلك، فإن نشاطهم الاجتماعي والثقافي يؤشر[3] إلى المطالب التي قاموا بها في نشاطهم السياسي. وبهذا، فهناك حقا درجة هامة من الاستمرارية في أشكال مشاركتهم المختلفة.

إن تعريفهم الضيق لكلمة "السياسة" يشير إلى الأبعاد الرسمية والمؤسساتية والإجرائية للحوكمة. بين الناشطين المصريين، على سبيل المثال، تُفهم السياسة بشكل جماعي على أنها الفضاء الممأسس للمشاركة السياسية بما فيها الأحزاب والانتخابات ومجلس الشعب وأجهزة الدولة البيروقراطية. وفي صعيد مشابه، ترتبط السياسة بين الناشطين الشباب السوريين بمسارات المفاوضات العليا في جنيف وأستانة، وبالمؤسسات التمثيلية واسعة النطاق. هذا الفهم الجمعي متأثر كذلك بارتباطاتهم وتجاربهم السلبية. بين الناشطين الجزائريين، على سبيل المثال، يظل مفهوم السياسة مرتبطا بالحرب الأهلية والعشرية السوداء، ويسهم تحديد السياسة هذا بالفضاء الرسمي والممأسس بتصور نشاطهم على أنه "لاسياسي"، نظرا لأن أشكال المشاركة الجديدة هذه عادة ما تتم في صيغ تنظيمية غير مسجلة وغير رسمية ومدفوعة ذاتيا.

ربما الأهم هو أن الناشطين الشباب يفصلون عملهم – سواء أكان نزاعا سياسيا بشكل احتجاج بالشوارع أو نشاطا "لاسياسيا" في القطاعات الاجتماعية والثقافية – مقابل هذه المفاهيم المشتركة "للسياسة". بينما ينظرون إلى السياسة بوصفها استمرارا للحالة القائمة – هياكل السلطة واختلال التوازنات والمظالم الحالية -، ويجدون في عملهم أنه يسعى تحديدا ليكسر هذا، ليغير النظم القائمة وينجح بتحقيق تغيير ملموس على الأرض. لذلك، على سبيل المثال، نجد أن الشباب السوريون الناشطون في المجالس المحلية ينظرون لعملهم على أنه "لاسياسي" تحديدا لأنه يسعى للإغاثة الإنسانية وتوفير الخدمات التي تتقاطع مع أنماط التوزيع المفروضة من الدولة. وعلى خط موازٍ، يظهر أن الناشطين اللبنانيين الشباب يرون في أشكال نشاطهم كونها "لاسياسية" لأنهم يسعون لتوفير الدعم أو الفائدة للمواطنين خارج منطق النظام الطائفي الذي تثبته "السياسة".

في الوقت نفسه، يكشف تصنيف عمل الناشطين على أنه "لا سياسي" نفسه بوصفه أداة استراتيجية. وبتقييم أشكال مشاركتهم الجديدة على أنها نشاطات لمصلحة المجتمعات المحلية خارج نطاق السياسة، يملكون بذلك مساحة أكبر للمناورة، وخصوصا في السياقات عالية

[3] يعرف فان دي ساندە التأشير بأنه "فعل سياسي أو ممارسة أو حركة أو لحظة أو تطور تتحقق به مثل سياسية محددة تجريبا 'الآن وهنا'، بدلا من كونها محل تحقق مأمول في المستقبل البعيد. بهذا، في الممارسات التأشيرية، الوسائل الطبقة تعتبر تجسيدا أو 'انعكاسا' للأهداف التي تسعى لتحقيقها".
VAN DE SANDE, Mathijs. "The Prefigurative Politics of Tahrir Square – An Alternative Perspective on the 2011 Revolutions". *Res Publica* 19(3), 2013, pp.223-239.

القمع مثل مصر. وعلى غرار ذلك، أظهر الناشطون الجزائريون أنهم بتجنب استخدام مصطلح "سياسي" يستطيعون تحصيل دعم شعبي أكبر بين أفراد المجتمعات المحلية الذين يسعون للتعاون معهم. بالنظر إلى ذلك، تبدو الاستمرارية التي يتصورها الشباب بين مشاركتهم السابقة في حركات المظاهرات والأشكال الحالية للمشاركة الاجتماعية والثقافية مبنية على الفهم الضمني "للسياسة" الذي يتضمن كليهما. بالنسبة لهؤلاء الناشطين الشباب، كل من الاحتجاجات السياسية والنشاط اللاسياسي" يختلف عن "السياسة" لأن كليهما يسعى للقطيعة مع نظم السلطة والظلم التي تبقيها السياسة، وإن كان ذلك بأدوات مختلفة. إن النقد المؤسس نفسه للنظام السياسي هو الذي يوجه كلا من النشاط السياسي وأشكال المشاركة الجديدة هذه.

الإشارة السياسية في النشاط الاجتماعي والثقافي

إن نقد النظام السياسي الذي وضعه الشباب العربي أثناء لحظات الاحتجاجات الحاشدة يمكن تعيينها بدقة وقد درست بتوسع كافٍ. إنها تضم مطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة وإنهاء الفساد والحصانة وعقد اجتماعي جديد مبني على حقوق كاملة ومتساوية ودولة في خدمة الشعب. إلا أن الأهم، هو أن هذا النقد نفسه حاضر أيضا في الأشكال الاجتماعية والثقافية للمشاركة التي لجأ إليها العديد من الناشطين الشباب. ولكن، في حين أن النشاط السياسي للشباب حول هذا النقد إلى مطالب مباشرة من الدولة، يظهر عمل الناشطين الاجتماعي والثقافي هذه المطالب بحسب الأشكال التي يأخذها هذا النشاط .

بشكل أكثر دقة، يوجه نقد الناشطين للنظام السياسي يوجه نشاطهم الاجتماعي والثقافي: أين يتدخلون، مع من يعملون، والنماذج التنظيمية والممارسات الداخلية التي يتبنونها. بكلمات أخرى، هذا النقد يوجه كلا مما يفعلونه وكيف يفعلونه.

أحد المواضيع المكررة بين مبادرات الناشطين المقيمة هنا هي محاولة تعزيز العدالة الاجتماعية، والمساواة، والاعتراف من خلال ممارسات جديدة من تقديم وتوزيع الخدمات. على سبيل المثال، يعمل عدد من الناشطين في البلدان محل الدراسة مع المجتمعات المحلية التي تضم مناطق غير رسمية أو فقيرة أو هامشية للغاية متروكة خارج مخططات الدولة وقنوات توزيعها. هذا يضم، على سبيل المثال، جهود الناشطين لجمع النفايات واستصلاح الأراضي في الأحياء الفقيرة في بيروت، أو برامج التخطيط والتمدن في الأحياء العشوائية في الجزائر العاصمة، بجانب النشاطات الثقافية الموجهة كالترفيه للأطفال بالمستشفيات، وغيرها الكثير. هذا الاختيار للنشاطات والمجتمعات المحلية ليس عشوائيا، بل اختير من قبل الناشطين الشباب، بشكل متعمد للإشارة على الأقل لبعض الأهداف المضمنة في مطالبهم السياسية. كما سبق، فرغم أن هذا النشاط "اللاسياسي" لا يطالب علانية بإسقاط النظام أو التغيير الجذري له، لكنه ما زال يناضل من أجل قيم العدالة الاجتماعية والمساواة التي تشكل جزءا أساسيا من مطالبهم السياسية. إن هناك خطابا حاضرا مؤسسا، من تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بالحقوق والإنصاف، في هذا النشاط.

إضافة لذلك، لا تتخذ هذه الجهود الناشطة باسم السكان المستهدفين وإنما معهم: لا تدخل المجتمعات المحلية بشكل مباشر في جهود الناشطين، ومعرفتهم ومهاراتهم وطموحاتهم موجودة في مركزها. في هذا الباب تحديدا، تبدو الطريقة التي تعمل بها أشكال المشاركة الجديدة هذه تنظيميا موجهة كذلك بالمطالب السياسية وتحديدا بنقد الشباب لممارسات السلطة السلطوية والمفروضة من أعلى لأسفل. إن هذه الأشكال الجديدة من النشاط الاجتماعي والثقافي تحاول بشكل متعمد للغاية إظهار المثل الديمقراطية وأشكال المشاركة الجديدة: على سبيل المثال، يكرر الناشطون المشاركون في هذه المبادرات كثيرا ممارسة "الأفقية" في عملهم التعاوني. هذا يضم اتخاذ القرار المبني على الإجماع، والقيادة المشتركة، وتشجيع المشاركة من أعضاء المجموعة، بما في ذلك الناشطين أنفسهم، وكذلك المستفيدين من هذه الجهود كذلك. هناك محاولة متعمدة لإظهار ممارسات اتخاذ القرار وترويج سلوك جديد من العمل الجماعي مبني على الاعتراف والاختلاط المجتمعي الذي يقطع مع النظام السياسي المعياري.

إن هذه الإشارة للمطالب السياسية من خلال الأبعاد العملياتية والتنظيمية للنشاط الاجتماعي والثقافي هي التي ترسم من هذه الأشكال الجديدة لمشاركة الشباب العربي شكلا من النشاط السياسي، وإن كان بديلا. بينما تطرح الاحتجاجات السياسية مطالب وتواجه الدولة بشكل مباشر، هذا الشكل البديل من النشاط السياسي يعارض النظام السياسي بالإشارة إلى النتائج المرجوة. بعبارة أخرى، يمكن القول إنه في حين أن النشاط السياسي الأكثر اعتيادية للشباب العربي يواجه الدولة بشكل مباشر، فإن هذا الشكل البديل من النشاط السياسي يعمل حولها، ويملأ الفراغات التي تغيب عنها الدولة. ولكن، رغم أن جهود الناشطين هذه تحاول ملء الفراغات بممارسات بديلة للسلطة والتوزيع والاعتراف، ما زال المدى الذي يستطيعون به مواجهة الدولة – أو على العكس تدعيمها – محل تساؤل.

هل يتحدى هذا الدولة؟

يملأ كثير من جهود الناشطين المتنوعة هذه فراغات الحوكمة في مناطق حضور الدولة المحدود، حيث تكون قدرة الدولة على الحوكمة وإنفاذ القوانين إما متعثرة أو غائبة.[4] بتقديم خدمات مثل التدريس والصحة في مناطق انهارت بها الدولة، أو بالقيام بتخطيط حضري

[4] BÖRZEL, Tanja A., Tomas RISSE, and Anke DRAUDE. "Governance in Areas of Limited Statehood: Conceptual Clarifications and Major Contributions of the Handbook." In: Tanja A. Börzel, Tomas Risse, and

وتقسيم مناطقي في مناطق تجاهلتها السلطة المركزية، تساهم هذه الجهود حقا بصيرورة "الحوكمة من أسفل".[5] يمارس الناشطون الشباب درجة من السلطة السياسية، بما في ذلك إعلان سياسات وقوانين جديدة. لا نجد مثالا أوضح على ذلك من المجالس المحلية السورية، والتي تعمل كسلطات محلية فعلية بممارستها الخاصة للحوكمة. ولأن الناشطين الشباب يعملون تحديدا في الفجوات التي غابت بها الدولة، فهم يغيرون التوقعات والوعي بالحقوق لدى السكان المستهدفين ويضعون قدما الممارسات التشاركية الجديدة. كل هذا يخلق إمكانيات مهمة لشكل ما من التغيير السياسي، بالبناء على هذه القواعد الشعبية والممارسات الجديدة.

إلا أن ملء الفراغات التي تغيب بها الدولة ومواجهة الدولة ليس الأمر نفسه، إذ يدرك العديد من الناشطين يدركون هذا. إن العديد من الشباب الذين تمت مقابلتهم هنا يوضّحون أن نشاطهم الاجتماعي والثقافي لا يسعى لتغيير النظام ولا لتغيير سياسي راديكالي. في الجزائر، على سبيل المثال، يعترف الناشطون بإرادة محددة للعمل ضمن "الخطوط الحمراء" المقبولة من النظام، وهو ما يعتبرونه براغماتيا لتحقيق أهدافهم. على وجه مشابه، في لبنان، في الوقت الذي توافق كل الذين قابلناهم حول أن المشاركة السياسية بحد ذاتها هي مقاومة سياسية للنظام الطائفي، تصور العديد منهم، مع ذلك، لنشاطهم على أنه بديل أو حتى داعم لدور الدولة، وبالتالي يقلل إلحاح التغيير السياسي الجوهري. بذلك، يمكن أن يكون ملء الفراغات التي تغيب بها الدولة وتعزيز الممارسات التي تشير للتغييرات السياسية المطلوبة يمكن أن يكون نقدا للنظام السياسي، وأيضا وسيلة لتعزيز الدولة بأخذ واجبات ومسؤوليات محددة عنها.

ولكن ربما كان الدور الأهم الذي تملأه هذه الأشكال البديلة من النشاط السياسي هو هياكل التعليق،[6] والتي تسمح للناشطين السياسيين الشباب بالحفاظ على مشاركتهم وشبكاتهم، والاستمرار بالسعي لأهدافهم وقيمهم السياسية، على الرغم من تحديات السلطوية المتجددة، و/أو الحرب، و/أو إنهاك الاحتجاجات التي أدت لفك التعبئة. بهذه الحالة، يمكن أن تسهم هذه الأشكال الجديدة من النشاط الاجتماعي والثقافي حقا، بموجات جديدة من المظاهرات السياسية بالسماح بإعادة تفعيل حركات خامدة حاليا. في حين أن هذا ما زال ينتظر أن يثبت بالعديد من البلدان، يبدو أن حالة الجزائر الحالية – حيث لم ينضم الناشطون الشباب الذين قابلناهم هنا لحركة الاحتجاجات الحاشدة وحسب، بل رأوها استمرارا لنشاطهم الاجتماعي والثقافي – تشير إلى أن هذه الأشكال البديلة للنشاط قد ترسخ حقا أسس التعبئة السياسية المستقبلية.

Anke Draude, eds., *The Oxford Handbook of Governance and Limited Statehood*. Oxford: Oxford University Press, 2018.

[5] EL-MEEHY, Asya. "Governance from Below: Comparing Local Experiments in Egypt and Syria after the Uprisings". *The Century Foundation*, 2017.

[6] هياكل التعليق تشير إلى العمليات الكامنة لاستمرار الحركة، رغم فترات من فك التعبئة وعدم المشاركة بالمواجهة المباشرة للدولة. انظر:
SAWYERS, Traci M. and David S. MEYER. "Missed Opportunities: Social Movement Abeyance and Public Policy." *Social Problems* 46(2), 1999, pp.187-206.